الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنـوان :

محددات التجربة الصينية في تحدياتها للعولمة الثقافية

إعداد الطالب:

لخضاري محمد حسني

تحت إشراف :

أ.د: فلاك نور الدين

لجنة المناقشة

إسم و لقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ.د/ كمال شطاب	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د/ فلاك نورالدين	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د/ طيايبة ساعد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

انطلاقا من قول الرسول صلى الله عليه و سلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أوفى الشكر واتمه لله سبحانه و تعالى الذي وفقني في تكملت هذا أبحث.

وما أراني قد وفيته كل أفضاله ، إلى أستاذي المشرف والمؤطر الأستاذ : فلاك نورالدين

على نصائحه وتوجيهاته التي أفادني بها

كما أتقدم بالشكر الجميل والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة وهم:

_أ.د/ كمال شطاب : رئيس اللجنة

_ د/ طيابية ساعد : مناقش

كما لا أنسى أستاذي بوعيسي حسام الدين

الذين سيكون لملاحظتهم صدى في هذه الدراسة والرغبة في الاستزادة من المعرفة وأن أكون

ذخرا للأبد للجزائر الحبيبة والعزيزة على قلبي .

إهـــداء:

بسـم الله الرحمان الرحيـم

أهدي عملي هذا وجهدي إلى التي اضاءت لي درب الحياة بنور

الأخلاق و التربية الفاضلة ، و أهدت لي زهرة شبابها فغدت اريجا يملأ قلوبنا وعقولنا

أمي الغالية " عباسي زبيحة " ، و إلى روح والدي المرحوم " لخضاري علي "

الذي علمني أن العلـم تواضع و العبادة ايمان و النجاح إرادة و الحياة عمل

إلى زوجتي الفاضلة التي بذلت و سهرت معي في كل المحن فعسى أن يحفظها الله عز وجل دائما وأبدا

إلى أولادي وقرة عيني (وفاء "هاجر" – سارة "سناء" – علي عبد الواحد "أنس")

إلى كامل أفراد عائلتي (الإخوة و الأخوات . . .)

إلى إخوتي و أصدقائي و أخص بالذكر " أخي ياسين و إبن أختي صماري بوبكر

– نبيل معروف – بلبول عبد القادر – بوبكر بلقاسـم –

إلى الذين ساهموا في تنمية مواهبي في مجال العلـم والتي أتت بثمارها

ولا أنسي طبعا عمال المكتبة "مكتبة بن جنيدي" المشكورين على جهدهـم في عملي هذا .

الى من احبهـم في هذه الدنيا وأهدي لهـم باكورة عملي المتواضع .

- خطة الدراسة.

- المقدمة.

- الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول : العولمة الثقافية.

المطلب الأول: مفهوم العولمة الثقافية.

المطلب الثاني: أبعاد العولمة الثقافية.

المطلب الثالث: وسائل انتقال العولمة الثقافية.

المطلب الرابع: أهداف العولمة الثقافية.

المبحث الثاني: أسس و مقومات بروز الصين كقوة رائدة عالميا

المطلب الأول: الأسس و المقومات التاريخية و الثقافية.

المطلب الثاني: الأسس و المقومات السياسية

المطلب الثالث: الأسس و المقومات الأمنية و العسكرية.

المطلب الرابع: الأسس و المقومات الاقتصادية و الاجتماعية

الفصل الثاني: مظاهر و إنعكاسات العولمة الثقافية و أثرها على الصين

المبحث الأول : مظاهر العولمة الثقافية إتجاه الصين و التحديات المستقبلية المرتبطة بها.

المطلب الأول: التنظير للخطر الصيني من قبل الغربيين.

المطلب الثاني: نموذج " هنتكتون " للتحالفات الحضارية المستقبلية (صدام الحضارات).

المطلب الثالث: أهمية الإستراتجية للعولمة الثقافية لدى الدول الغربية.

المطلب الرابع: التحديات المستقبلية المرتبطة بالعولمة الثقافية.

المبحث الثاني: انعكاسات العولمة الثقافية و أثرها على الصين.

المطلب الأول: أهم مراحل و محطات إنتقال العولمة الثقافية إلى الصين.

المطلب الثاني: إنعكاسات العولمة الثقافية على الصين.

المطلب الثالث: التوترات الإقليمية و الحركات الإنفصالية كآثر للعولمة الثقافية إتجاه الصين.

المطلب الرابع: العراقيل و المخاطر المهددة لإستمرار النهضة و الصعود الصيني.

الفصل الثالث: البنية الثقافية الصينية والسيناريوهات المستقبلية لعلاقتها بالعولمة الثقافية

المبحث الأول : البنية الثقافية الصينية و أهم ملامحها.

المطلب الأول: دور المتغير الثقافي في النهضة الصينية.

المطلب الثاني: البنية الثقافية الصينية.

المطلب الثالث: أهم ملامح الثقافة السياسية الصينية.

المطلب الرابع: طبيعة و تقييم الثقافة السياسية الصينية.

المبحث الثاني : السيناريوهات المستقبلية المحتملة للعلاقة بين العولمة الثقافية و الصين.

المطلب الأول: سيناريو تفوق الصين على العولمة الثقافية.

المطلب الثاني: سيناريو تفوق العولمة الثقافية على الصين.

المطلب الثالث: سيناريو التخلي عن التحدي بين العولمة الثقافية و الصين.

المطلب الأول: سيناريو إستمرار التحدي بين العولمة الثقافية و الصين.

الخاتمة

مُقَدِّمَةٌ

تاريخ الانسانية ما هو إلا دورة حضارية لنشوء وسقوط القوى العظمى حيث كانت الصين تمثل مركز النشاط الإنساني في تلك الفترة ، كما كانت توصف بأنها المملكة الوسطى ، ومنذ أكثر من مئة و ثمانون عام مضى تنبأ نابليون بقوة الصين في مقولته الشهيرة "الصين عملاق نائم ، عندما ينهض سيهتز له العالم "وها هي الصين اليوم تتربع على مكانة هامة أصبحت تثير من الهواجس والمخاوف خاصة لدى الدول الكبرى.

حيث تبنت الصين خريطة إصلاحات جوهرية قادتها إلى بناء قاعدة اقتصادية وجيوسياسية قوية، بالرغم من نقاط الضعف التي تشوبها في مسعاها لجعلها نافذة لمكانة مركزية في النظام الدولي.

كما أن الصين استطاعت عبر نموذج تنموي فريد من نوعه أن تصنع لنفسها مكانة بين الدول الكبرى و أصبح بإمكانها أن تتحول إلى قطب دولي مؤثر في تفاعلات السياسة الدولية ، انطلاقا من مؤهلات متنوعة من مقومات جغرافية ، اقتصادية ، سياسية و ثقافية ... ، ساعدت على ظهور الصين كقوة واعدة في النظام الدولي ، قادرة على التأثير في توجهاته مستقبلا ، كما أن تأسيس " نموذج اشتراكي بخصائص صينية " بعيدا عن النموذج السوفياتي آنذاك ، مكن الصين من امتلاك أكبر تجربة تحديث شاملة ، جعلت منها القوة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية.

الأمر الذي تسبب في قلق لدى الدول الغربية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لكونه مهددا لريادتها و هيمنتها العالمية ، خاصة في ظل الاختلاف الحضاري و الثقافي الكبير بين الصين و الدول الغربية ، الأمر الذي يجعل من تجنب المواجهة و الصراع بينهما شبه مستحيل.

وهنا تظهر محورية العولمة الثقافية ، باعتبارها هاجسا يشغل أذهان النخب الفكرية والسياسية ، فهي أداة يتم استغلالها ضد الثقافات الأخرى ، خاصة في ظل سعي الدول للحفاظ على خصوصيتها الثقافية و الحضارية ، لأجل منع سقوطها و تفككها.

- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في كونها تسمح لنا في تحديد يسمح بالغوص في عوامل الصعود الاستراتيجي الصيني وفهم مستقبل النظام الدولي مع التركيز على العقبات التي تحول بين تطور هذا البلد في ظل موجة العولمة التي تمس الثقافة الصينية كجزء من المحددات التي تسمح بطوره وبالتالي البحث في العناصر الثقافية كمحدد أساسي في فهم الصعود الصيني .

- أهداف الدراسة :

- محاولة دراسة التفاعلات بين المتغيرات الثقافية لكل العولمة الثقافية و الصين، خاصة في ظل اعتقاد بعض الخبراء بنجاح الصين ، في كبح و صد الآثار السلبية للعولمة الثقافية عن الداخل الصيني.
- الاهتمام بالدراسات الآسيوية ، باعتبار أنها حاليا من بين أكبر اهتمامات الدراسات السياسية ،نظرا لحجم المنطقة عالميا وللتفاعلات الضخمة التي تعرفها في المجالات الاقتصادية ، السياسية ، العسكرية ، الأمنية ، الثقافية ... ".
- التعرف على الصين و مكامن و أسس قوة بنيتها الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية.
- الاستفادة من التجربة الصينية الفريدة في تحديها للعولمة بصفة عامة و للعولمة الثقافية بصفة خاصة ، باعتبارها من أخطر مجالات العولمة و أهدافها غير المعلنة.
- التأكيد على ضرورة دراسة كل المؤشرات التي تفيد – حسب بعض الخبراء الاستراتيجيين إلى وجود عملية تغير في موازين القوى ، في ظل تراجع" أمريكي – غربي " لصالح صعود " صيني " مرتقب ، تؤكده مؤشرات النمو الاقتصادي الهائلة ...

- تهدف الدراسة إلى التعرف على المجتمع الصيني ومن وراءه الإنسان، المبدع و الملتزم، المتشبع بآثار ثقافته و حضارته الوطنية ، صانع أكبر قفزة تنموية في العالم.

- التأكيد على وجوب استفادة دول العالم الثالث، و على رأسها بلادنا ، من التجربة الصينية الفريدة واعتبارها نموذج حضاري يقتدى به.

- دوافع الدراسة:

1- الدوافع الذاتية: منذ دراستي للمواضيع المرتبطة بالصين " اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا انجذبت إلى هاته الدراسات ، لأجل التعمق و التعرف على أسس وقوة بنية النموذج الصيني الذي صار يطرح من قبل البعض كبديل عن النموذج الغربي المهيمن و ما زاد في إعجابي بهذا النوع من الدراسات هو أن الصين تبحث دائما عن حلول للإشكاليات والنزاعات الإقليمية والدولية من عمق الداخل الصيني وفق قاعدة الاعتماد على الذات ، عكس باقي الدول التي تنتظر الحلول من الخارج.

2- الدوافع الموضوعية: في ظل المؤشرات الاقتصادية الباهرة للاقتصاد الصيني و في ظل رؤية و تنبؤ العديد من المفكرين بأن هذا القرن سيكون قرن النهضة و الصعود الصيني و وصولها إلى قمة هرم النظام الدولي ،سجل وجود اهتمام كبير بهذا النوع من الدراسات ، خاصة بعد تهجم الدول الغربية على الصين ، وفق سياسات اقتصادية وثقافية ، سعت لاحتواء هذا الصعود الصيني ، المقلق و المهدد لهيمنتها و ريادتها.

كما أن اهتمام الصين بدول العالم الثالث و منها الدول العربية و الإفريقية و سعيها لخلق علاقات صداقة وتعاون معها ، واهتمامها بقضاياها العادلة ، شكل نموذجا جديد في تعامل القوى العظمى مع باقي الدول ، خاصة في ظل تجربة فريدة في مجال النهضة و التقدم، والتصدي للآثار و التبعات السلبية و المدمرة للعولمة.

هذا الأمر دفعني إلى دراسة محددات التجربة الصينية في تحدياتها للعولمة الثقافية بغرض الاستفادة من هذا النموذج في التحديات التي ترفعها بلادنا ، في مواجهة هذا الغزو الثقافي المدمر لبنية و هيكل و تركيبة المجتمع.

- **أدبيات الدراسة:**

يعد موضوع الدراسة من بين أهم المواضيع ، التي تناولتها الدراسات السياسية بالعناية والاهتمام ، نظرا لخطورتها و أهميتها الاستراتيجية من جهة ولارتباطها بعدة جوانب و أبعاد ومن بين أهم الأساتذة الذين سعوا للإحاطة بجوانب هذا الموضوع نجد:

1- الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي ، في كتابه " المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010" ، الذي ركز – حسب رأيي المتواضع – في دراسته على الداخل الصيني و طبيعة العلاقات التفاعلية بين مكونات الدولة الصينية (النظام السياسي – الشعب – أجهزة الدولة – المقاطعات ...) ، لأجل فهم أسس و مقومات النهضة الصينية.

2- الأستاذ/ الجابري محمد عابد ، الذي ركز في دراساته على أبرز أبعاد تأثيرات العولمة على الهويات الثقافية الوطنية ، و التي ضمن بعضها في كتابه " العولمة و الهوية الثقافية عشر أطروحات في العولمة ".

- **إشكالية الدراسة** : في إطار هذا السياق تبرز الإشكالية التالية :

في ظل الدراسات المستقبلية التي تشير إلى صعود صيني مرتقب لهرم النظام الدولي مدعوم بعدة مؤشرات على رأسها : – الزيادة الهائلة في النمو الاقتصادي – الاستقرار السياسي – التماسك الداخلي (البنية الاجتماعية) ... ، و في ظل قلق القوى الغربية من هذا الصعود المهدد لمكانتها و ريادتها العالمية ، حاولت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عرقلة هذا الصعود الصيني و تحجيم دور الصين العالمي ، عبر ترسيخ المواجهة بينها و بين العولمة بمختلف أبعادها و لا شك بأن التحدي مع العولمة الثقافية يعد من بين أهم أبعاد هذا الصراع ، نظرا لوجود الاختلاف الثقافي و الحضاري الكبير بين الصين والدول الغربية (اختلاف النموذج القيمي) ، الأمر الذي يجعل من تجنب المواجهة و الصراع بينهما مستحيلا – حسب الدول الغربية .

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

- إلى أي مدى يمكن القول بأن الصين قد استطاعت مواجهة تحديات العولمة الثقافية ؟ و فيما تتمثل آثار وانعكاسات العولمة الثقافية على الصين ؟ و ما هي محددات التجربة الصينية في تحدياتها للعولمة الثقافية ؟

و من خلال هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- إلى أي مدى يمكن الجزم بقوة السياسة الصينية في تحدياتها للعولمة الثقافية ؟

2- هل بنية الثقافة الصينية تدل على تبدل قوي و جوهري يجعلها أكثر انسيابية وصلابة في مواجهة العولمة الثقافية ؟ أم أن سياسة العزلة التي يمارسها النظام السياسي الصيني هي من تحمي المجتمع من آثار و أجندات العولمة الثقافية ؟

3- هل تشكل التركيبة السكانية الصينية (بما في ذلك الثقافة الصينية) عائقا لطموحات الصين في تبوء مكانة إقليمية ودولية أم أنها سر النهضة والصعود الاستراتيجي للصين ؟

4- فيما تتمثل محددات التجربة الصينية في تحدياتها للعولمة الثقافية ؟ و ما هي الآفاق و السيناريوهات المستقبلية المحتملة لهذا الصراع ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية و ما تتضمنه من تساؤلات ، طرحت عدة فرضيات.

- **الفرضية الأولى:** تملك الصين عدة أسس و مقومات جغرافية ، اقتصادية ، سياسية ، عسكرية و اجتماعية ... ، تؤهلها لتبوء الصدارة على المستوى الإقليمي و الدولي.

- **الفرضية الثانية:** البنية الثقافية و الاجتماعية للصين، تعتبر عامل قوة و دفع للنهضة والصعود الاستراتيجي للصين.

- **الفرضية الثالثة:** الاستقرار السياسي في الصين و المحافظة على الخصوصية الثقافية الصينية (الكونفوشيوسية ...) ، هي أسس قوة الصين في مواجهتها و تحديها للعولمة الثقافية.

- **الفرضية الرابعة:** العولمة الثقافية بأبعادها و مختلف وسائلها تسعى ضمن أهدافها غير المعلنة إلى ضرب استقرار البنية المجتمعية الصينية ، لأجل تفتيتها و خلق الصراعات داخلها ، عبر إثارة الصراعات الاثنية و الدينية و اللغوية ...

- **الإطار المنهجي:**

لدراسة هذا الموضوع استخدمت عدة مناهج منها : المنهج التاريخي ، المنهج الوصفي التحليلي ، منهج المقارن.

1- **المنهج التاريخي:** استخدمته انطلاقا من حاجتي إلى سرد وقائع و أحداث تاريخية بشأن موضوع الدراسة، خاصة معرفة التطور التاريخي للثقافة الصينية.

2- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يساعد على وصف الظواهر والأحداث وتحليلها للخروج بنتائج حول موضوع الدراسة ، كتحليل المضامين مع التدقيق في خطابات القادة الصينيين والتعمق في الجوانب الثقافية للفرد الصيني سواء رجل الدولة في علاقته مع قادة الدول الأخرى.

3- **المنهج المقارن:** يعد من بين أكثر المناهج قدرة على التفاعل مع المنهج الوصفي ، باعتبار إجرائه لأسلوب المقارنة بين الظواهر ، بغرض فهمها و تحليلها ، كما هو الحال في موضوع دراستنا.

4- المنهج الاحصائي: الذي يهتم بالأرقام والاحصائيات والاستعانة بالجداول ومعرفة أرقام النمو الاقتصادي و العلاقات الخارجية الصينية.

- حدود الدراسة:

تتخذ هذه الدراسة من الإطارين الزماني و المكاني حدين للدراسة كمايلي.

1- الإطار الزماني : يتميز بأنه متحرك ومفتوح لأجل إحاطة بمقتضيات الدراسة والتعرف على أوضاع الصين العامة قديما وحديثا .

2- الإطار المكاني: يشمل الإطار المكاني جمهورية الصين الشعبية كإطار أول للدراسة وما يعرف بمناطق نفوذ الصين إقليميا ، الدول الآسيوية التي تتوجد بها أقليات قومية صينية (مثل الفلبين – ماليزيا – سنغافورة ...) كإطار ثاني ، وبدرجة أقل بعض مناطق العالم أينما تتواجد بعض المصالح الصينية كإطار مكاني ثالث وتجدر الإشارة أننا سنركز ضمن هاته الدراسة على دور الثقافة الصينية ، أما موضوعيا فسنركز على متغيرات التجربة الصينية في ظل العولمة الثقافية والاستراتيجيات المتبعة لمجابهة تحديات العولمة الثقافية.

-* الفصل الأول *-

- الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة -

المبحث الأول : العولمة الثقافية

المطلب الأول : مفهوم العولمة الثقافية.

للإحاطة بمفهوم العولمة الثقافية ، لابد من التطرق للمفهوم الشامل لكل من العولمة والثقافة.

1- مفهوم العولمة.

أ- المعنى اللغوي للعولمة:

ربما تكون العولمة من أكثر الظواهر التي تثير جدلا واسعا لا يبدو أنه يقترب من نهايته ، رغم مرور سنوات على اجتياح المفهوم مجالات البحث في حقول مختلفة ، فما من ظاهرة علمية اختلفت بشأنها الآراء، و تباينت الرؤى حول تعريفها، و تقدير أبعادها وتأثيراتها على المستويات الوطنية و الإقليمية و العالمية ، كظاهرة العولمة. و إذا كان المصطلح نفسه يعاني من اختلافية منهجية في اللغات الأوروبية[1].

- معنى العولمة في اللغة العربية.

ففي اللغة العربية يوجد إشكال في شرح العولمة و هو كامن في البحث عن أصل اشتقاق الكلمة ، لأنه لا وجود للفعل " عولم " في الأفعال العربية المعروفة أو المستعملة ، و يمكن القول أنها مأخوذة من العالم ، فقد يأخذ الدلالة التي جاء بها القرآن الكريم ، حيث أكد على العالمية بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾.[2]

ويرى الأستاذ/ أحمد صدقي الدجاني في إطار التحليل الدلالي للعولمة ومرادفتها الإنجليزية رأيه بقوله: « العولمة هي واحدة من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها ترجمة للكلمة

1. عمر مصطفى محمد سمحة ، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية برنامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين ، 2005 ، ص23

2 - سورة الحجرات - الآية 13.

الإنجليزية (Globalization) والكلمتان الأخريان هما" الكوكبة و الكونية " و العولمة في اللسان العربي من " العالم "، و يتصل بها فعل " عالم " على صيغة " فوعل " وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية، ونلاحظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل، وهذا ما نلاحظه على صيغة (Zation) في اللغة الإنجليزية على خلاف صيغة (Ism) في (Globalisme) التي تعنى العالمية.

فقد ترتب على ذلك استخدام ثلاث اصطلاحات عربية للدلالة على مفهوم (Globallization) بالإنجليزية و هي العولمة والكوكبة و الكونية ، فيما يميل البعض لاستخدام اصطلاح العالمية (Globalism) إلا أن مصطلح العولمة يبقى الأكثر شيوعا واستخداما.

- معنى العولمة في اللغة الإنجليزية.

أما في الفكر الغربي فيتحدد معنى العولمة من خلال المصطلح الإنجليزي (Globalization : Global–tion) ، حيث الشق الأول يعني الشمولية ، أما الثاني فيعني التجزئة أو الخصوصية ، فمن خلال هذا نجد أن المصطلح المزدوج الحركي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بدلالته الاستراتيجية أو بعده الجغرافي الاقتصادي ، فالعالم كنسق واحد أشمل وأوسع[1].

- معنى العولمة في اللغة الفرنسية.

فالعولمة هي الترجمة لكلمة (Mondialisation) الفرنسية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي ، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود ، الذي ينأى عن كل

1 . سفيان فوكة ، تحدي العولمة و إشكالية الهوية الثقافية : هل الحوار الثقافي العالمي ممكن اليوم ، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، سبتمبر 20020 ، ص523

2. شفيعة حداد وأسماء بلاغماس ، تأثير العولمة في بعده االهوياتي على الهوية الثقافية الوطنية ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 04 ، العدد 02 ، جويلية 2009 ، ص 239 .

مراقبة و المحدود هنا هو أساسا الدولة القومية ، التي تتميز بحدود جغرافية ومراقبة صارمة أما اللامحدود فالمقصود به العالم أي الكرة الأرضية [2].

كما يمكن سرد المصطلح الفرنسي (Mondialisatio: Mondial–tion) ، حيث يعني الشق الأول العالم ، أما الثاني فيعني التجزئة أو التفكيك أي الأطراف ، هذا المصطلح الفرنسي يرتكز على النطاق الجغرافي و معنى الإقليم بما يسمى البعد الفضائي المادي ، ومهما يكن يمكن القول أن العولمة تعني تعميم الشيء و توسيعه ليشمل العالم كله ، وتعني هنا تعميم فكر أو أسلوب أو ثقافة أو أنماط سلوكية أو توسيع دائري ليشمل العالم بأسره[1].

ب– المفهوم الاصطلاحي للعولمة.

ويثير مصطلح العولمة جدلا واسعا على الساحة العالمية في مختلف مجالات الحياة وتتعدد زوايا دراسته ، حيث تتناقض رؤى التعامل معه و تتفاوت المواقف منه ، مما يجعل الإلمام بكل أطراف الظاهرة و أبعادها المتشابكة و المتقاطعة في معظم الأحيان أمرا صعبا.

لذلك تختلف تعاريف العولمة بين المفكرين حيث يركز البعض على الجانب الاقتصادي وينبه على خطورتها من هذا الجانب بزيادة الفقر و تكدس الأموال و خدمة الشركات الكبيرة واضمحلال الصغرى أو إيجابيات من انفتاح الأسواق و زوال الحواجز عن الأيدي العاملة ومنهم من يبشر بها باعتبارها تحرر من الدول المغلقة وانطلاق نحو العالمية و التقدم[2].

ومن التعاريف الغربية البارزة نجد " مالكوم ووترز " (Malcolm Waters) والذي يعرفها على أنها: " هي العمليات الاجتماعية التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية و الاجتماعية، و يتزايد في الوقت نفسه إدراك الفرد لذلك التراجع " ، بينما يرى الإيطالي " أنطوني كيدنز" (Anthony Giddens) أن العولمة هي أساس حالة

1. سفيان فوكة ، مرجع سابق ، ص523.

2 . شفيعة حداد و أسماء بلاغماس ، مرجع سابق ، ص240.

حضارية جديدة هي حالة " ما بعد الحداثة " (Post–Mondernism) ، التي ظهرت في المجتمعات ما بعد الصناعية (Post–Industrialized) و ذلك في أقل من عقد واحد فقط.

و يعرف " جان جاك روش " (Jean– Jacques roche) العولمة على أنها " مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية ، حيث تجسد تحول البيئة و كذلك تحول طبيعة هذه البيئة التي كانت تحكمها علاقات بين الدول ثم حولتها العولمة إلى علاقات ما فوق وطنية، و يرجع هذا التحول أساسا إلى إتساع دائرة الإنتاج سواء تعلق الأمر بالشركات الكبرى أو الاقتصادية المختلفة عبر العالم، و يرجع ذلك إلى شدة الترابط الذي أصبح يميز العلاقات المالية و الاقتصادية الدولية[1].

و من التعريفات الجادة في الأدبيات العربية التي تناولت العولمة ما يقوله صادق جلال العظم باعتبار أنها: " وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا (المقصود القرن العشرين– الباحث) إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة و التداول إلى عالمية الإنتاج أو إعادة الإنتاج ذاتها ، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج و رأسمال ، أي الإنتاج و قوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله ، فالعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط و مظاهره ، إذ أن العولمة هي حقبة التحول الرأسمالية العميق للإنسانية جمعاء ، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها و تحت سيطرتها ، و في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ[2].

وإضافة لخاصية " تذويب الحدود " فإن للعولمة مظاهر أساسية تتمثل في ما يلي:

* ثورة الاتصال و المعلومات.

* دمج الأسواق العالمية لا سيما المالية منها.

1. سفيان فوكة ، مرجع سابق ، ص524

2 . عمر مصطفى محمد سمحة ، مرجع سابق ، ص24

* ضخامة التدفقات المالية الدولية ، و التبادل التجاري، و سهولة حركة الأشخاص.

* التطور العلمي و التكنولوجي المتسارع.

* تعاظم دور المنظمات العالمية في إدارة الأنشطة العالمية و توجيهها.

* تعاظم دور ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات ، وسيطرتها على الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية.

وقد تزامن الحديث عن العولمة منذ مطلع العقد الأخير من القرن الماضي مع متغيرات سياسية على الصعيد الدولي ، تمثلت في انتهاء الحرب الباردة بانكفاء الاتحاد السوفياتي وانفراط عقد المنظومة الاشتراكية ، والثورة الثالثة في تاريخ البشرية بعد الثورتين الزراعية والصناعية وهي الثورة المعرفية ، وعناصرها: العلم والتكنولوجيا والمعلومات والثقافة.

فالدكتور محمد عابد الجابري يرفض أن تكون العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي ، بل هي أيضا بالدرجة الأولى إيديولوجيا تعكس إدارة الهيمنة على العالم ، أي أنها تسعى لتعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع ، إيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إدارة الهيمنة على العالم و أمركته[1].

أما إسماعيل صبري عبد الله فيميل لاستخدام مصطلح الكوكبة، و يرى بأنها تعبر عن التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع و السياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو بالانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون حاجة إلى إجراءات حكومية ، وهو بذلك يتفق مع عدد من المفكرين من أمثال : تركي الحمد والجابري والسيد أحمد مصطفى عمر ...[2]

وكمفهوم عام ، تتفق التعاريف حول خاصية أساسية تشكل جوهر العولمة ، وهي الاتجاه المتنامي نحو جعل العالم دائرة اجتماعية واقتصادية وثقافية واحدة ، تتلاشى

1. شفيعة حداد و أسماء بلاغماس ، مرجع سابق ، ص240.

2. عمر مصطفى محمد سمحة ، مرجع سابق ، ص24.

في داخلها الحدود بين الدول ، وعلى سبيل المثال نسوق التعرف التالي للعولمة الذي يبين بشكل عام هذه الخاصية : " العولمة هي التدخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة و دون حاجة لإجراءات حكومية[1].

1- مفهوم الثقافة[2] :

ظهر مصطلح الثقافة في اللاتينية (Culturo) كتعبير عن الحياة اليومية في إيطاليا، وتظهر الإشارات إلى ذلك في القرنين الثالث عشر و الرابع عشر الميلادي ، هذا المعنى الأول كان يرمز للزراعة و وسائلها و تربية الحيوانات ، ثم إستعار الفرنسيون في القرن الرابع عشر ذلك المفهوم بنفس المعنى، و بقي المصطلح يشير إلى الزراعة في عموم أوروبا ، إلى غاية القرن الثامن عشر لينسحب المعنى إلى الرسم.

أثناء القرن السابع عشر تطور التعبير في فرنسا باستخدام مصطلح (Civilite) الذي يشير إلى السلوك الاجتماعي المقبول في إطار الطبقات الاجتماعية، و من هنا بدأت تستخدم كلمة ثقافة كتعبير عن التطور السلوكي الفردي، وهنا أصبحت الثقافة تتضمن معنى:" فن ، أدب ، إنجاز ثقافي ، بالإضافة إلى التقدير ومعرفة الأشياء ومن هنا إنتقل معنى الثقافة " كفعل " التعلم إلى " حالة " المفكر الكبير.

ويمكن القول أن أول من عرف الثقافة تعريفا إنطلوجيا هو " إدوارد بارنات تايلور" (Edward Burnett Tylor 1832-1917) : " إن ثقافة أو حضارة موضوعة في معناها الإنطلوجي الأكثر اتساعا هي الكل المركب الذي يشمل المعرفة و المعتقدات والفن

1. عبد الرحمان بن سانية ، الإنطلاق الإقتصادي للدول النامية في ظل التجربة الصينية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ، 2013/2012 ، ص336

2. بلحربي عومار ، الثقافة الكونفوشيوسية : دراسة في الأبعاد الثقافية للصعود الإستراتجي الصيني ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات إستراتجيات و مستقبليات ، جامعة الجزائر – 03 – إبراهيم سلطان شيبوط ، 2019/2018 ، ص 13 – 16.

والأخلاق والقانون والعادات والتقاليد وكل القدرات والعادات الأخرى ، التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع "، و نلاحظ هنا أنه قد زاوج بين مفهوم الثقافة والحضارة ولم يفصل بين المفهومين بل اعتبرهما مفهوما واحد.

كما تبنى عالم السياسة الفرنسي " موريس دفيرجيه " نفس تعريف المفكر الإنجليزي ولكنه طوره أكثر في قوله : " إن الثقافة هي مجموع متناسق من طرق السلوك و التفكير والشعور ، المشكلة للأدوار التي تعرف السلوكيات المنتظرة من مجموعة من الأشخاص "، وهو هنا ينظر إلى المفهوم بمنطق ديناميكي متسق جماعيا.

كما تعرف بأنها: " إرث مشترك لأمة أو لمجموعة اجتماعية أضيق ، تتكون بشكل أساسي من لغتها و فلكلورها وفنها وسلم قيمها و عناصر مستعارة من ماضيها وهي منظمة ومتسقة "، وهنا يربط المعنى بالتاريخ و الماضي ، بحيث تكون متسقة و مشتركة.

كما يعرف " هنتجتون " الحضارة بأنها " هوية ثقافية " و هي " أعلى تجمع ثقافي " و " أوسع مستويات الهوية "، وما هو ملاحظ هنا هو أن التعاريف الغربية لا تفصل بين مفهومي الحضارة و الثقافة.

لكن حسب ابن خلدون فالحضارة هي: " التفنن في الترف و أحكام الصنائع المستعملة في وجوهه و مذاهبه من المطابخ و الملابس و المباني و الفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله "، وحسب ابن خلدون فالحضارة عكس البداوة وعي بالانتقال بالدولة والأفراد من حياة البداوة المرتبطة بشظف العيش الضروري – معاش – إلى حياة الحضارة المرتبطة بالترف في العيش و الصنائع.

فالحضارة حسب ابن خلدون تمثل: " غاية العمران و نهاية لعمره وأنها مؤذنة بفساده " فانهيار النسق الاجتماعي الثقافي للمدينة العربية يعود إلى الترف والحضارة. فبالتالي الحضارة لا توجد في حياة البداوة فهي تمثل الجانب المادي، وهنا التفرقة واضحة بين الحضارة والبداوة ، فالحضارة مرحلة مادية في حياة المدينة تضعف العصبية.

علما أن العصبية حسب ابن خلدون هي: " التضامن الاجتماعي والالتحام القبلي والروح العمومية والذهنية العشائرية والقرابة والتضامن بالعصب والالتحام الاجتماعي بالعصب ".

أما " أرنولد توينبي " فيعرف الحضارة بأنها: " ثمرة تحدي البيئة للإنسان ونوع من استجابته لها ، وهنا يحصل التطور ".

فالحضارات فضاءات و الثقافة بعض سماتها المتظافرة المسيطرة على رقعة جغرافية معينة ، فلا يمكن الفصل بين المفهومين ، رغم أن أبرز فرق بين الحضارة والثقافة في حضور المدن أو غيابها.

1- مفهوم العولمة الثقافية.

يقر عالم السياسة الأمريكي " جيمس روزنو " (James Rosenau) بالتعقيد الذي ينطوي عليه تعريف العولمة، و لذا فهو يجد أن من المبكر وضع تعريف كامل و نهائي يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة فحتى لو تم تطوير هذا المفهوم ، فمن المشكوك أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع[1].

في ما يذهب فريق من العلماء للقول بأن العولمة الثقافية ظاهرة تنحو بالمجتمعات الإنسانية قاطبة نحو التجانس و التشابه الثقافي و تكون الشخصية العالمية ذات الطابع الإنفتاحي على ما حولها من مجتمعات و ثقافات مختلفة.

ولقد أدى تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم إلى تكريس استراتيجيا ثقافية أطلق عليها الجابري استراتيجية الاختراق ، حيث تحولت التبعية الثقافية إلى عملية ترسيخ ثقافة الاختراق.

ويميل الدكتور الجابري لاستخدام هذا المصطلح باعتبار أن التبعية الثقافية تفترض علاقة من التابع للمتبوع ، تعبيرا عن حاجة ، فيما تشي عبارة الإمبريالية الثقافية بعلاقة هيمنة

1 – سفيان فوكة ، مرجع سابق ، ص523

يمارسها الطرف القوي على الضعيف، و تستبعد هنا عبارة الغزو الثقافي التي راج استخدامها في الخطاب السلفي و الثوري العربي لما تحمله من مضامين أيديولوجية[1].

ويعرف الجابري العولمة الثقافية أيضا بأنها محاولة لوضع شعوب العالم في قوالب فكرية موحدة و ذلك لسلخها عن ثقافتها و موروثها الحضاري ، " فالحضارة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن ، نظام يريد رفع الحواجز والحدود ، إنه نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية للأمم من أي محتوى، و يدفع إلى التفتيت و التشتيت ليربط الناس بعالم اللا وطن واللا أمة واللا دولة.

وهناك من يرى أن العولمة في بعدها الثقافي تسمى اختراقا حيث يقول " الجابري": " أن العولمة تعني نفي الآخر و إحلال الاختراق الثقافي و الهينة و فرض نمط واحد للاستهلاك و السلوك "[2]، أو هي فرض النموذج كما يصفها الدكتور " سمير المنير " ، حيث يقول: " الغرب يريد فرض ثقافته و سلوكياته و قيمه و أنماط استهلاكه على الآخرين، و إذا كان الفرنسيون يرون في العولمة صيغة مهذبة للأمركة التي تتجلى في ثلاثة رموز هي سيادة اللغة الإنجليزية كلغة التقدم و الاتجاه نحو العالمية، وسيطرة سينما هوليود و ثقافتها الضحلة و إمكانياتها الضخمة، و مشروب الكوكا كولا و شطائر البورجر والكنتاكي ...، أو هي غزو شامل كما عرفها أحد المفكرين حين قال: " إن العولمة أو الأمركة هي غزو ثقافي اجتماعي اقتصادي سياسي يستهدف الدين و القيم و الفضائل و الهوية ... ".

كذلك يعرفها آخرون بأنها بروز ثقافة واحدة تحاول السيطرة و الهيمنة على غيرها من الثقافات عن طريق نشر مضمونها و أساليب تفكيرها بل و حتى أساليب التعبير والتذوق وأنماط السلوك والنظر إلى الحياة ، في محاولة منها لكي تحل محل الثقافات الأخرى ، وفي ضوء هذا فالعولمة الثقافية تبرز الثقافة كسلعة عالمية تسوق كأي سلعة أخرى.

1 . عمر مصطفى محمد سمحة ، مرجع سابق ، ص33

2. شفيعة حداد و أسماء بلاغماس ، مرجع سابق ، ص240

المطلب الثاني: أبعاد العولمة الثقافية.

تشمل أبعاد العولمة مختلف مجالات الحياة ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ...، وللتعرف على هاته الأبعاد نتطرق إليها كما يلي.

1- البعد السياسي:

وتهدف العولمة الثقافية في البعد السياسي إلى دعم النهج الديمقراطي بمفهومه الغربي ، من خلال تعميم النهج الليبرالي الديمقراطي ، القائم على فكرة الحرية السياسية في الرأي والتعبير والاقتراع المباشر والتعددية الحزبية ...[1]

بالإضافة إلى توسيع دائرة الحريات السياسية ، والخروج من النظم و الثقافات العبودية والاستبدادية إلى فكرة التحرر التام، و تكريس الحرية الفردية و إطلاق المواهب و تحريرها من كل ما يعيقها ، لتنطلق نحو الإنتاج و الإبداع و التحضر[2].

2- البعد الاقتصادي:

تسعى العولمة الثقافية في البعد الاقتصادي إلى دعم فكرة الوصول إلى سوق عالمي مفتوح بدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو معازل عرفية أو معنوية ، عبر إقامة سوق متسع ممتد يشمل العالم كله ويحيط بكافة قطاعاته و مؤسساته وأفراده أي الوصول إلى كتلة واحدة متكاملة و متفاعلة و في نطاق هذا الهدف يتم الاحتكار المباشر وغير المباشر للموروث الحضاري بين كافة الأجناس البشرية و ثقافتهم المتعددة و اختلافهم الفكري ، داخل بوتقة واحدة.

1 . جيلالي بوبكر ، العولمة و مظاهرها و تداعياتها – نقد و تقييم ، دار عالم الكتب الحديث ، إربد الأردن ط 1 ، سنة 2011 ، ص36

2 . نفس المرجع ، ص37

وفي هذا يقول " نيل فليغشتاي ": " أن العولمة ترتكز على المبادلات الدولية بحيث تتوسع مساحة التنافس بين المؤسسات ، فتتجاوز حدود الوطن الواحد ، ليصبح الكون كله موطن الصراع بين المؤسسات[1].

3- البعد الاجتماعي :

لقد ارتبطت العولمة الثقافية في بعدها الاجتماعي ببروز مجموعة من القضايا و المشكلات الاجتماعية ، التي تستدعي الاستجابة الجماعية على صعيد كل دولة (كالبيئة و التلوث ، المجاعة ...) و تحتاج إلى تكثيف الجهود المشتركة لحلها و التي تعود بالفائدة على كل البشرية.

وهي عبارة عن مبادئ اجتماعية مرتبطة بنشر العولمة الاجتماعية و عدم التمييز العنصري في عالم واحد ، تجمعه مصلحة اجتماعية واحدة ، كالإحساس بالخطر الواحد ، الذي يهدد البشرية و ذلك عبر السعي لتحقيق الأمن الجماعي و محاربة كل أشكال التعصب.

4- البعد الثقافي :

تقوم العولمة الثقافية في هذا الجانب على دعم سرعة انتشار المعلومات في شتى المجالات عبر تسهيل حركتها بغرض زيادة معدلات التشابه بين الجماعات و المجتمعات ، أي أنها تسعى لإيجاد ثقافة عالمية موحدة مرتبطة بالاتصالات بمختلف وسائلها كالبث التلفزيوني ، الأقمار الصناعية ، شبكة الأنترنيت ...

كما أنه في ظل الثورة العالمية الثالثة ، اختصرت و سائل الاتصال الزمان و المكان ولم يحدث في تاريخ البشرية أن تابع البشر في الجهات الأربعة من الأرض ، ما يجري بمثل ما هو عليه الحال اليوم ، هذا الاجتياح المعلوماتي الثقافي ، يهدف بشكل عام إلى توحيد القيم

1 . عمار جيدل ، التحديات المعاصرة للعولمة " الإنترنات ، الفقر ، اللغة ... " ، مخبر علم إجتماع الإتصال (فعاليات اليوم الدراسي الوطني الأول لمخبر إجتماع الإتصال) ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2022 ، ص77

حول المرأة والأسرة ، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس ... ، توحيد طريقة التفكير و النظر إلى الذات وإلى الآخر و إلى القيم و إلى كل ما يعبر عنه السلوك[1].

المطلب الثالث : وسائل انتقال العولمة الثقافية.

من اللافت للنظر– في عصرنا الحالي – الانتشار الواسع للثقافة الشعبية الأمريكية (الغربية) ، سواء الموسيقى أو البرامج التلفزيونية أو الأفلام من " مايكل جاكسون إلى رومبو إلى دالاس " ، إلى جانب النمط الامريكي في الأطعمة والألبسة وقصات الشعر وغيرها[2] ، ولا اشك بأن انتقال هاته المتغيرات الثقافة الغربية إلى بقية شعوب العالم ، يتم عبر عدة وسائل نذكر منها.

1– وسائل الإعلام: يعتبر الإعلام سلطة تقنية متكاملة لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول ، بل بحدود أوسع ترسمها شبكات الاتصال والمعلومات بناءا على أسس ثقافية وفكرية ... ، تطرحها إيديولوجيا العولمة ، بهدف السيطرة على السلوك والفكر و الأذواق...[3].

ففي الأربعينيات من القرن العشرين أسس نظام عالمي للإذاعة ، استخدمت فيه أجهزة مذياع صغيرة محمولة ، كما ظهرت في نهاية الخمسينيات من القرن نفسه إلى غاية نهاية الثمانينات ، أين نشأت شبكة هاتفية لنقل الوثائق ، وفي بداية التسعينات نشأت أنظمة أقمار اصطناعية تمكنت من نقل برامج تلفزيونية حية عن الأحداث في أي مكان في العالم ونقل الخدمات التلفزيونية العالمية مثل : CNN – BBC ...[4].

1 .عمر مصطفى محمد سمحة ، مرجع سابق ، ص38

2. نفس المرجع ، ص41

3 .الجابري محمد عابد ، " العولمة و الهوية الثقافية : عشر أطروحات في العولمة و أزمة الليبرالية الجديدة " الكتاب الثاني ، الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، بيروت لبنان ، 2009 ، ص31

4 . حسين سالم ، الصين و الأبعاد العولمية : بين الخصوصية و العالمية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات آسيوية ، جامعة الجزائر – 03– ، جوان 2011 ، ص136

2- السينما: نجحت " هوليود " إلى حد ما في نشر الثقافة الأمريكية (من خلال الافلام والمسلسلات...) قد أثرت هاته الأخيرة على المجتمعات في مختلف جوانب حياتهم ، فالولايات المتحدة تهدف إلى فرض أسلوب الحياة الأمريكية وبالتالي الهيمنة وفرض التبعية.

3- المراكز الثقافية الغربية: تعد من أهم وسائل نشر العولمة الثقافية وذلك من خلال العديد من الفعاليات والأنشطة كالمؤتمرات والأمسيات الثقافية والشعرية ... وهذا كله يلعب دورا فعالا في التأثير على بناء الإنسان روحيا وفكريا وثقافيا.

4- الجامعات الغربية: يشهد عصرن الحالي انتشارا واسعا للجامعات الأمريكية في مختلف دول العالم ورغم ارتفاع أسعار الدراسة بها ، إلا أنها تشهد إقبالا كبيرا وهذه الجامعات تلعب دورا كبيرا في نشر الثقافة الأمريكية لدى الفئة الأساسية في المجتمع والمتمثلة في الشباب (الطلبة).

5- شبكة الأنترنت: تعتبر الأنترنت وسيلة وأداة مهمة من وسائل المعلومات والاتصال ، بغض النظر عن الزمن والمسافات الجغرافية ، فقد جعلت هذه الشبكة العالم قرية صغيرة، لكن المركز لايزال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تريد نشر ثقافتها وبسط هيمنتها.

6- اللغة : إذا إعتبرنا أن اللغة العالمية هي تلك التي يتحدث بها ما لا يقل عن 300 مليون شخص ، وتكون لغة وطنية فيما لا يقل عن عشرة دول و تكون أيضا اللغة رئيسية في قارتين على الأقل، بالإضافة إلى استخدامها لأغراض محددة في أربعة قارات لوجدنا أن البشرية في مطلع القرن الواحد والعشرين لديها العديد من اللغات العالمية مقارنة بما كان عليها لحال في القرن الخامس عشر وهذا بلا شك يمثل مظهرا من مظاهر التماثل في العولمة الجديدة[1]، وتجب الإشارة هنا أن العولمة الثقافية تسعى لنشر اللغات الغربية (خاصة اللغة الإنجليزية) باعتبارها لغة الحضارة والعلم والثقافة والفن ...

1 . حسين سالم ، مرجع سابق ، ص124

المطلب الرابع : أهداف العولمة الثقافية.

بعد الانتشار الواسع الذي عرفته ظاهرة العولمة الثقافية ، اختلفت وجهات النظر في تحديد الأهداف الحقيقة لها و قد انقسمت الآراء في هذا الصدد إلى ما يلي:

1- أهداف العولمة الثقافية من وجهة نظر مؤيديها و الداعين إليها:

يرى الداعون إلى العولمة الثقافية و من بينهم أنصار الليبرالية الجديدة أنها ظاهرة ينبغي على الجميع التكامل معها باعتبارها ظاهرة لا فكاك منها و تفترض هذه الرؤية أولوية البعد الاقتصادي على البعد السياسي للعولمة الثقافية و يعد "توماس فريدمان "من أبرز المدافعين عن هاته الأفكار[1]، و من بين أهداف العولمة الثقافية في هذا المجال نذكر :

- دعم ظاهرة الاتصال المتبادل : و يقصد به تزايد الاتصال الإلكتروني بين الناس والمنظمات والشركات وهذه الظاهرة ستزيد من انتقال المعلومات بين الأفراد و الجماعات مما يؤدي إلى التلاقح الثقافي ، بل إلى التجانس الثقافي[2].

- توحيد الاتجاهات العالمية و تقريبها بهدف الوصول إلى تحرير التجارة العالمية للسلع و رؤوس الأموال.

- خلق ثقافة جديدة بمحاولة إيجاد فرص للنمو الاقتصاد العالمي و زيادة الانتاج.

- المساهمة في خلق حوار لمعالجة المسائل ذات الطابع العالمي (الإرهاب ، المخدرات، الفقر ، المجاعة ...) و ذلك ضمن إطار التعاون و التنسيق الدولي.

- نشر ثقافة التنافس في المجال الاقتصادي و بالتالي تنويع الإنتاج و توسيع الأسواق.

- الترويج للديمقراطية و خلق عالم موحد تسوده الحريات السياسية و بالتالي التخلص من الاستبداد.

1 . عمر مصطفى محمد سمحة ، مرجع سابق ، ص27

2. إدريس بولكعيبات ، التحديات المعاصرة للعولمة " الإنترنات ، الفقر ، اللغة ... " ، مخبر علم إجتماع الإتصال (فعاليات اليوم الدراسي الوطني الأول لمخبر إجتماع الإتصال) ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2022 ، ص101

2- أهداف العولمة الثقافية من وجهة نظر معارضيها:

هناك العديد من المدارس الفكرية التي عارضت فكرة قبول العولمة الثقافية و منها المدرسة الماركسية و نظرية التبعية ، حيث اعتبروا أن العولمة الثقافية هي واجهة جديدة لاستعمار الدول القوية (الشمال) للدول الضعيفة (الجنوب) ومن بين أهم الأهداف السلبية التي ترمي إليها العولمة الثقافية نذكر ما يلي :

- أن الغزو الثقافي (العولمة الثقافية) تهدف إلى إخضاع الشعوب وتهديم ثقافتها وتشويه وطمس معالمها ومن ثم وضعها ضمن إطار التبعية الكاملة للإمبريالية الثقافية الجديدة وهي ثقافة تقوم على نشر المعلومات وسهولة حركتها ، وهي مرشحة لتكون الثقافية السائدة والمهيمنة وقد أشار المفكر الأمريكي "نعوم تشوميسكي" إلى قضية العولمة بقوله : " إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام ،لتعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف أي على العالم كله[1] وهذا ما يكرس الهيمنة الأمريكية على جميع العالم من خلال نشر اللغة الإنجليزية و اعتبارها لغة عالمية.

- التشكيك في المعتقدات الدينية و طمس المقدسات لدى الشعوب مما أدى إلى انتشار الآفات الاجتماعية و بالتالي تفتيت المجتمعات.

- الغزو القومي بمعنى تهديد هوية أمة لهوية أمة أخرى.

- كما أشار بعض الباحثين إلى أن عولمة العالم الثالث بالثقافة الغربية ليست نقل ثقافة أصلية و تقنية حديثة ، بقدر ماهي في الحقيقة قشور للثقافة الليبرالية دون محتواها[2].

- التأثير على العقول إذ يقول "إغناسيو رمونيه " في الوقت الذي انتصرت فيه على ما يبدو الديمقراطية والحرية ، في كوكب تخلص جزئيا من الأنظمة الديكتاتورية ، عادت بقوة مناقضة الرقابة والاستعمار الثقافي ، تحت مظاهرة مختلفة جدا[3].

1 - شفيعة حداد و أسماء بلاغماس ، مرجع سابق ، ص240

2- نفس المرجع ، ص242

3 - إدريس بولكعيبات ، مرجع سابق ، ص103

– إضعاف سلطة الدولة و التخفيف من حضورها لفائدة العولمة ، يؤديان حتما إلى استيقاظ وإيقاظ أطر للانتماء سابقة على الأمة والدولة ، أي القبلية و الجهوية والتعصب المذهبي ...، و الدفع بها جميعا إلى التقاتل والتناحر والافتاء المتبادل : الى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية القومية... الى الحرب الأهلية[1].

– نشر ثقافة التفسخ و الانحلال الخلقي و ثقافة الشهوة و المتعة و هذا من خلال ما تبثه وسائل الإعلام و ما تروج له من أنشطة و برامج تطبق فيها مناهج تربوية و تعليمية باسم التجديد في حقل التربية و التعليم.

– التبعية الثقافية و هيمنة العلمانية على كل جوانب الحياة من خلال ربط الدولة بمعاهدات ثقافية ، مما يؤثر سلبيا على الهوية الوطنية لهذه الدولة.

– انتشار العنف والإرهاب والجرائم بمختلف أساليبها (عصابات خطف الأشخاص وقتلهم وسرقة أعضائهم ...).

– إحلال الثقافة الغربية من خلال الأزياء و المأكولات (كإنشاء المطاعم الأمريكية و إقامة الشركات لإنتاج المواد الغذائية الغربية ...).

في ذات السياق قامت عدة مدارس فكرية مثل نظرية التبعية و المدرسة الماركسية التقليدية والتيارات الشعبية المندرجة تحت اسم "شعب سياتل " إشارة للقوى الاجتماعية التي تظاهرت في مدينة "سياتل "بالولايات المتحدة ، احتجاجا على مؤتمر منظمة التجارة العالمية في عام1999 ومن أبرز منظري هذه المدرسة "محاضير محمد "، رئيس وزراء ماليزيا السابق ، حيث يرى أن العولمة هي واجهة لإعادة استعمار الدول النامية ... وأن العولمة تعبير عن إرادة السيطرة لدى دول الشمال منذ الحرب بين روما وقرطاجة[2].

1 – جيلالي بوبكر ، مرجع سابق ، ص22

2 – عمر مصطفى محمد سمحة ، مرجع سابق ، ص28

و عليه فالعولمة تلغي الحواجز و الحدود و تهمش الدولة و سيادتها و هذا ما ساهم في ظهور ثقافة جديدة تدفع بالإنسان حول عالم يبتعد فيه عن حاجاته الحقيقية ليعيش في عالم من الأهواء من خلال استخدام شعار يجب أن تكون من العصر ومع روح العصر.

المبحث الثاني : أسس ومقومات بروز الصين كقوة رائدة عالميا.

المطلب الأول : الأسس و المقومات التاريخية و الثقافية.

الفرع الأول : الأسس و المقومات التاريخية.

منذ فجر التاريخ شهدت الصين تداول العديد من الأسر الإمبراطورية على حكمها أين أسست نظام إمبراطوريا وراثيا (في مرحلة ما قبل الميلاد) على ضفاف النهر الأصفر مع تأسيس نظاما للعبودية ، فضلا عن إسهامات جليلة في المجال العلمي و الثقافي بدء من أسرة "شيا "2000 سنة قبل الميلاد وصولا إلى الإمبراطور " جين شي هوانجدين " مؤسس الإمبراطورية الصينية في مرحلة ما قبل الميلاد كأضخم كيان سياسي في تلك المرحلة موازي للإمبراطورية الرومانية[1]، ويمكن لنا تقسيم التاريخ الصيني ولأغراض بحثنا هذا إلى أربع مراحل هي:

1- المرحلة الأولى : مرحلة التشكل الاجتماعي و الفلسفي (1122-221 ق.م):

ففي هذه الفترة التي سيطرت فيها أسرة تشو (Chou) بدأ التشكل التاريخي للمجتمع الصيني ، استنادا إلى نظام أسري صارم تركز معظم أتباعه حول النهر الأصفر وقد يعيدنا هذا إلى نظرية كارل ويتفوجيل (Kal Wittfogel) حول العلاقة بين نمط السلطة الشمولية و المجتمعات النهرية ، ولكن هذه الفترة أسست من ناحية ثانية القاعدة الفكرية والفلسفية للمجتمع بتعاليم كونفوشيوس (551-479ق م)، ولاوتسي (604 - 531 ق.م) ومونفوشيوس (372-289 ق.م) وتشونفوشيوس (369-286 ق.م)[2] وهنا يجب الإشارة إلى بروز الكونفوشيوسية على بقية المدارس.

الكونفوشيوسية ببساطة هي الميدان الذي أتى بها "كونفوشيوس" واسم " كونفوشيوس" هو الاسم الذي أطلقه المؤرخون الغربيون على العالم (تشونخ ني) وهذا الاسم هو كنية فاسمه

1 . ملاح نصيرة ، الاستراتيجية الاقتصادية للصين و مكانتها في النظام الدولي ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر - 03 - ، 2018/2017 ، ص168.

2 . حسين سالم ، مرجع سابق ، ص54.

الحقيقي هو (تشو) واسم عائلته هو (كانج) ويطلق عليه الصينيون المعلم (كانج) وفي أحيان أخرى المعلم (كانج فوتزوني) أو المعلم الأكبر[1].

وقد أكد الفلاسفة في هذه المرحلة وأهمهم "كونفوشيوس "على المركز الكوني ، حيث بنو تصوراتهم على أساس مبدأ التناغم بين النظام الاجتماعي السياسي وبين النظام الطبيعي ، فإذا حدث خلل في النظام الكوني فسيقابله خلل في النظام الاجتماعي و هكذا مثلما للكون مركزه في السماء فان للأرض مركزها المتمثل في الإمبراطور[2].

و" كنفوشيوس " يؤكد أن أساس العلاقة الأسرية ليس تسلطيا فهو يطلب من الابن طاعة أبيه و في ذات الوقت يطلب من الأب أن يعطف على هذا الابن وقد قاس " كونفوشيوس " على تلك العلاقة باقي العلاقات الأخرى بين الأفراد ، مما يوضع رغبته في نقل هذا الشكل للعلاقات الأسرية إلى مستوى المجتمع بأسره[3].

والأخلاق مضمونها الكونفوشيوسي أقوى من القانون والارتباط بالعمل الإداري في الدولة يجعل الفرد في مكانة أعلى في السلم الاجتماعي وعندما حاول الصينيون التجديد في تراثهم كما حدث زمن "تشومسي" (1130-1200) أطلق عليها إسم " الكنفوشيوسية " الجديدة[4].

2- المرحلة الثانية : مرحلة أسرة "مانشو (Manchu) (1644-1912)

وهي المرحلة التي يمكن اعتبارها مرحلة الصراع الدولي على الصين، وخصوصا القرن التاسع عشر، وقد أثر الغزو الأجنبي في الوحدة الإقليمية للدولة ، لكن الباحثين لا يجدون التأثير الكافي للفكر الغربي في الصين رغم الاحتكاك بالأوربيين (ولا سيما من اليسوعيين أو البريطانيين بشكل خاص) ، إلى الدرجة التي جعلت أحد الباحثين يقول إن الصينيين " غيروا غزاتهم أكثر مما تأثروا بهؤلاء الغزاة " [5].

1 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص172

2 . نفس المرجع ، ص170

3 . حسين سالم ، مرجع سابق ، ص61

4 . علي سرور نبيل ، الظاهرة الصينية (أبعاد التجربة الصينية و تطور علاقة الصين الخارجية في مرحلة الإصلاح و الإنفتاح (1990/ 2015) ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2016 ، ص64

5 . حسين سالم ، مرجع سابق ، ص55

وتوالت الأسر الإمبراطورية في الصين في استمرارية بناء النسيج الثقافي والاجتماعي القائم على الديانة البوذية والثقافة الكونفوشيوسية، ووصولا إلى القرن التاسع عشر الذي دخلت الصين من خلاله مرحلة سوداء من السيطرة الغربية على الأمة الصينية[1].

وحتى عند احتدام الصراع الدولي على الصين (خصوصا في القرن 19) فإن المثير للاهتمام أن الغزو الأجنبي وإن أثار في الوحدة الإقليمية للبلاد إلا أنه لم يستطيع التأثير في ثقافة الصين ولعل ضعف التلاقح الثقافي مع الآخرين يشكل إحدى خصائص الثقافة الصينية وأحد أسباب قدرتها على البقاء ولكن في الوقت نفسه أحد التحديات التي تواجهها في زمن العولمة[2].

3- المرحلة الثالثة: مرحلة الهجوم على التراث (1911 - 1949).

وتبدأ هذه المرحلة بالدور الذي مارسه "صين يأت سن " (1866-1926) ، حيث قام بتوحيد جمع الأحزاب الصينية تحت اسم حزب "الكومنتانغ" وحزب الشعب الوطني، وعين رئيسا مؤقتا للدولة خلال الفترة من1911-1912 بعد إنهيار حكم أسرة مانشو[3].

وتتميز هاته الفترة بحدوث حالة من الإقتتال الداخلي بين التوجهات الإيدولوجية (الشيوعية والرأسمالية) والتي إنتهت بنجاح "ما وتسي تونغ "و تأسيس الصين الشعبية وفرار غريمه " تشان كأي تشيك " إلى جزيرة فرموزا و تأسيس الصين الوطنية.

ولعل أبرز معالم هذه الفترة من الناحية الثقافية هو الهجوم الحاد على التراث ، فقد كان للهجوم هدفان هما: "معارضة الأخلاق القديمة والدعوة إلى أخلاق جديدة ومناهضة الأدب القديم وتشجيع الأدب الجديد ، وأصبح نقد المذهب الكونفوشيوسي من المهام الرئيسية " إلى الدرجة التي اتخذت المرحلة فيها شعارا هو هدم دار كونفوشيوس[4].

1 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص171

2 . عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص192

3 . حسين سالم ، مرجع سابق ، ص56

4 . نفس المرجع ، ص56

4- المرحلة الرابعة : المرحلة الماوية.

في هذه المرحلة طرحت النظرية الماركسية بديلا ثقافيا متكاملا ، وراح "ماو تسي تونج "يقدم اجتهادات نظرية تشكل في معظمها استمرارا للهجوم الذي بدأ عام 1911 وتكثف الهجوم خلال الثورة الثقافية التي غطت حقبة الستينات ، وجعلت من الكونفوشيوسية أحد أهدافها ، وشكل ذلك كله نوعا من التسلل إلى المنظومة الثقافية الصينية ، وكانت محاولة جادة في أغلبها لتفكيك المنظومة التقليدية وبناء بديل لها ، غير أن هذا المشروع الثقافي اصطدم بالعقبات[1] وتتمثل هاته العقبات في ما يلي:

- تمثل النزعة المساواتية محور الثقافة الماركسية التي دافع عنها "ماو تسي تونج " ، لكن البنية التقليدية للمجتمع الصيني تقوم كما لاحظنا على التدرجية، و يبدو أن الدفاع عن المنظومة القومية ، يمثل من الناحية الفعلية العودة إلى المنطق التدرجي ، إذ يبدو أن المجتمع لم يتمثل المنظور الذي حاولت الثورة الثقافية الدفاع عنه.

- تراكمت ثقافة الأخلاق التقليدية عبر حقبة زمنية طويلة إلى حد بعيد، و شكلت الوعي الأخلاقي،مما "جعل القشرة السطحية للثقافة الأخلاقية تشهد بعض التغيرات، إلا أن الأحوال الأخلاقية النفسية في أعماقها واجهت صعوبة في تغييرها "، و يكفي أن نشير هنا إلى قدرة النمط التقليدي على البقاء ، إلا أن نظام الامتحانات الذي كان معتمدا لتحديد مركز الفرد الإداري وبالتالي الإجتماعي[2]، والمسؤول عن ربطه بالسلطة منذ بدايات التاريخ الصيني لم يلغ إلا عام 1905، أي أن الوسيلة التي وضعتها الثقافة التقليدية لتحديد المكانة الاجتماعية لم تلغ إلا بعد أكثر من خمسة وعشرين قرنا.

- إن الثقافة التقليدية لها بعض جوانبها الإيجابية مما يضفي عليها شرعية الاستمرار في التعايش مع الثقافة المعاصرة وعلى الرغم من التحولات الاجتماعية التي حملتها الثورة الاشتراكية إلى الصين ، فإنها من ناحية أخرى لم تتمكن من تغيير الأسس الفكرية لشرعية

1 . وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010 ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الثانية 2014 ، ص18

2 . نفس المرجع ، ص19

أي فكرة في المنظومة المعرفية الصينية ، إذ ما تزال هذه المنظومة تضفي صفة الشرعية على أي فكرة استنادا إلى محاكمتها قياسا على الفكرة القديمة ، بل إن السلطة السياسية تعبيرا عن هذه الثقافة و تعتبر كيانا خارج عن نطاق المساءلة ، فما لم تكن الفكرة الجديدة مقبولة في إطار الفكرة القديمة فإنها ستواجه المقاومة ، ولهذا نلاحظ أن القيادات الصينية تحاول أن تبرز أفكارها بأنها استمرار لأفكار السابقين لها[1].

وداخل هذا السياق يمكن القول أن الثقافة الصينية قد تغذت – أساسا – من إبداعات فكر رجلين عظيمين هما : "**كونفوشيوس و ماو تسي تونج** " ، اللذان كان لهما أعمق الأثر في تاريخ الصين القديم و المعاصر و لا يبالغ إذا قيل أن لهما أعمق الأثر في تشكيل الهوية الصينية ، هذا بالإضافة لما خلفه تعامل الصين مع العامل الخارجي هو ندبات على وجه الثقافة السياسية الصينية[2].

الفرع الثاني : الأسس و المقومات الثقافية.

تعد الصين موطنا عريقا لأقدم الحضارات البشرية في العالم ، التي اتسمت بالعراقة وتنوع مجلات التقدم ، فقد عثر العلماء الأنثروبولوجيا في أرجاء الصين ما يفوق مائتي موقع لأثار العصر الحجري ، كما اكتشف هؤلاء عام 1929 جمجمة متحجرة لإنسان بكين الأول الذي قيلا أنه عاش في ذلك المكان منذ ما يقارب مليون عام ، و قد كانت معظم هذه الاكتشافات بالقرب من وادي النهر الأصفر بشمال الصين و هي إشارة واضحة إلى جذور الجنس الصيني ، التي تشكلت أولى مجموعاته فيما يعرف بقومية " الهان HAN "، الذين يمثلون الآباء الأوائل للصينيين الحاليين[3].

وبالنظر إلى الثقافة الصينية ، فإنها تعد من أقدم الثقافات و الحضارات على مر التاريخ ، وتتميز الحضارة الصينية عن غيرها من الحضارات القديمة بالاستمرار والاستقرار أما على مستوى الثقافة السياسية فقد شهدت الصين دولة المؤسسات السياسية منذ 1500

1 – وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص19 .

2 – سالم حسين ، مرجع سابق ، ص60 .

3 – ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص168 .

سنة قبل الميلاد ، في عهد أسرة " شانج " (Shang) وقد شكلت هذه الثقافة العريقة الشخصية القومية ، للمجتمع الصيني و ما يتسم به من تقاليد مميزة و تعد الكونفوشيوسية والماوية أحد أهم ركائز الثقافة السياسية الصينية[1].

1- الكونفوشيوسية:

يعد كونفوشيوس الذي ولد سنة 551 قبل الميلاد ، زعيم حكماء الصين القدامى ، فقد أسس مدرسة دينية ساد نفوذها الشعب الصيني أكثر من خمسة وعشرين قرنا ، منذ القرن السادس قبل الميلاد وحتى أوائل القرن العشرين، وذلك – فيما عدا فترات قصيرة كانت تنتصر فيها بعض المدارس الدينية ، لكن المنافس الأول للكونفوشيوسية كان المذهب البوذي الذي ظهر في الهند في القرن الخامس قبل الميلاد و انتشر انتشارا واسعا في الهند ، ثم بدأ يغزو الصين، والواقع أن البوذية لاقت الحظوة لدى الصينيين لأنها مثلت امتداد للكونفوشيوسية ، فيما أتت به من مبادئ و لعل ذلك كان سر قوتها[2].

تعاليم كونفوشيوس في الثقافة الصينية

تعتبر الكونفوشيوسية (Confucianism) الفلسفة الأخلاقية ذات النظرة الاجتماعية والكونية للحضارة الصينية، وتمثل جوهر فكر الثقافة السياسية الصينية ، ويرى الكثيرون أن " كونفوشيوس " هو الصين وأن أفضل طريقة لفهم تفكير الشعب الصيني ، هي فهم أفكار " كونفوشيوس ".

وتعتبر الأخلاق هي المفهوم المركزي في فكر " كونفوشيوس " ، فهو يرى أن أي نظام اجتماعي و سياسي مستقرا لا يتحقق إلا إذا كان الأفراد الخاضعون له متحلين بالأخلاق

1 . زرقين عبود ، قراءات في التجربة التنموية الصينية " أسرار النجاح و دروس مستفادة " ، مجلة أبحاث و دراسات التنمية ، الجزائر ، العدد الأول ، ديسمبر 2014 ، ص46

2 . سالم حسين ، مرجع سابق ، ص60

الكريمة، ولا يستطيع حاكم أن يقيم نظاما اجتماعيا كاملا ، إلا إذا عمل أولا على تكميل أخلاق الأفراد[1].

ووضع " كونفوشيوس " في هذا الصدد من المبادئ التي يمكن استخلاصها ، من أجل الوقوف على أهم روافد الثقافة الصينية بما فيها الثقافة السياسية ، ومن هاته المبادئ نذكر:

قسم العلاقات الإنسانية إلى خمسة أنماط :

- العلاقة بين الحاكم و نوابه.
- علاقة الأصدقاء.
- علاقة الزوجة و الزوج.
- علاقة الآباء و الأبناء.
- العلاقة بين الإخوة الكبار و الصغار[2].

ويمكن القول أن الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية قد انعكست على تكوين المجتمع الصيني و بلورة الاتجاهات السياسية لدى الأفراد و التي استمرت في الكثير من جوانبها إلى وقتنا الحالي.

ويمكن تلخيص أهم سمات وخصائص الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية في النقاط التالية:

- الاهتمام بالعلاقات الإنسانية و التمسك بالأخلاق إلى الحد الذي تعلو فيه المشاعر الإنسانية فوق قانون البلاد، ويعتبر أداء الواجب الأخلاقي على نطاق الأسرة أو العشيرة من احترام القوانين.

- ما يضفي الشرعية على السلطة بشكل أساسي ، ليس القدر الذي تسمح به من المشاركة ولحرية، و إنما درجة استقامتها وإنجازها[3].

وتشير المراجع المختلفة لأنتروبولوجيا الثقافة الصينية إلى أنه ليس في هذه اللغة كلمة مرادفة لكلمة الدين فالمفردة المستخدمة في الصين تشير إلى معنى المدرسة أو التعليم

1 . نفس المرجع ، ص60

2. علي سرور نبيل ، مرجع سابق ، ص65.

3. زرقين عبود ، مرجع سابق ، ص46.

ولا تحمل الدلالات التي تجعلها كلمة الدين في الثقافات الأخرى ولعل هذا عائد إلى أن الصين لم تعرف في تاريخها الدولة الدينية (بإستثناء فترات عابرة) لم تعرف بينها الحروب الدينية ومازالت الثقافة السائدة ترفض تدخل الدين في الشؤون السياسية[1].

02- التاوية:

وهي الرافد الثاني للمكون الثقافي الصيني و هي عبارة عن أفكار فلسفية و دينية و تؤمن التاوية التي تنسب للمعلم " تاوتي تشينج " (القرن السادس الميلادي) بعد أفكار نذكر منها:

فكرة المتناقضات .. (ويقصد بها) الصراع الدائم بين الين و اليانغ الموجب و السالب و الذي يحقق التوازن بالكون[2].

ويمكن شرح التاوية كما وردت في كتاب ((الداو)) ، بأنها ذلك الجانب من الثقافة الصينية الذي يتسم بالإبهام و الوضوح في ذات الوقت ، حيث تؤمن التاوية بأن حياة الأفراد ينبغي أن تتسم بالتلقائية و السهولة و اليسر ، فلا ينبغي أن يعقد الإنسان حياته من خلال محاولة التخطيط لها أو تفسيرها أو تحديد مالها من علاقات ، في قوالب محددة هو واضعها وليست من نتاج الحياة في شيء[3].

وعلى هذا الأساس تؤكد التاوية أن الحاكم الذي يسير شؤون البلاد بالسكينة والهدوء والاستقامة وأي زيادة تدخل شؤون الرعية من شأنها التسبب في أثار سلبية على المجتمع وعلى علاقة الحاكم و المحكوم وأنه كلما عمدت الدولة على الزيادة من التنظيمات والتعقيدات على الحرية وحركة الناس، وكلما زادت السلطة في سن القوانين والقوانين الرادعة، انتشرت الجريمة وزاد عدد اللصوص وبالتالي فإن الطريقة المثلى هي حالة اللا فعل[4].

1- وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص24.

2- يسرا محمد أحمد طه ، أثر الثقافة الكونفوشيوسية على السياسة الخارجية الصينية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة مصر ، 2010 ، ص77.

3- ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص174.

4- يسرا محمد أحمد طه ، مرجع سابق ، ص73.

في الأخير يمكن القول بأن كل من الكونفوشيوسية و التاوية يشكلان الفلسفة الأخلاقية ذات النظرة الاجتماعية والكونية للحضارة الصينية ، كما يمثلان جوهر فكر الثقافة الصينية.

المطلب الثاني : الأسس و المقومات السياسية.

للإحاطة بالأسس و المقومات السياسية للصعود الصيني ، لا بد من التطرق إلى مايلي:

01- البناء المؤسساتي للنظام السياسي الصيني [1] .

تضم جمهورية الصين الشعبية ست مؤسسات مركزية هي : المجلس الوطني الشعبي (APN) وهو أعلى مؤسسة في الدولة، الرئيس (منتخب من طرف المجلس)، مجلس شؤون الدولة (هيئة تنفيذية يرأسها الوزير الأول) ، اللجنة المركزية للجيش ، المجلس الأعلى للشعب ، والنائب الأعلى للشعب. ويشكل الحزب الاشتراكي مرجع القيادة الايديولوجية والسياسية للصين.

المؤسسات الإقليمية مؤسسة على نظام ذي ثلاث مستويات : الإقليم (province) المقاطعة (district) و البلدة (bourg) :

- المقاطعات مقسمة إلى مناطق مستقلة ، مجالس بلدية (تدار من طرف الحكومة المركزية بكين ، شنغهاي ، تيانجين و شونغكينغ) ومناطق إدارية خاصة (هونغ كونغ و ماكاو).
- الإقليم والمناطق المستقلة (تيبت ، منغوليا الداخلية ...) مقسمة إلى مقاطعات ، محافظات مستقلة ، مقاطعات مستقلة و مدن كبرى.

المقاطعات و المقاطعات المستقلة مقسمة إلى مدن ، بلدات و بلدات تسكنها الأقليات.

وفي نهاية عام 2004 أحصت الصين 37.334 مدينة و بلدة (أقل بـ 956 مقارنة بنهاية 2003) ، مما يشير على جهود عقلنة إدارة " المستوى الأول ".

والأقاليم المكتظة بالسكان بصفة كبيرة Henan (عاصمة Zhengzhou) Shandong (عاصمة jinan) ، guandong (عاصمة Guangzhou) و Sichuan (عاصمة

1 - عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص 117.

Chengdu) ، و كل واحدة منها تضم أكثر من 80 مليون ساكن. و أهم المدن حسب تعداد السكان Chongqing :(بلدية مستقلة بـ 30 مليون ساكن) ، شنغهاي (مدينة مستقلة بـ 20 مليون ساكن) ، بكين (بـ 14مليون ساكن) ، Tianjin(بلدية مستقلة بـ 10 ملايين ساكن) و Chengdu (بـ 10 ملايين ساكن).

2- الرأي العام و آليات تكيف النظام السياسي[1].

ويعد الإستقرار السياسي والإجتماعي و الثقافي ... في الصين ، أحد أهم النتائج المترتبة عن طبيعة نظام الحكم في الصين والعلاقة بين مختلف مكوناته.

ولفهم أبعاد وجوهر الأسس والمقومات السياسية للنهضة الصينية ، وجب علينا التطرق إلى دراسة الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي ، لمواقف الرأي العام الصيني إتجاه أنشطة السلطة الحاكمة في الصين والتي أوردها في كتابه " المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ".

وفي هذا الإطار يقول الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي لابد من الإشارة إلى أن موقف الرأي العام أصبح نتاجا لأدبيات السياسية الرسمية وللأدبيات التي تطرحها المجلات والكتب الجديدة التي سمح لها بالصدور أو الدخول من الخارج.

أين أجريت هذه الدراسة (من قبل الاستاذين " اندرو ناثان و تيانجان شي ") عام 1990 – أي بعد أحداث عام 1989 – وشملت 2896 شابا من كافة المناطق الصينية باستثناء " التبت " و قد كانت نتائج الدراسة على النحو المبين في الجدول التالي :

1 – وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 123- 126 .

الجدول رقم (01) : يوضح توجهات الرأي العام إزاء نشاطات السلطة

الموضوع	اهتمام غير كاف	اهتمام متوسط	اهتمام أكثر مما يجب	لا أعرف
رقابة الأسعار	55.7	19.7	1.9	22.7
مقومة الفساد	53.8	17.9	3	25.3
مقومة الجريمة	47.1	28.6	3	21.4
مقاومة البيروقراطية	46.8	16.8	1.8	34.6
توزيع الدخل	42.5	15	1.7	40.8
التعليم	42.1	35.6	3.8	18.5
البطالة	37.8	20.6	1.5	40
الإسكان	34.2	29	3	33.8
حماية المستهلك	33.6	21.7	1.7	43.1
حماية البيئة	33.6	30.3	2.6	33.5
الدعم	27.9	21.7	7.4	43
الزيادة السكانية	24.7	50.4	12.8	12.2
مقاومة البرجوازية	21.2	25.2	5.2	48.4
القطاع الخاص	18.2	25.4	9.4	47.1
الإصلاح الاقتصادي	17.9	28.6	4.1	49.4
الإصلاح السياسي	17.6	26.6	2.8	52.9
تايوان	17	32.5	4	46.5
الانفتاح	12.6	34.4	5.5	47.4
الدفاع	9.8	33.4	3.2	53.6
المساعدة الخارجية	5.7	20	8.1	66.1

أما موقف أفراد العينة من الحزب والديمقراطية فقد دلت عليه نتائج الاستطلاع على النحو التالي:

جدول رقم (02) : يوضح موقف أفراد العينة من الحزب والديمقراطية

الموضوع	التيار الديمقراطي	غير الديمقراطي	لا أعرف
الديمقراطية لا تؤدي إلى الفوضى	%37.7	% 22.4	% 39.9
الحزبية لا تسبب الفوضى	%29.5	% 35.7	% 34.7
الاختلاف الفكري لا تسبب الفوضى	%32.2	% 43	% 24.8
انتخاب رؤساء المدن	%67.8	% 21.6	% 10.6
تعميق الديمقراطية	%54.8	% 6	% 39.3
لا تعتمد الديمقراطية على قيادة الحزب	%1.7	% 76.1	% 22.2

تحليل نتائج الدراسة الميدانية :

على الرغم من اتفاقنا مع بعض التفسيرات التي وردت في الدراسة ، فإننا لا نتفق مع التوجه العام لها و لا مع الجزء الأكبر من التفسيرات. و يمكن تحديد أبرز النتائج التي وردت في الدراسة و لها علاقة بموضوعنا و هي :

1- الشعور المتنامي بانهيار المنظومة الأخلاقية وتزايد نزعة البحث عن المنافع المادية.

2- أن نسبة عالية من المستجوبين يعتبرون أن الحكومة لا تدفع بما فيه الكفاية لحل المشكلات التي كانت تقف وراء أحداث عام 1989.

3- أن الأشخاص الدين يريدون من الحكومة إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية هم أنفسهم الأكثر رغبة في إجراء إصلاحات سياسية.

4- إن موضوع السياسة الخارجية لا يشكل بعدا مهما يؤدي الخلاف حوله إلى الانشطار السياسي داخل المجتمع على غرار القضايا الأخرى.

5-عند تحليل درجة اهتمام المستجوبين بالقضايا المطروحة علهم كان ترتيب المستجوبين حسب اتساع نطاق (الاهتمام بأكبر عدد من القضايا) على النحو التالي:

أ* إن المستجوبين من الحزب كانوا الأكثر اتساعا في نطاق اهتماماتهم.

ب* أن الأفراد الذين يشغلون مناصب مميزة كانوا الأكثر اهتماما بقضايا الإصلاح دون غيرها واغلب هؤلاء من ذوى الياقات البيضاء ولديهم دخل أعلى من المعدل العام واغلبهم من الرجال و من سكان المدن و يمكن اعتبار هؤلاء السند الاجتماعي للتيار الليبرالي .

ج* إن موظفي الدولة كانوا الأكثر اهتماما بالهموم اليومية للمواطن (كالسكن و التعليم و البطالة ...) ، دون غيرها و السمات السائدة بين هؤلاء إن اغلبهم من الريف و فيهم نسبة عالية من النساء (إذ إن درجة التمييز ازدادت ضدهن في ظل الإصلاحات) ولديهم دخل و مستوى تعليمي اقل من المعدل.

و* النتيجة العامة التي تصل إليها الدراسة من الجدول السابق إن مستوى الرضا عن السلطة هو دون المتوسط.

غير إن قراءتنا لهذه النتائج تختلف إلى حد كبير عما وصلت إليه دراسة " اندرو ناثان و تيانجان شي " إذا أن دراستهما تناولت النظام السياسي من منظور القيم الغربية و من هنا جاء تركيز هما على موضوع المشاركة ، بينما يجب إن يقاس مستوى الرضا الشعبي على أساس القيمة العليا للشعب موضوع الدراسة وفي هذه الحالة تكون قضية الالتزام الخلقي لرجال الدولة هي المعيار الأساسي (وهو ما أكدنا عليه في مواضع مختلفة من دراستنا هذه) ، فإذا طبقنا هذه القاعدة وجدنا صداها واضحا في نتائج الاستطلاع .

1- إذا أخذنا معدل عدم الرضا الشعبي عن الحكومة في مجال التقويم الخلقي فسنجد انه يساوي 50.85 % و لكننا إذا أخذنا بالمقابل مستوى عدم الرضا الشعبي على أساس الصلاح السياسي فسنجد انه يساوي 17.6 % إن ذلك يعني إن ما يشغل المواطن هو أخلاقية السلطة و هو أكثر بحوالي ثلاثة إضعاف انشغاله بإشراكه في العملية السياسية وهو

أمر يؤكد بقوة الفرضية التي سبقت لنا الإشارة إليها عن قدرة الروح العامة (حسب تعبير هيجل) على البقاء.

2- تتدعم النتيجة السابقة بالنتيجة الواردة في الجدول الثاني والذين قالوا بأنهم غير موافقين على أن المزيد من الديمقراطية سيؤدي إلى الفوضى هم 37.7 % (أي أنهم يؤيدون مزيد من الديمقراطية) و الذين كانوا مع مزيد من السماح لأحزاب جديدة شكلوا نسبة 29.5 % و هذا كله يعزز ما ذهبنا إليه من أن موضوع المشاركة في السلطة ليس هو الهاجس المركزي للمواطن الصيني ن لكن اللافت للانتباه في النتائج صعوبة التوفيق بين الذين يقولون بان المزيد من الديمقراطية لن يؤدي إلى الفوضى (37.7 %) و بين الذين قالوا بأن الصين بحاجة اليوم إلى المزيد من الديمقراطية (54.8 %).

وفي تقديري إن المسألة ليست منفصلة عما ذكرناه سابقا من علاقة بين المنظومة الثقافية للمجتمع و بين اختياراته السياسية ، فالشق الثاني يطرح على المواطن الصيني إمكانية الحصول على المزيد من الديمقراطية فقبلها (54.8 %) ولكن عندما وضعت الديمقراطية مع قيمة اعلي منها في المنظومة الثقافية الصينية (القانون ولفوضى و هما من أسس هذه المنظومة) فان النسبة تقلصت إلى (37.7 %).

المطلب الثالث : الأسس و المقومات الأمنية و العسكرية.

الفرع الأول : الأسس و المقومات الأمنية.

إن العقيدة العسكرية الصينية هي بطبيعتها عقيدة دفاعية غير توسعية ، مالت إلى فكرة العزلة ولم تخرج عن تلك السياسة إلا عندما اضطرت لذلك ، خاصة تحت تأثير سلوك الدول الاستعمارية الأوروبية في آسيا بدء من حرب الأفيون (1839 - 1842) والتي انتهت إلى معاهدة غير متوازنة ، فتنازلت بموجبها الصين عن جزيرة "هونغ كونغ " وحرب الأفيون الثانية (1857 - 1860) مع فرنسا و بريطانيا ثم التنازلات الإقليمية والتي قدمتها

لكل من روسيا وألمانيا واليابان ، ناهيك عن حربها مع اليابان في عامي (1894– 1895) وفي مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين[1].

أما حاليا فتسعى الصين لتأكيد حريتها و سيادتها بالنظر و اتخاذ مختلف القرارات في القضايا الأمنية.

وتمثل هذه السيادة تطبيقا وتنفيذا لمبدأ السياسة الخارجية المستقلة والذي ترجمه الصينيون في صورة رفض الانضمام إلى التنظيمات و الاتفاقيات الأمنية الملزمة لأطرافها أو على الأقل إبداء تردد كبير في المشاركة في أعمالها، و هدف الصين من وراء هذا الموقف كان رغبتها في أن تحتفظ بحرية الحركة في اتخاذ القرارات الأمنية الخاصة بقضايا هامة ، مثل تحديث الجيش الصيني و تطوير قدراته الدفاعية ، فضلا عن قضيتي تايوان وجزر بحر الصين الجنوبي، وللوهلة الأولى يمكن ملاحظة ارتباط هذه القضايا جميعا بموضوع السيادة الصينية، وهو موضوع توليه قيادة البلاد أهمية قصوى ، كما اتضح فيما سبق[2].

ووجهة نظر الولايات المتحدة أن الصين حددت لنفسها في العقد الماضي أو نحوه أهدافا تتعارض مباشرة مع المصالح الأمريكية، و أهم تلك الأهداف أن تحل محل الولايات المتحدة كقوة متفوقة في آسيا، وتقليص النفوذ الأمريكي ومنع اليابان و الولايات المتحدة من تشكيل جبهة "لاحتواء الصين "و بسط نفوذها في بحار شرق و جنوب الصين ، حتى يتسنى لها السيطرة على الممرات البحرية الرئيسية في المنطقة ، كما تهدف الصين إلى تحقيق نوع من الهيمنة، و يتمثل هدفها في ضمان عدم إقدام أية دولة في منطقتها – سواء أكانت اليابان التي تتمتع بحقوق التنقيب عن النفط في بحر شرق الصين أو كانت تايلاند التي قررت السماح بزيارات قطع البحرية الأمريكية لموانئها – على اتخاذ أية خطوة دون وضع مصالح الصين الذاتية في الاعتبار[3].

1– ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص190.

2 – حسين سالم ، الصين والعولمة السياسية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي – الجزائر ، عدد09 ، جوان 2014 ، ص26

3– مرجع نفسه ، ص30

لقد كانت الاستراتيجية الأمنية الصينية طويلة المدى في حقبة الحرب الباردة تستند إلى فرضية أن النظام الدولي متعدد الأقطاب سوف يظهر تدريجيا ، في الوقت الذي يتسبب فيه التنافس المتبادل بين القطبين العظيمين في إضعاف التأثير الدولي لكل منهما و بالتالي فسوف يقع هذا الضعف لتأثير القطب الأعظم ، في حين تعمل الصين بدأب على بناء قوتها الاقتصادية و العسكرية إلى المستوى الذي يمكن لبكين أن تلعب دورا نسبيا في تدشين نظام دولي متعدد الأقطاب[1].

ويلاحظ أن تردد الصين تارة و رفضها تارة أخرى الانضمام إلى ترتيبات الأمن الدولية والإقليمية لم يحل بينها و بين الحرص على الاحتفاظ بشعرة معاوية في علاقتها الأمنية بهاذين المحيطين ، فبرغم كل شيء أصبحت الصين عضوا في اتفاقيات و تنظيمات دولية هامة ، كما أنها عالجت مشكلاتها الأمنية مع جيرانها الإقليميين بصورة جعلتهم أميل إلى انتهاج إغراء الصين بالمشاركة بدلا من عزلها و التشدد معها[2].

وتعتز الصين بنفسها كقوة كبرى غير استعمارية تدافع عن حقوق المحرومين أو من يطلق عليهم الذين لا يملكون سندا في النظام الدولي و الملاحظ أن اقتراب بكين الخاص بآليات الصين لتحقيق الأمن الإقليمي ، تم تحديده من خلال ثلاثة أهداف رئيسية تبتغي الصين الوصول إليها من خلال دبلوماسيتها المتعلقة بالأمن الإقليمي أولها القضاء على التوترات الناشئة في المناخ الإقليمي الخارجي من أجل التركيز بصورة أفضل على التغيرات الداخلية و ثانيها طمأنة دول الجوار بشأن الصعود الصيني و نتائجه و ثالثا : محاولة إحداث نوع من توازن القوى الحذر مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق مصالح الصين الأمنية ، ما يعني أن العقيدة الأمنية للصين تقوم على أبعاد إقليمية لضمان استقرار البيئة المحاذية و ليست عقيدة ذات أبعاد عالمية ، على عكس العقيدة الأمنية الأمريكية أو السوفياتية سابقا[3].

كما حرصت الاستراتيجية الأمريكية على تأكيد ضرورة منع ظهور أي تحالف في هذه المنطقة يكون موجها ضد الولايات المتحدة و مهددا للمصالح الأمريكية بالمدلول المتقدم، و قد أدركت الصين ذلك، و حرصت من خلال تحركها الدبلوماسي في نطاق القارة

1- ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص189.

2- سالم حسين ، مرجع سابق (مقالة) ، ص29.

3- ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص190.

الآسيوية ككل و كذلك في منطقة جنوب شرق آسيا ، على تأكيد أن إقامة علاقات تعاون مع أية دولة في المنطقة ، ليست ضد طرف آخر و ليست على حساب مصالح طرف آخر خاصة الولايات المتحدة.

في الوقت ذاته تعد هذه المنطقة بمثابة المجال الحيوي للصين ، بعد أن تغيرت الاستراتيجية الصينية مع انتهاء الحرب الباردة لتركز على الدور الإقليمي المؤثر و الفعال في مجالها الإقليمي.

من ناحية أخرى ترى الولايات المتحدة التحالفات الأمريكية الآسيوية التقليدية التي نشأت حتى نهاية الحرب الباردة ما زالت عاملا حاسما في تحقيق التوازن الإقليمي في المنطقة ولردع الصين عن التحول إلى قوة مهيمنة[1].

وبالنسبة للصين التي تحرص منذ السبعينات من القرن الماضي على تحسين علاقتها بدول الجوار بعد عقود مشحونة بالتوترات و الصراعات ، فقد حددت موقفها من قضايا التعاون الأمني مع آسيان ، أما هذا الموقف فيقوم على اعتماد المفاوضات الثنائية سبيلا لحل المشكلات الأمنية بين الصين و دول المنظمة ، بدلا من اللجوء لأسلوب الحل الجماعي في إطار مجموعة الآسيان، و تعتقد القيادة الصينية أن هذا هو الأسلوب الأوفق للتخلص من التأثير الأمريكي المحتمل على قرارات المجموعة ، مما قد يحرمها فرصة المناورة و حرية الحركة اللازمين لها عند مناقشة موضوعات الأمن الإقليمي، و قد أظهرت القيادة الصينية وفاءا كبيرا لهذا الأسلوب و هي بصدد التعامل مع القضايا الأمنية المتنازع عليها مع دول آسيان و على رأس هذه القضايا مثلا مشكلة جزر بحر الصين الجنوبي و مسألة تسليح الجيش الصيني و احتمالات تهديده للأمن الإقليمي ، ففي كل الأحوال فضلت الصين أن تكون المحادثات الثنائية مع الأطراف المعنية بموضوع الخلاف في المدخل للتعامل معه و التوصل لحلول توفيقية بشأنه.

أمام حل الخلاف ، فقد كان الأسلوب الصيني هو تأجيل المناقشة حوله إلى حين ، مع الاستمرار في دعم صور التعاون الأخرى مع الدول الأطراف في النزاع و بحيث تكون هذه الصورة التعاونية سبيلا إلى تيسير التفاهم في مرحلة لاحقة، و هكذا تعلن الصين – و كما فعلت من قبل – أن التعاون الاقتصادي مع منظمة الآسيان، و ليس التنسيق الأمني معها

1- سالم حسين ، مرجع سابق (مقالة) ، ص29

هو وحده الكفيل ببناء جسور الثقة و التفاهم التي ستسمح يوما بالانتقال إلى مرحلة التعاون الأمني الإقليمي، و تبدو الصين ناجحة تماما في تطبيق هذه السياسة التي تسمح لها بالإفادة من علاقات اقتصادية وثيقة و متنامية مع دول الآسيان ، في نفس الوقت الذي لا ترتبط فيه بالتزامات محددة إزاء المنظمة فيما يخص قضايا الأمن الإقليمي[1].

و بينما تؤكد الصين أنها لا تسعى إلى الهيمنة الإقليمية ، إنما تسعى إلى إقامة علاقات تعاون و حسن جوار مع كافة الدول في المنطقة ، و فيما يتعلق بالتحالفات العسكرية في المنطقة ، فثمة موقف صيني معلن عناصره الأساسية هي: عدم القبول بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، و الدعوة الصريحة إلى إلغاء كل التحالفات و التأكيد على أن هذه التحالفات ضد السلام و الأمن لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة[2].

و يمكن العودة في هذا السياق إلى الثقافة الصينية و تعاليم الفلاسفة الصينيين و على رأسهم "كونفوشيوس "و التي تأكد أفكار السلام و الاستقرار، و نبذ فكرة الاعتداء[3].

الفرع الثاني : الأسس والمقومات العسكرية[4]:

تشمل الأسس و المقومات العسكرية للنهضة و الصعود الاستراتيجية الصيني عدة أهداف يمكن اختصارها في ما يلي.

أ- أهداف التطوير:

تقوم خطة الصين على أساس تحقيق عدد من الأهداف بدءا من عام 1995 من خلال امتلاكها للقوة العسكرية.

1- توفير المناخ الآمن و الأكثر ملائمة لعملية بناء الاقتصاد الصيني، و العمل على حماية و استمرار هذا البناء بكل الطرق و يتمثل هدف التخطيط الصيني طويل المدى حتى عام 2010 في تحقيق معدل متوسط للنمو الاقتصادي سنويا يصل إلى 7,4% و إذا استطاعت الصين أن تحقق معدل متوسط للنمو سنويا 8 % خلال هذه الفترة ، فإن الناتج المحلي الإجمالي للصين سوف يصل إلى 02 تريليون دولار أمريكي ، وهي بهذا ستصل

1 – سالم حسين ، مرجع سابق (مقالة) ، ص28 – 29.

2 – نفس المرجع ، ص30.

3 – ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص190.

4 – سالم حسين ، مرجع سابق (مقالة) ، ص31.

إلى مصاف القوى الاقتصادية العظمى في العالم في مطلع القرن الحالي، وسوف يدفع ذلك الصين إلى تطوير قواتها المسلحة، اعتمادا على صناعات دفاعية محلية متطورة في مجال القوات الجوية و البحرية.

2- التوحيد السلمي لأرض الوطن، و ينطوي هذا الهدف على أن من حق الحكومة المركزية الصينية اللجوء إلى استخدام الطرق غير السلمية ، (ويقصد هنا اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة) للتغلب على الأزمة التايوانية في حالة ما إذا كانت مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان سببا في تشجيع المسؤولين فيها على إعلان الاستقلال.

3- الحفاظ على وحدة أراضي الصين و اعتبار أن ذلك كان دائما أحد أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني و هذا الهدف يرتبط ارتباطا وثيقا بالهدف الثاني.

ب- النفقات العسكرية.

أعلنت الحكومة الصينية أنها ستواصل دعم جيشها و تطويره و زيادة ميزانيته بنسبة تصل إلى 17.6 % و بذلك تصبح الميزانية الأكبر في تاريخ العسكرية الصينية و التيتم التصديق عليها من طرف الجمعية الوطنية الشعبية[1].

يعد مقدار نفقات الصين العسكرية إحدى المسائل المختلفة عليها، و يبلغ إنفاق الدفاع الرسمي الصيني سنويا 8,7 بليون دولار أمريكي وفقا لأرقام عام 1996 ، رغم أن هذا الرقم لا يكاد يذكر بالمقارنة مع ما تنفقه الولايات المتحدة سنويا، و يصل إلى 265 بليون دولار، و تبين لمكتب المحاسبات العام الأمريكي في دراسة أجريت عام 1995 ، أن ميزانية الدفاع الصينية زادت بـ 159% في الفترة بين 1986 و1994، و عند تعديلها من جراء التضخم كانت الزيادة الحقيقية 4% فقط، و مع ذلك خلصت الدراسة إلى " أن ميزانية الدفاع الرسمية للصين لم تشمل إجمالي أرباح الدفاع من مبيعات الدفاع أو الأنشطة التجارية لجيش التحرير الشعبي ، كما أنها لم تشمل تكاليف مشترياته من الأسلحة المهمة ، التي مولت من حسابات أخرى بالميزانية "، و أشار مكتب المحاسبات إلى تقديرات أخرى و قال إن إنفاق الدفاع الأعلى للصين يبلغ ضعفي أو ثلاثة أضعاف النتيجة المعلن عنها[2].

1 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص183

2 . سالم حسين ، مرجع سابق (مقالة)، ص32

أما الرؤية الصينية فتتضمن فيما يتعلق بالإنفاق العسكري في المستقبل ، أن الحكومة المركزية الصينية تتوقع أن يكون معدل الإنفاق العسكري للصين خمسة عشر عاما منذ عام 1994 أقل من معدل النمو الاقتصادي، و في العام 1994 كان الإنفاق الدفاعي الصيني يمثل 1,3 % من إجمالي الناتج المحلي، و في حالة ما إذا نجحت الصين في تحقيق معدل نمو سنوي نسبته 8 % خلال المدة من 1996 و زيادة الإنفاق بمعدل 2%من إجمالي الناتج القومي ، فإن ذلك الإنفاق لن يتعدى 40 بليون دولار عام 2010 ، و لكنه سيصل إلى 365 بليون دولار خلال 15 عاما، و هذا ما يزيد بنسبة 31 % عن الإنفاق العام الأمريكي في عام واحد[1].

وتضاعفت ميزانية الإنفاق العسكري الصيني منذ التسعينات وكانت عام 1998 نحو 3.11 مليار دولار ثم ارتفعت العام الموالي إلى 13 مليار، وواصلت الزيادة في عام 2000 لتصل نحو 14 مليار ثم نحو 20 مليار سنة 2001، و في سنة 2002 وصلت إلى22 مليار وارتفعت نحو 25 مليار في العام 2004، و ارتفعت سنة 2007 نحو 45 مليار و تصل 76.5 مليار سنة 2008[2].

تمثل الصين اليوم قوة عسكرية هائلة في منطقة جنوب شرق آسيا في ظل الارتفاع المستمر في إنفاقها العسكري ، فبينما تعلن الحكومة الصينية أنها لا تتجاوز 70 مليار دولار ، تقر واشنطن أن نفقات الدفاع الصينية قد وصلت إلى 150 مليار دولار وهو ما تنفيه الصين بشدة[3].

وتستند السياسة الصينية في المجال العسكري لضمان الاكتفاء الذاتي و يعود ذلك إلى الخبرة التاريخية في الاعتماد على الآخرين ، ففي عام 1959 تخلى الاتحاد السوفياتي عن الصين في مجال تطوير منظومتها العسكرية.

وأدت أحداث 1989 بميدان " تيان أيمن " إلى فرض الدول الغربية حصارا عليها في مجال التقسيمات العسكرية [4].

1- نفس المرجع ، ص33.

2- ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص183.

3- نفس المرجع ، ص185.

4- ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص184.

(ج)- تعداد القوات العسكرية الصينية.

- يبين الجدول رقم (03) التالي: حجم القوة العسكرية للصين خلال عام 1994[1].

البيان	الصين
إجمالي القوات المسلحة	2.930000
المدفعية	1.200000
القدرات النووية	ICBMC 14,0
الدبابات	9.000
الغواصات	50
السفن الرئيسية	550
قاذفات القنابل	470
المقاتلات	4.500

كما تكمن قوة المحددات العسكرية الصينية إلى القوة البشرية الهائلة ، فعدد أفراد القوات المسلحة يصل إلى 2.5 مليون جندي ، ما شكل الجيش الأكبر عالميا من حيث القوة العددية ، كما أن القوة البشرية المؤهلة للخدمة العسكرية في الصين من الرجال فقط تتجاوز 300 مليون نسمة ، يصل معهم نحو 9 ملايين نسمة سنويا إلى سن التجنيد الإجباري[2].

و تنقسم قوات جيش التحرير الشعبي الصيني، بحسب تخصصها الميداني إلى ما يلي[3]:

1- القوات البرية: أتاح التعداد السكاني الهائل للصين و إمكانيتها ببناء القوة العسكرية الأكبر ، من حيث عدد الأفراد حسب التقرير الصادر في فيفري 2016 عن المؤسسة الأمريكية المتخصصة في الشؤون العسكرية ، **أن** التجنيد الاجتماعي الإجباري ارتفع إلى 19 مليون في سنة 2016 ، أما أفراد الاحتياط فقد وصل إلى 2.300.9 منهم 400 ألف في القوات الجوية و 255 ألف للقوات البحرية و 6.1 مليون في القوات البرية وتتوزع

1- سالم حسين ، مرجع سابق (مقالة) ، ص33 .

2- ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص183.

3- نفس المرجع ، ص 185 – 188.

القوات البرية بدورها على 27 منطقة عسكرية رئيسية ، مقسمة بدورها إلى مناطق فرعية، وتضم هذه القوات 13 لواء مشاة، و10 فرق مدرعة، و12 ألوية مدرعة، و5 فرق مدفعية، و 20 لواء مدفعية، و7 أفواج طائرات هيلوكوبتر.

2- القـوات البحريــة: تمتلك الصين أسطولا بحريا هائلا و متطورا، و قد بدأ تصنيع الغواصات محليا منذ سنة 1971 ، حيث تم إنتاج الغواصة " **ميشنغ 35** " ، ثم الغواصة " سونغ 39 " و كانت أول غواصة نووية صينية قد دخلت الخدمة الفعلية ضمن القوات البحرية و هي غواصة " **الهان 91** "، و حاليا تمتلك الصين ضمن أسطولها البحري 1200 قطعة بحرية ، تضم 63 غواصة و 18 مدمرة و أكثر من 700 زورق صاروخي و 119 كاسحة ألغام و 73 سفينة إنزال بحرية و العديد من السفن لعملية الدعم و التموين كما تسعى الصين إلى بناء قوة بحرية قادرة على العمل عبر البحار على مسافات أبعد من ما كان متصورا تقليديا بالنسبة لها.

3- القـوات الجويـة: لا يقل الأسطول الجوي أهمية عن باقي الأساطيل ، فهو يضم ما يقارب 3000 مقاتلة ، عبارة عن نسخ متطورة من ((مسج 21)) و ((مسج 23)) تعرف باسم ((جي 7))، و تصنع الصين حاليا المقاتلة ((جي 10)) و هي إحدى أكثر المقاتلات تطورا ، كما تمتلك الصين حاليا أكثر من مائة مقاتلة ((سوخوى 27)) و وقعت الصين مع روسيا صفقة لشراء أكثر من 100 طائرة قتال ، من طراز ((سوخوي 30)) المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

4- القـدرات النوويــة: أشارت حولية صادرة عن معهد دراسات الدفاع و نزع السلاح بكامبريدج أن حجم الترسانة النووية الصينية يصل إلى نحو 4000 رأس حربي و هي تحت إشراف اللجنة المركزية العسكرية ، التي يترأسها حاكم البلاد و مجموعة من جنرالات الجيش الصيني، و تمتلك الصين صواريخ بالستية تعمل بالوقود السائل من نوع ((دونغ فو 5)) تم نشرها لأول مرة عام 1981 و نطاق تغطيتها يشمل كلا من آسيا وأروبا ومعظم الولايات المتحدة الأمريكية وتمتلك كذلك غواصات نووية من نوع (SSBN) القادرة على حمل و إطلاق صواريخ بعيدة المدى من نوع " تشي 92 وجين 1 ".

أما الولايات المتحدة فترى أن جهود الصين الناجحة في الحصول على كافة معلومات التكنولوجيا الحربية الفائقة التي يعرضها الاتحاد السوفياتي السابق ، تعكس الطموح الذي يكمن وراء البقاء العسكري للصين ، حيث أن هدف القيادة الصينية العليا يتمثل في تقليل فجوة التكنولوجيا الحربية بين الدول الغربية ، من أكثر من عشرين عاما إلى حوالي عشرة أعوام مع نهاية القرن، و هذه نسبة تقدم سريعة بشكل ملحوظ ، غير أنه سواء لحقت الصين بالغرب أو لا ، ليس هذا هو الأمر المهم ، فالصين لا تواجه بالفعل أية تحديات عسكرية أساسا في شرق آسيا، و مع ذلك فإن نفقاتها العسكرية أخذت تزداد بأكثر من 10% سنويا[1].

المطلب الرابع : الأسس و المقومات الاقتصادية و الاجتماعية.

الفرع الأول : الأسس و المقومات الاقتصادية.

تمتلك الصين مؤهلات طبيعية و اقتصادية تؤهلها للوصول إلى مصافي الدول العظمى نتطرق إليها كما يلي.

(أ)- المقومات الطبيعية[2]:

- **المساحة ، الموقع و التضاريس:** تقع الصين في الجزء الشمالي من النصف الشرقي للكرة الأرضية، و تحتل القسم الشرقي من قارة آسيا، وهي مطلة على الساحل الغربي للمحيط الهادي، و تعتبر إحدى أكبر الدول في العالم من حيث المساحة، و تقدر مساحتها الإجمالية بقرابة 9,6 مليون كم^2 (9.596.960 كم^2)، و هي بذلك تغطي 7% من بر الكرة الأرضية.

تمتد الصين من شمالها إلى جنوبها على مسافة 5500 كم ومن شرقها إلى غربها على مسافة 5200 كم، وبمحيط حدود يبلغ 20000 كم، حيث تحدها 14 دولة هي: كوريا

1 - سالم حسين ، مرجع سابق (مقالة) ، ص31 .

2 - عبدالرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص114 - 116 .

الشمالية، روسيا، منغوليا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان ، أفغانستان، باكستان، الهند، نيبال، بوتهان، بورما، لاوس و فيتنام.

– **البحار والأنهار:** الصين من أطول الدول في العالم من حيث ساحل البحر، و يبلغ طول ساحلها 18 ألف كم ، دون احتساب سواحل الجزر، و يحد القسم الشرقي من البر الصيني العديد من البحار هي: بحر بوهاي ، البحر الأصفر، بحر الصين الشرقي و بحر الصين الجنوبي ، و هي جميعها جزء من المحيط الهادي، و يعتبر بحر الصين الجنوبي الأعمق حوضا (متوسط العمق في وسطه 3500 م و أعمق نقطة فيه تصل إلى 5559 م).

– **السهول:** تقع سهول الصين أساسا في شمال شرق الصين و شرقي المناطق الساحلية بمساحة تقدر بـ 1,12 مليون كم2 (أكثر بقليل من 10% من مساحة الصين) وأهمها: سهل شمال الشرق ، سهل شمال الصين و سهل مجرى نهر اليانغتسي الأوسط – الأسفل ، وهي معا تشكل الجزء الأكبر من المنطقة السهلية بالصين ، حيث تمتد في شريط واحد لتشكل النطاق السهلي الشمالي – الجنوبي.

تمتاز هذه السهول بخصوبة تربتها واعتدال جوّها ، كما أنها سهلة المواصلات وهي قاعدة لأهم مناطق الصين الزراعية والصناعية ومناطق تركز المدن ، فعلى سبيل المثال يضم سهل مجرى نهر اليانغتسي الأوسط – الأسفل ، الكثير من الجداول والأنهار والبحيرات الغنية بالثروة الحيوانية ، حتى عرف باسم " موطن المياه " ، كما أنه يشتهر بالوفرة في إنتاج الأرز القطن و القمح حتى عرف منذ زمن بعيد بـ " أرض السمكو الأرز " ، لذا فهو من المناطق الهامة في إنتاج الحبوب بالصين.

– **الجزر والجبال:** توجد بالصين أكثر من 5000 جزيرة على مساحة إجمالية تقدر بـ 80.000 كم^2، و أهمها:

– جزيرة تايوان: أكبر الجزر الصينية بمساحة تقدر بـ 35.788 كم^2 ، ثلثها سهول و الباقي جبال.

- جزيرة هاينان: ثاني أكبر الجزر بالصين بمساحة قدرها 34.380 كم^2 و تشتهر بالمحاصيل الاستوائية ، تضاريسها المعقدة تجعل منها سقف العالم (التبت) ، كما أنه في المناطق الساحلية الشرقية 60% من إقليمها يتشكل من الجبال ، الهضاب و التلال التي يتجاوز ارتفاعها ألف متر وتوجد أساسا في غرب البلاد ، أما الجهة الشرقية فتتميز تضاريسها بالجبال والتلال ، تغطي الأرضي الصالحة للزراعة و المسقية مساحة 134 مليون هكتار (18 % من الإقليم الكلي) وتوجد في شرق البلاد ، أما الأراضي فتشكل 235 مليون هكتار من إجمالي المساحة و تشكل الغابات أيضا نفس المساحة (13%من الإقليم الكلي) وبذلك فان مناخ الصين مختلف بين مناطقها بشكل كبير.

إن كل هذه المقومات الطبيعية و التضاريس المختلفة جعلت الصين موطنا للعديد من الثروات سواء المعدنية أو النباتية و الحيوانية، و على سبيل المثال فإن احتياطات الصين من الفحم تبلغ 114 بليون طن أو ما يعادل 13 % من الإجمالي العالمي، و تتواجد أساسا في الشمال و الشمال الغربي، أما الاحتياطات من البترول فتقدر بـ 14 % من الإجمالي العالمي، و تبعا للتباين الكبير في مناخها تعتبر الصين مملكة النباتات و الحيوانات ، حيث تضم أكثر من 30.000 نوع من النباتات الوعائية (vasculaire)، و حوالي 6300 نوع من الفقاريات، و تحوي الأقاليم الثلاثة بالجنوب الغربي أكثر من 3.000 نوع من النباتات الطبية.

(ب)- مظاهر النهضة الاقتصادية في الصين:

وتشمل مظاهر النهضة والصعود الاقتصادي الباهر للصين عدة مؤشرات نذكر منها:

- **معدلات النمو الاقتصادي** : بمعدل نمو اقتصادي برقمين (10 % سنويا في المتوسط خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة) ، منذ تبنيها الإصلاحات في 1978 ، تعتبر الصين من أكبر القوى الاقتصادية اليوم[1].

1 . عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص119.

ويعد المظهر الاقتصادي من أبرز الوجوه التي تؤكد بجلاء أهمية الصعود الصيني ومكانته على الصعيد الإقليمي و الدولي ، فقد حققت الصين معدلات مرتفعة منذ الثمانينات واستمر هذا الارتفاع حتى حلول الألفية التالية ، أين تراوح ما بين 11 % سنة 2007[1] .

– **الدخل القومي** : وساير هذا النمو إرتفاع في إجمالى الدخل القومي الصيني ، حيث إرتفع من 720 مليار و810 مليون دولار في عام 1984 ، ليصل إلى أتربليون و 504 مليار و280 مليون دولار في عام 1988[2].

وكان الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 1978 ، الذي بدأت فيه الإصلاحات يساوي 362.41 مليار يوان صيني ، ثم نما بمعدلات كبيرة وصلت إلى 11,4 % سنويا بين عامي 1982 و 1988 ، في وقت كان فيه معدل نمو الاقتصاد في العالم نحو 3%، وخلال عشرين سنة تضاعف الناتج المحلي الإجمالي في الصين ، بنحو عشرين ضعفا حيث بلغ عام 1997 نحو 7477.24 مليار يوان ، ثم تضاعف هذا الرقم ثلاث مرات بعد عشر سنوات ، ليصل عام 2007 نحو 24660 مليار يوان، و هو ما جعل نمو الاقتصاد الصيني يساوي ما نسبته 35 % من إجمالي نمو الاقتصاد العالمي ، وجعل الاقتصاد الصيني في ذلك العام ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الأمريكي[3].

– **الإستثمار الأجنبي:** في عام 2005 كانت 450 شركة من بين أكبر الشركات في العالم ، تستثمر أموالها في الصين ، و قد بلغ إجمالي حجم الاستثمارات التي دخلت الصين خلال ثلاثين سنة منذ الانفتاح الاقتصادي نحو 700 مليار دولار[4].

و قد بلغت استثمارات الصين الخارجية المباشرة في الدول الأخرى نحو 56.6 مليار دولار عام 2009 ، لتحتل المرتبة الخامسة عالميا ، بعد أن كانت تحتل المرتبة رقم 12 في قائمة أكبر المستثمرين في العالم.

1 – ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص176.

2 – ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص177.

3 – عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص119.

4 – نفس المرجع ، ص119 .

- **التجارة الخارجية:** خلال ثلاثين سنة من العمل و الإصلاحات احتلت التجارة الصينية المركز الثالث عالميا ، بعدما كانت في المركز 29 عالميا، و من عام 1978 إلى 2007 انتقل إحتياطي الصين من العملة الصعبة من 167 مليون دولار إلى 1528,2 مليار دولار (لتبلغ نهاية مارس 2011 مقدار 3045 مليار دولار)، و من بين 22 صنفا من المنتجات إحتلت 07 أصناف من المنتجات الصينية الصنع المركز الأول عالميا.

وقد تربعت الصين على عرش منتجي أجهزة الكمبيوتر العملاقة بتصنيعها عام 2010 لأسرع حاسوب في العالم، قادر على إجراء 2500 تريليون عملية حسابية في الثانية[1].

كما أن الصين باتت على أعقاب تخطي الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاقتصادي بتحقيقها لنسب نمو تصل إلى 30 % في مجال التصدير و40 % في مجال الاستثمار الرأسمالي، و 7,75% للناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2011 ، لتحتكر الترتيب الثاني بين أقوى دول العالم اقتصاديا.

منذ 2004 تعتبر الصين ثالث وجهة للتجارة العالمية و ثاني مصدر لها، وتطورت تبادلاتها العالمية بشكل سريع: + 28 %، و+ 18 % بالنسبة للصادرات والواردات على الترتيب بين 2004 و2005.

- **الموارد المائية و الطاقوية:**

أطول نهر في الصين هو نهر اليانغتسي ثالث أكبر أنهار العالم (6300 كم)، وهو يلعب دورا هاما في الاقتصاد الصيني ، حيث تمتاز ضفافه بتربة خصبة و زراعة متطورة و مواد معدنية و فيرة، و طاقة مائية مقدارها 268 مليون كيلو واط (40% من إنتاج الصين) ، وأهم المدن الواقعة عليه هي: تشونغتشينغ، ووهان، نانجينغ و تشانغهاي ، وثاني أطول الأنهار بالصين هو " النهر الأصفر " و يقدر طوله بـ 5460 كم، وحوضه هو موطن الحضارة الصينية العريقة ، يمتاز بشساعة الأراضي الزراعية على ضفافه ووفرة الموارد ، وأهم المدن الواقعة على حافتيه: لانتشو، تشنغتشو و جينان.

تشكل الموارد المائية بالصين 2,4 تريليون م3، و تعتبر قدرتها الطاقوية المائية الأعلى في العالم ، وسد المضايق الثلاثة " les 3 gorges " وحده تقدر قردته الطاقوية بـ "GW

1 – عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص.120

10 " (20 GW عام 2009)، و هناك سد كبير آخر مرتقب على نهر " Jinsha" بقدرة تصل إلى (GW40)[1].

لكن استهلاكها الكبير لموارد الطاقة و إصرارها على تعزيز فرض قدراتها التنافسية على الريادة و عوامل القوة الصلبة و الناعمة، و الحد من مضاعفات استراتيجية الانعطاف الأمريكية من جهة ، يدفع بصانع القرار إلى استبدال استراتيجيات الانكفاء المتحفز إلى نهج الهجوم الكاسح على التخوم (شاملة للمركز و الأطراف).

بالنظر إلى وتيرة النمو الاقتصادي الصيني المتزايدة و زيادة متطلبات التصنيع إلى الموارد الطاقوية و الموارد الخام لضمان استدامة حالة النمو ، بالمقابل تزايد الثقل الأمريكي في منطقة آسيا – المحيط الهادي ، فاتجهت الصين إلى ممارسة أدوار جيو اقتصادية معلنة عن نوع التأثر الذي تبرهن من خلاله الصين على قدرتها على احتواء الخصوم بنمط اقتصادي. و جاء في كتاب " الافتتاحات " للكاتب " دينغ غانغ Ding Gang " ، عبر مقالات ينشرها بالصحيفة الرسمية الصينية " غلوبال تايمز Global times " بقوله: بينما تستقر الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق نفوذ الصين ، تحذو الصين حذوها و تفعل مثلها، و لم تعرها الصين كل هذا الاهتمام على مدى نصف قرن الماضي[2].

يعد طلب الصين على الطاقة الأولية هو الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و احتلت الصين عام 2004 المرتبة الأولى في إنتاج الفحم (38 % من الإنتاج الكلي)، و المرتبة الثانية في إنتاج الكهرباء[3].

– **قطاع السياحة :** المقومات الطبيعية جعلت الصين قبلة سياحية رائدة عالميا ، حيث قدر عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الصين عام 2002 بـ 36 مليون سائحا، و حسب تقديرات منظمة السياحة العالمية فإن الصين سوف تستقبل 130 مليون سائحا عام 2020، و يضاف إلى ذلك أن السياحة الداخلية هي الأخرى نشيطة في الصين ، حيث قدر عدد السياح بـ 878 مليون سائح بزيادة تقدر بـ 12 % سنويا[4].

1 – عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص115.

2 – ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص537.

3 – عبد الرحمان بن السانية ، مرجع سابق ، ص 119 .

4 – المرجع نفسه ، ص 116 .

- **التمويل المالي للمؤسسات و الشركات الصينية:** يأتي أغلب الادخار من المؤسسات الخاصة التي تجد صعوبة في الحصول على الأموال من البنوك أو الأسواق المالية ، مما يدفعها إلى العمل على تمويل نفسها ذاتيا بدلا من اللجوء إلى القطاع غير الرسمي الذي يتعامل بأسعار فائدة خيالية، و هذا ما أوضحته دراسة لـ " International Finance Corporation " خلصت إلى أن المؤسسات الخاصة الصينية ذات تبعية كبيرة للتمويل الذاتي (Autofinancement) ، أكثر من الدول الأخرى التي كانت منظمة للمعسكر السوفياتي، و هو ما يوضحه الجدول التالي[1]:

***جدول رقم (04) يوضح التمويل الذاتي المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الخاصة الصينية.**

عدد سنوات العمل	التمويل الذاتي	القروض البنكية	المؤسسات غير المالية	أخرى
أقل من 3 سنوات	92,4	2,7	2,2	2,4
من 3 إلى 5 سنوات	92,1	3,5	0,0	4,4
من 6 إلى 10 سنوات	89,0	6,3	1,5	3,2
أكثر من 10 سنوات	83,1	5,7	9,9	1,3
المجموع	**90,5**	**4,0**	**2,6**	**2,9**

- **معطيات أخرى حول الاقتصاد الصيني [2]:**

تبعا للتقدم الاقتصادي الكبير تزايدت الهجرة الداخلية في الصين من الأرياف للمدن و تسارعت حركة التمدن، و ازداد بناء العمارات بشكل لافت ، حيث أنه بين 1990 و 2004 انتقل الاستثمار في رأس المال الثابت من 86 إلى 851 مليار دولار، و في عام 2004 كانت مساحة 3 مليار م2 قيد البناء.

1 – المرجع نفسه ، ص 190.

2 – عبد الرحمان بن السانية ، مرج سابق ، ص 118 – 120 .

***جدول رقم (05) يوضح تطور مساهمة الصين في نمو PIB العالمي.**

السنوات	الصين	الولايات المتحدة	منطقة الأورو	اليابان
89-85	11,8	19,7	14,1	9,5
94-90	23,1	14,6	13,2	6,1
99-95	22,8	22,9	11,3	2,3
04-00	30,2	13,8	6,5	2,9
2003	29,7	16,4	2,1	2,4
2004	22,2	18,5	7,4	4,0

Source: martin Lefebvre, la croissance effrénée d'économie chinoise: essor ou sur chauffe, site:
http//www.desjardins.com/fr/apropos/etudeséconomiques/actualités/poinvue économique/pve20210.

و يفوق عدد مستخدمي الأنترنت في الصين 340 مليون شخص ، أي أكثر من سكان العالم العربي كله، و يبلغ عدد مستعملي الهواتف النقالة ما يقارب بـ 600 مليون شخص، بل إن شرطة الأنترنت في الصين وحدها تبلغ 30.000 شرطي.

و قد دخلت الصين مؤخرا النادي المحصور للدول التي ترسل أقمارا صناعية مأهولة إلى الفضاء، و هو النادي الذي يضم إلى جانبها الولايات المتحدة و روسيا فقط، و انطلقت يوم 25 سبتمبر 2008 ثالث سفينة فضاء مأهولة للصين " شنتشو- 7 " من مركز إطلاق الأقمار الصناعية في " جيوتشيوان " بشمال غربي البلاد ، حاملة ثلاثة من رواد الفضاء للقيام بأول محاولة صينية للسير في الفضاء في تاريخ الصين.

فالهدف الأكبر للسياسة الصينية الآن هو تأمين عناصر عملية التنمية في الداخل إذ سيؤمن الاستمرار في التنمية للصين استقرارها في الداخل و دورها العالمي في الخارج، و يلي ذلك أهداف أخرى مثل تأمين سياسات عالمية تقود إلى عالم متعدد الأقطاب و تسوده المصالح المتبادلة ، عبر تعاون جماعي و العمل على احتواء بؤر التوتر الإقليمية عبر الحوار[1].

1 - ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص 537 .

الفرع الثاني : الأسس و المقومات الاجتماعية (السكانية)

للتعرف على الأسس و المقومات الاجتماعية للنهضة الصينية ، يجب علينا التطرق إلى النقاط التالية :

1- الوضعية السكانية للصين: تضم الصين خمس سكان العالم (1339.7 مليون نسمة في ديسمبر 2010)، وهي أكبر دولة مكتظة بالسكان عالميا. تبلغ الكثافة المتوسطة للسكان 133 نسمة /كم^2، و ترتفع بالمناطق الساحلية إلى 360 نسمة/كم^2، بل قد تبلغ 2200 نسمة/كم^2 بالمدن الكبرى مثل شنغهاي. و بسبب الإجراءات التقييدية لمراقبة نمو السكان المتخذة عام 1979 ، بلغ النمو السكاني معدلا ضعيفا قدر بـ 0.59 % عام 2005، و انتقل معدل الخصوبة من 4.9% عام 1975 إلى 1.7% عام 2005، و هذا المعدل – الأقل من معدل الاستبدال الطبيعي بين الأجيال – ترتب عنه شيخوخة السكان (26 % فقط أقل من 25 سنة) ، مع اختلال نسبي في التوازن بين أعداد الذكور (51.5 %) و أعداد الإناث (48.5 %) ، وهو اختلال مرجح للارتفاع. كما أن سكان المدن تضاعفوا وزيادة في أقل من 25 سنة وهم يشكلون اليوم 43 % من السكان ، وتشكل الطبقة العاملة حوالي 750 مليون شخص. كما توجد في الصين 56 قومية و أكثر السكان من قومية هان(91.59%)[1].

2- مختلف القوميات الصينية[2] :

جدول رقم (06) يمثل مختلف القوميات الصينية

الرقم	القومية	عددها
01	قومية هان	1.2 مليار
02	قومية منغوليا	5ملايين و 813.9 ألف نسمة
3	قومية هوي	9 ملايين و816.8 ألف نسمة
04	قومية التبت	5 ملايين و 416 ألف نسمة
05	قومية الويغور	8ملايين و 398.4 ألف نسمة

1 . عبد الرحمان بن السانية ، مرجع سابق ، ص 117 .

2 .سالم حسين ، مرجع سابق ، ص 21 -27 .

06	قومية مياو	8 ملايين و 940.1 ألف نسمة
07	قومية يي	7 ملايين و 762.3 ألف نسمة
08	قومية تشوانغ	16 مليونا و 207.1 ألف نسمة
09	قومية بوبي	2 مليون و 971.5 ألف نسمة
10	قومية كوريا	مليون و 923.8 ألف نسمة
11	قومية منشوريا	10 ملايين و 682.3 ألف نسمة
12	قومية دونغ	2 مليون و 960.3 ألف نسمة
13	قومية ياو	2 مليون و 637.4 ألف نسمة
14	قومية باي	مليون و585.1 ألف نسمة
15	قومية توجيا	8 ملايين و 28.1 ألف نسمة
16	قومية هاني	2 مليون و 439.7 ألف نسمة
17	قومية القازاق	مليون و 250.5 ألف نسمة
18	قومية داي	مليون و 159 ألف نسمة
19	قومية لي	مليون و 247.8 ألف نسمة
20	قومية ليسو	634.9 ألف نسمة
21	قومية وا	396.6 ألف نسمة
22	قومية شه	709.6 ألف نسمة
23	قومية قاوشان	400 ألف نسمة
24	قومية لاهو	453.7 ألف نسمة
25	قومية شوي	406.9 ألف نسمة
26	قومية ناشي	308.8 ألف نسمة
27	قومية دونغشيانغ	513.8 ألف نسمة
28	قومية جينغبوه	132.1 ألف نسمة
29	قومية بولانغ	91.9 ألف نسمة
30	قومية القرغيز	160.8 ألف نسمة
31	قومية تو	241.2 ألف نسمة
32	قومية داهور	132.4 ألف نسمة
33	قومية مولاو	207.4 ألف نسمة
34	قومية تشيانغ	306.1 ألف نسمة

35	قومية سالار	104.5 ألف نسمة
36	قومية الطاجيك	41 ألف نسمة
37	قومية ماونان	107.2 ألف نسمة
38	قومية قلاو	579.4 ألف نسمة
39	قومية شيبوه	188.8 ألف نسمة
40	قومية آتشانغ	33.9 ألف نسمة
41	قومية بومي	33.6 ألف نسمة
42	قومية نو	28.8 ألف نسمة
43	قومية الأوزبك	12.4 ألف نسمة
44	قومية روسيا	15.6 ألف نسمة
45	قومية أوينك	30.5 ألف نسمة
46	قومية باو آن	16.5 ألف نسمة
47	قومية دانغ	17.9 ألف نسمة
48	قومية يويقو	13.7 ألف نسمة
49	قومية التتار	4900 ألف نسمة
50	قومية لوبا	3000 نسمة
51	قومية جينوه	20.9 ألف نسمة
52	قومية دولونغ	7400 نسمة
53	قومية ألونتشون	8200 نسمة
54	قومية ختشه	4600 نسمة
55	قومية منبا	8900 نسمة
56	قومية جينغ	22.5 ألف نسمة

3- سياسة النمو الديمغرافي في الصين: لفهم أبعاد السياسة المتبعة في مجال النمو الديمغرافي في الصين ، وجب علينا التطرق إلى تحليل وتصورات الأستاذ/ وليد سليم عبدالحي بخصوص هذا الموضوع والتي أوردها في كتابه " المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ".

وفي هذا الإطار يقول الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي[1] كان هدف الحكومة الصينية أن يبقى عدد سكان الصين في مستوى 1.2 مليار نسمة عام 2000 و بعدها ينخفض إلى 700 مليون حتى عام 2050. و يعتقد بعض الباحثين أن الصين قد تصل إلى حالة الاستقرار و التوازن السكاني ، لكن هذه المسألة تثير لنا النقاط التالية :

1- إن سياسة العائلة ذات الطفل الواحد التي تتبناها الحكومة تعني تغييراً مهماً في الهرم السكاني ، إذ يرى خبراء السكان أن تحقيق معدل زيادة سكانية يصل إلى صفر سنوياً في الصين يعني أنه حتى عام 2035 سيكون عدد الأفراد الذين تزيد أعمارهم على ستين عاماً ضعف عدد الذين تكون أعمارهم في العشرين وهي نسبة مؤثرة إلى حد كبير في وتيرة الإنتاج الاقتصادي ، إذ إن ذلك يعني أن نسبة الذين يخرجون من سوق العمل أعلى من نسبة الذين يدخلونها، علماً أن نسبة من هم دون الخامسة عشرة تبلغ 26% بينما تصل نسبة من هم فوق الخامسة و الستين إلى 6%، و بالتالي فإن 68 % من السكان تتراوح أعمارهم ما بين 15- 65 سنة ، و هي نسبة عالية مما يخفف من مخاوف تأثير نسبة الشيخوخة في القدرة الإنتاجية ، مع الأخذ في الاعتبار أن 46% من الأيدي العاملة الصينية هي من النساء ، (وبالتالي فإن نسبة أيام التعطل عن العمل تصبح مرتفعة قياساً على الدول التي تنخفض فيها نسبة النساء العاملات).

2- إن تحسن مستوى دخل الفرد الصيني – وهو ما سنلاحظه فيما بعد – أدى إلى انخفاض واضح في نسبة الوفيات (أين يبلغ معدل وفيات الأطفال الآن 31 طفلاً من بين كل ألف طفل من الذين تقل أعمارهم عن سنة، وهي نسبة مرتفعة قياساً إلى الدول المتطورة التي يتراوح المعدل فيها ما بين 4- 7) و ارتفاع معدل العمر إلى 70 سنة، و هو ما يؤثر سلبياً في السياسة السكانية للدولة. وعلى الرغم من أن السياسة السكانية الصينية جعلت من

1 – وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 32- 33 – 37 .

نسبة الزيادة تصل إلى حوالي 2.1% – وهي الأقل في آسيا – فإنها لا تنفي أن الصين تزداد بمقدار عدد سكان هولندا سنوياً.

1– إن تغيير السياسة الزراعية للدولة، و هي السياسة الخاصة بمنح الفلاحين حق استثمار الأرض بشكل مختلف عما كانت عليه الحال قبل الإصلاحات ستكون له آثار سلبية في السياسة السكانية ، إذ إن إعطاء الأسرة حق إدارة الأراضي الزراعية بالشكل الذي تراه، و الرغبة في رفع إنتاجية الأرض من قبل المزارع ستجعله أكثر ميلاً إلى زيادة عدد حالات الإنجاب ليتمكن من توفير الأيدي العاملة التي ستساعده . و من المعروف في معظم أنحاء العالم أن المجتمعات الزراعية أكثر ميلاً إلى الزيادة السكانية ، و بالتالي فإن السياسة السكانية تعتمد في أحد أبعادها على درجة التوجه نحو الإنتاج الزراعي من ناحية ودرجة الانخراط في الإنتاج الصناعي وارتفاع نسبة الظاهرة الحضرية – التي سنعود إليها فيما بعد – من ناحية ثانية.

خلاصة القول في هذا الجانب إن نجاح الصين إلى حد كبير في تخفيض الزيادة لسكانية لا ينفي التأثير الكبير الذي مازالت الزيادة السكانية تتركه في النمو الاقتصادي ، وثمة وجه آخر للمشكلة السكانية هو الوجه المتمثل في الكثافة السكانية للدولة.

إن الاختلال في التوزيع السكاني بين الأقاليم بدأ يدفع الحكومة إلى التخطيط من خلق فرص عمل وتحسين المرافق وزيادة نسبة الاستثمارات في هذه المناطق ذات الكثافة السكانية المتدنية، و تقوم الحكومة الصينية بعدد من المشروعات التي قد تؤثر في الاستيطان في هذه المناطق من ناحية، و قد تؤدي من ناحية ثانية إلى رفع إنتاج البلاد من القمح، ويبرز في هذا الجانب مشروعات بناء سد غورجي الذي سيقام على نهر بانجتسي ، مما سيؤدي إلى تشكيل بحيرة طولها 600 كيلومتر تسمح باستيطان حوالي مليون نسمة، وهناك سد ضخم آخر يبنى على النهر الأصفر و كلاهما سيساعد على تحسين نظام الري ، الأمر الذي قد يقلل من نسبة الضغط على الأقاليم المزدحمة. و قد مارس عدد من العوامل دوراً مهماً في

تحويل الصين في بعض الفترات من دولة مصدرة للحبوب إلى دولة مستوردة ، كما جرى خلال الفترة 1994– 1995، و من أبرز هذه العوامل :

أ– استمرار زحف الريفيين على المدينة ، مما وسع من عمليات البناء على حساب الأراضي الزراعية.

ب– ارتفاع أسعار القمح بنسب عالية كما حدث عام 1994، إذ ارتفعت أسعاره بنسبة 55%

ج– اضطرار بعض المقاطعات الصينية إلى عدم تصدير الحبوب إلى مقاطعات أخرى للاستفادة من الزيادة في الأسواق العالمية ، الأمر الذي دفع المركز إلى اللجوء إلى الاستيراد.

4– مميزات المجتمع الصيني : عام 1949 كانت الأمية تشكل 80 % من تعداد سكان الصين، و في عام 2000 تم محو الأمية بين الشباب و متوسطي العمر. وفي عام 1949 لم يكن لدى الصين من يحمل درجة دكتوراه من الجامعات الصينية، وفي عام 1998 وحده حصل 8957 طالبا على الدكتوراه وحصل 38051 طالبا على الماجستير من الجامعات الصينية[1].

تتميز المجتمعات الشرقية عموما بميل أفرادها إلى الادخار، و ينسب للادخار دور رئيسي في انطلاق الصين ، حيث يعرف الاقتصاد الصيني معدلات عالية من الادخار تتراوح بين 45% إلى 50% من PIB، و خلال 1980 2003 - تطورت نسبة المدخرات في الصين من 35% إلى 42% منPIB ، و هي الفترة التي عرفت فيها مدخرات الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا من 19% إلى 17% ، و مدخرات اليابان أيضا تراجعا من 31% إلى 25 % يمكن إرجاع ارتفاع معدلات الادخار في الصين إلى عدة أسباب منها :

1 – عبد الرحمان بن سانية ، نفس المرجع ، ص 120.

– ضآلة عدد أفراد الأسرة الصينية، وتوفير الأموال احتياطا لفترة الشيخوخة، و في عام 2005 تجاوز ادخار العائلات حدود 1000 مليار دولار[1].

وتجدر الإشارة هنا إن اختلال توزيع السكاني ، بين المدن والأرياف (المركز والأطراف) ، وغياب التنمية عنها ، من المحتمل أن يكون نقطة ضعف ستستغلها التأثيرات السلبية للعولمة الثقافية ، لتعميق الاختلالات داخل التركيبة السكانية للمجتمع الصيني ، لأجل إحداث التفتت الاجتماعي.

1 – نفس المرجع ، ص 190.

– * الفصل الثاني * –

– مظاهر وانعكاسات العولمة الثقافية وأثرها على الصين –

المبحث الأول : مظاهر العولمة الثقافية اتجاه الصين و مخاطرها :

المطلب الأول : التنظير للخطر الصيني من قبل الغربيين.

في ظل المؤشرات الاقتصادية القوية للصين وحضورها الدولي البارز في شتى المحافل الدولية ، يرى عدة مفكرين بأن هذا القرن سيكون قرن النهضة والصعود الصيني والوصول إلى قمة النظام الدولي.

وهو الأمر الذي يشكل قلقا كبيرا لدول الغرب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، لأنه يهدد هيمنتها و ريادتها العالمية في شتى المجالات ، الأمر الذي دعا الدارسين وأصحاب النظريات إلى دراسة الموضوع و التعمق فيه ، لأجل الخروج بنتائج مفصلة بشأنه، ومن بين أهم النظريات التي تطرقت إلى هذا الموضوع نجد كل من :

1- المدرسة الواقعية:

منذ ظهور المدرسة الواقعية الكلاسيكية في أربعينيات القرن الماضي في ظل حربين عالميتين غيرتا كثيرا في خريطة القوى العالمية آنذاك ، يصر المنتمون لهاته المدرسة على أنه لا توجد صداقة في الواقع الدولي الفوضوي ، بحيث أن الدول تتصرف وفق مصالحها التي تولد التنافس الذي يؤدي – حسبهم – إلى وقوع حالة الحرب والنزاع داخل النظام الدولي و بالتالي ضرورة السعي لامتلاك القوة . وهو ما برز مع الحرب الباردة.
والمدرسة الواقعية كنظرية هي نظرية أمريكية وتبرز الهيمنة النظرية الأمريكية على حقل العلاقات الدولية ، رغم أن الفكر الأمريكي مقتبس من الفكر الغربي الأوروبي ، خاصة الفكر الليبرالي المنبثق عن فلسفة عصر التنوير ، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الهيمنة الأمريكية على نظريات العلاقات الدولية ، وهذا راجع إلى أن أغلب النظريات ترجع إلى الولايات المتحدة خاصة بعد ما يعرف بالثورة السلوكية ، رغم أن الفكر الواقعي

قديم فهو يرجع إلى " كوتيليا " في الهند و " تيوسيدس " في اليونان ، وصولا إلى أفكار " ميكيافيلي " و " هوبز "[1].

لكن كنظرية اشتهرت مع : " هانس مورغانتو " ، " جورج كينان " ، " رونالد نيبور " ، وقد أخذت أفكارها من التجربة الأوربية ، وفكرة ميزان القوة ، الذي كان سائدا في القارة الأوربية طيلة مائتي سنة (القرن الثامن عشر والتاسع عشر).

الواقعية تنطلق من فرضية أساسية بأن الوحدات الدولية تتطلع في سياستها الخارجية ، من منطلق أناني لتحقيق المصلحة والتفاعل الدولي لهذه الوحدات، والتصرف يكون بطريقة عقلانية ، فالمصلحة الوطنية تتضمن تحقيق حد أقصى للقوة[2].

ومن هنا دخل منظرو الواقعية ، في نقاش نظري حاد مع رواد النظرية المؤسساتية والاعتماد المتبادل ، ومن أكثر الواقعيين : " جون ميرشيامر " زعيم الواقعية الهجومية ، ينظر وفق منطق بعيد المدى، وليس من المصالح الآنية للتعاون ، بالتالي لابد من تعظيم القوة ، حيث أن المنطق الواقعي يرى أن المؤسسات الدولية غير قادرة على الحد من نزعة السيطرة والهيمنة للقوى الدولية ، بل القوة هي التي توقف الدول التي تسعى لتصحيح الوضع القائم [3].

ويركز رواد المدرسة الكلاسيكية الواقعية على مفهوم القوة في حقل العلاقات الدولية باعتباره الأساس لتفسير سلوك الدولة الخارجي ، بداية من تحصيل القوة العسكرية والاقتصادية وباقي الإمكانيات ، فكلما حازت الدولة مقدارا من القوة ازدادت رغبتها لشن حروب خارج إقليمها بغية ممارسة تأثير إقليمي أو دولي يصب في مصلحتها القومية في المقام الأول والأخير.

1 . بلحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 29 .

2 . بلحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 29.

3 . المرجع نفسه ، ص 31 .

والأمر ينطبق على الدول الصاعدة والتي تبدو بمظهر المتحدي للأوضاع القائمة وتأمين ذاتها و مصالحها الحيوية على الأقل[1].

ومن هنا يرى الواقعيون أنه لمواجهة خطر القوى الصاعدة وإجهاض قدراتها ومصادر قوتها قبل أن يتطور تهديدها ، هو القيام بتوجيه حرب وقائية ضدها.

والواقع أن المدرسة الواقعية قد حرصت في صورتها الكلاسيكية و البنائية على بلورة جملة أساليب للتعامل مع القوى الصاعدة و هي الأساليب التي استقتها المدرسة من الخبرة الواقعية للدول و منها :

* الحرب الوقائية " Prentiventive war " ضد القوة الجديدة بغرض إجهاض قدراتها ومصادر قوتها.

* إستراتيجية الإحتواء " Containment " ممارسة نوع من التضييق على مصادر قوتها وحتى لا تتوسع و تهدد موازين القوة القائمة.

* إستراتيجية التوازن " Balancing " من خلال التحالف مع قوى أخرى في النظام الدولي وذلك بغرض موازنة مصادر القوة المتاحة للدولة الصاعدة.

* أسلوب قطن الورد " Engagement " بغرض تطويع وترويض سلوكيات التمرد عن طريق إبداء حسن النوايا و المعاملات الطيبة [2].

إن النتائج الاقتصادية الباهرة التي يحققها الاقتصاد الصيني تجعلها تطمح لتحقيق هاته المنزلة في النظام الدولي.

فقد سجلت الصين في العقود الأخيرة من القرن العشرين طفرة تنموية لم تشهدها من قبل فاقت معدلات الدول الآسيوية و حتى الدول الغربية ، فحققت خلال الفترة 1980– 2004– نموا اقتصاديا سنويا يعادل 9.4 % ، حيث ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي من 147.3 مليار دولار عام 1980 إلى حوالي 1.65 تريليون دولار عام 2014 ، مما ساعد على تخفيض عدد الفقراء في الريف من حوالي 250 مليون إلى 26 مليون ، و قد نتج عن هذا النمو الاقتصادي زيادة الاحتياطات الأجنبية الصينية من 167 مليون دولار

1 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص 49 .

2 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص 54 .

عام 1978 إلى 609.9 مليار دولار عام 2004، وذلك في الوقت الذي لم يتجاوز فيه النمو الاقتصادي الأمريكي و معه الأوروبي ، خلال الفترة نفسها نسبة 3 % سنويا وكذلك الحرص الكبير للصين على تطوير قدراتها العسكرية والنووية [1].

الأمر الذي يؤكد الخطر الصيني و التهديدات المرتبطة به و الموجهة أصلا ضد الدول الغربية المهيمنة ، الأمر الذي يجعل من الصين خطرا لا بد من التصدي له و موجهته.

2- النظرية الليبرالية :

بعد نهاية الحرب الباردة وتحولاتها ظهرت مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والقانونية ، وهو ما يعرف بالمثالية الجديدة أو المثالية الكوسموبوليتناية ، مما ساهم في بروز الاعتقاد بإمكانية أخلقة وتقنين العلاقات الدولية ، وبهذا عاد الاتجاه المثالي للتنظير في العلاقات الدولية ، ما قد أدى إلى ظهور فكرة نظام عالمي جديد في إطار العولمة[2] .

ويتأسس النموذج الليبيرالي على عدة أفكار رئيسية نذكر منها :

- فكرة الاعتماد المتبادل و الاستغناء عن القوة فالحرب تهدد كل الأطراف.
- فكرة السلام العالمي ، الذي يعتبر الديمقراطية ركيزته الأساسية ، فالنظم الديمقراطية بطبيعتها أكثر سلمية من النظم السلطوية ، من هذا المنطلق حذرت الليبرالية من خطر انتشار الدكتاتوريات في العالم ، كون هذا سيؤدي حتما إلى صراع و تصادم بينها و بين الديمقراطية.

والتصور الليبيرالي يجد تفسيره في التاريخ منذ ظهور هذا التيار الفكري حيث أعتبر التحالف ضد نابليون و ألمانيا النازية و الاتحاد السوفياتي ، العراق في نهاية الحرب الباردة كل تلك الحروب اعتبرت أنها تحالف لأنظمة ديمقراطية ضد أنظمة استبدادية.

ومن هنا ينطلق الفكر الليبيرالي الذي يعتبر الفرد بمثابة وحدة التحليل الأساسية والحرية كآلية لضبط و توجيه حركية و تطور المجتمعات يؤدي في نهاية المطاف إلى بناء سلام ديمقراطي.

1 . المرجع نفسه ، ص 49.

2 . بلحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 17 .

هذا السلام الديمقراطي جاء بعد مرحلة الحرب الباردة التي شهدت نهاية الصراع الإيديولوجي الكبير بين الديمقراطية و الدكتاتورية وذلك بالهزيمة الكبيرة التي لحقت بالأخيرة، و قد أسفر ذلك على نهاية النزاع الذي نشب بين الدول المتطورة [1].

بناء على ما سبق حذرت النظرية الليبرالية من الخطر الذي تشكله الصين على الأنظمة الديمقراطية الغربية خاصة في ظل نظام قمعي تسلطي (ديكتاتوري) يحكمها.

3- نظرية تحول القوة:

قام " كين أور غانسكي " ken organski " ، عام 1958 بنشر أفكاره حول تأثير القوى الصاعدة في النظام الدولي ضمن نظريته لتحول القوة.

وتركز هاته النظرية على قانون التفاعلات بين الدول خاصة ما تعلق بنشوب الحروب واستمرار أو تغير هيكل النظام الدولي القائم.

وبالتالي فالنظام الدولي هو ساحة لإبراز قوة الدول و تحقيق أولوية من هو الأقوى في العالم.

وتصف نظرية تحول القوة النظام الدولي باعتباره مخططا هرميا تهيمن عليه قوة واحدة وهي أقوى دولة في النظام.

ومن المرغوب لأي دولة أن تكون هي الأقوى، و ذلك لأن القوة المهيمنة هي التي تدشن وضع النظام الدولي القائم ، أي مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الدولية في المجالات الاقتصادية والسياسية و العسكرية وغيرها[2].

هذا النظام الدولي الذي يقسم الدول حسب " أورقانسكيOrganski " إلى أربعة أصناف حسب القدرات و درجة الرضى لهذه الدولة:

1- الدول القوية الراضية.

2- الدول القوية غير راضية.

3- الدول الضعيفة الراضية.

4- الدول الضعيفة غير راضية ، حسب رواد هذا الطرح الواقعي فإن الخطر يكون في الصنف الثاني ، والصين تدخل ضمن هذا النوع ، فهي دولة قوية غير راضية [3].

1 . المرجع نفسه ، ص 17 .

2 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص 43 .

3 . بلحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 31 .

وهنا يرى أصحاب نظرية تحول القوة أن التركيز يكون على تأثير صعود قوة متحدية جديدة على شكل النظام الدولي و يتوقف هذا على ما إذا كانت القوة الصاعدة راضية أم غير راضية على البناء الهيكلي للنظام الدولي القائم.

وهو ما عبر عنه " بريجنسكي " إذ اعتبر الصين من اللاعبين الجيو استراتيجيين ، ولديها إمكانات تؤهلها لتمارس القوة والنفوذ فيما وراء حدودها من أجل تغيير الأوضاع الجيوسياسية القائمة ... واستطرد قائلا بأن الصين هي خليفة أمريكا المتوقعة في قيادة النظام الدولي ، لكن رغم ذلك هناك جملة من الكوابح التي مازالت تعيق تحول الصين إلى قطب دولي موازي لقوة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كل ذلك يجعل الصين قوة غير مقتنعة بوضعها ، رغم التقدم في جميع المجالات و تأثيرها ينتشر عالميا، و بشكل مطرد ، مقارنة بالقوى الأخرى ، بالمقابل البيئة الدولية لم تشهد تحولات تتلاءم مع تغير قوة الصين ، فالقيم و القواعد التي تحكم السلوك الدولي ذات منشأ غربي ، و هي تعزز سيطرة الغرب على النظام الدولي.

فهي نتاج تبعات الحرب العالمية الثانية ، وما تم وضعه من طرف المنتصرين، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وفي هذا الإطار يميل أصحاب المدرسة الواقعية إلى اعتبار الصين بدرجة كبيرة مصدر خطر على مستقبل الاستقرار العالمي أو الإقليمي والنمو والرفاهية الاقتصاديان ، لابد أن يغري الصينيين بالبحث عن مزيد من النفوذ و التأثير لدولتهم بما يتلاءم ومكانتها الجديدة[3].

المطلب الثاني: نموذج "هنتكتون " للتحالفات الحضارية المستقبلية (صدام الحضارات)

تركز مقاربة "هنتنكتون " لصراع الحضارات على نهضة و صعود الصين وذلك بتحليل مستقبل ذلك الصعود ، انطلاقا من ثقافتها، و كيف تشكل دافعا لهاته النهضة.

وينطلق "هنتنكتون" في تحليله للعلاقات المقبلة والمعقدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا ، فمن ناحية يؤكد الآسيويون تفوق قيمهم الثقافية على الثقافة الغربية ، وفي مقابل ما

1 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص 479.

2 . بلحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 35.

3 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص 49 .

ولده إنتصار الغرب في الحرب الباردة ، وبالتالي ينتج عن ذلك صراع ، انطلاقا من الفروق الأساسية الثقافية بين الحضارتين ، واختلاف القيم المتعلقة بالسلطة والفرد والمجتمع ومبادئ الحرية ، المساواة والديمقراطية[1].

ولذلك يعد "هنتنكتون "الصين خطرا يهدد الحضارة الغربية وريادتها العالمية و بالتالي فلا مناص حسبه ، من وقوع هذا الصراع ، ولفهم أبعاد مقاربة "هنتنكتون" لصراع الحضارات ، خاصة ما تلعق منها بالصين ، وجب علينا التطرق إلى تحليل وتصورات الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي ، بخصوص هذا الموضوع و التي أوردها في كتابه "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ".

ـ تحليل الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي ، لمقاربة "هنتنكتون" لصراع الحضارات [2]:

لقد تعرضت نظرية هنتنكتون إلى سلسلة من الانتقادات ، التي يمكن لنا أن نوظفها لمناقشة تصوراته حول الصين التي يرى أنها ستكون مركزاً لكتلة آسيوية (كونفوشية) ويرجح أنها ستكون مرتبطة إلى حد ما مع الكتلة الإسلامية .

– أنظر الشكل (01) الذي يوضح فيه "هنتنكتون "التحالفات الحضارية المستقبلية–

1 . بلحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 40 .

2 . وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 25– 26– 27– 29 .

شكل رقم (01) : يمثل التحالفات الحضارية المستقبلية (نموذج هنتنكتون)

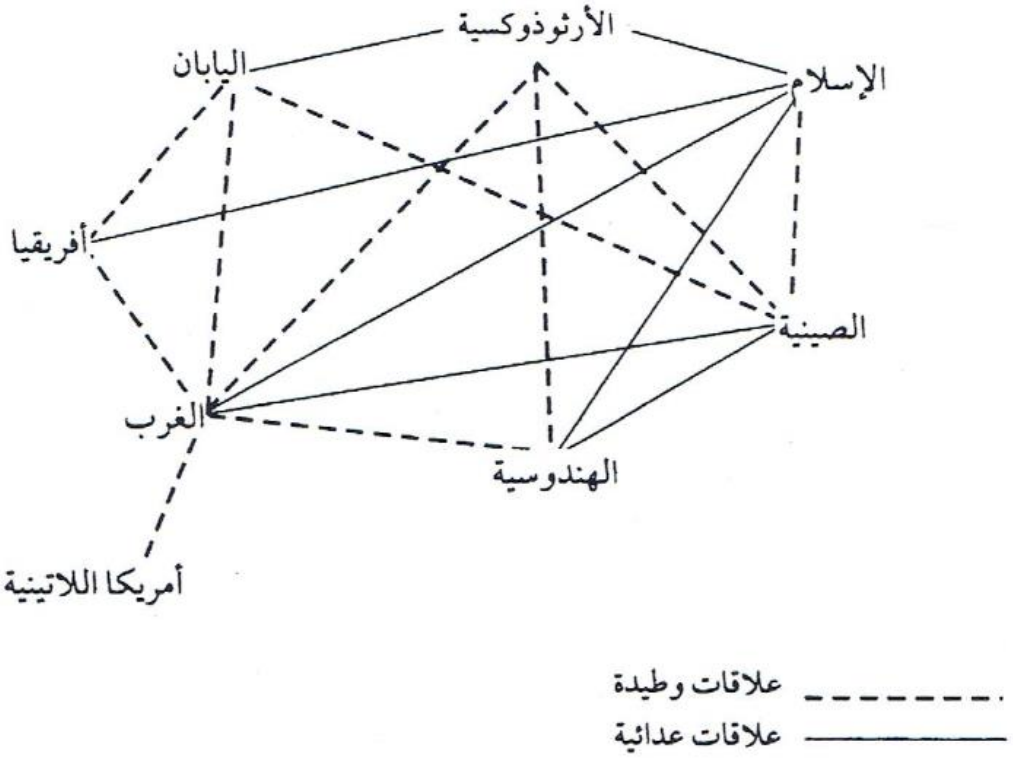

ولا بد من التنبيه على أن نظرية "هنتنكتون "تضيف مدلولاً آخر لحركة الصين ، فإلى جانب الصين التاريخية و التي تدل على حدود الإمبراطورية الصينية تاريخياً ، هناك الصين المعاصرة التي استخدمنا لها تعبير الصين الكبرى، و نرى أن هذا التصور تعتريه بعض الإشكالات هي:

1-إن التحولات التي تعرفها اليابان تدل إلى حد ما على أن المجتمعات ليست متحجرة إلى الحد الذي تصوره ، لقد افترضت النظرية أن المجتمعات تبقى أسيرة منظومتها الثقافية الموروثة، و هو ليس صحيحاً إلى ذلك الحد الذي افترضه "هنتنكتون " ، فإذا سلمنا بهذا التحجر فإن النمط الثقافي الغربي العلماني أقرب في توجهه العام إلى النمط الثقافي الصيني (الكونفوشي العلماني) ، وبالتالي فإذا كان النمط الثقافي هو الذي يحدد التحالف الإستراتيجي فإن التحالف الغربي الصيني أقرب إلى التحقق من التحالف الصيني الإسلامي ، على خلاف ما اعتقد "هنتنجتون "مستنداً إلى مبيعات الأسلحة الصينية إلى بعض الدول العربية.

إن الفلسفة الصينية هي « أساساً و جوهراً ذات طابع عملي و هدفها تغيير سلوك الإنسان ، وبالتالي فهي ذات غايات سياسية تتمثل في خلق نظام يجمع الطبيعة و المجتمع وللإنسان في وحدة واحدة و بنوع من الإنضباط الحضاري الكوني ، و لم يفصل الصينيون بين الإنساني و الطبيعي، و لم يتصوروا الإنسان إلا بدلالة إجتماعية ».

و للتدليل على النمط العلماني للثقافة الصينية ، يقول طرابيشي : « لقد تمكن الصينيون من تأسيس سياسة مدنية خالصة دون الإستناد إلى أي نظرية ميتافيزيقية حول خلق الكون، و لا يدور بخلدهم أن يضعوا فوق الوجود العادي عالماً من الماهيات الروحية الخالصة ، فالغائب الكبير عن عالمهم هو الإله أو فكرته، وشريعتهم الوحيدة هي منظومة قواعد السلوك التي تجعل من الإنسان كائناً حضارياً ».

وفي تحديده للمتغيرات المركزية للحضارة أو الثقافة يرى "هنتنكتون " أن اللغة والدين هما المتغيران المركزيان ، ومن المؤكد أن التقارب اللغوي مع كل من الحضارة الإسلامية أو الغربية غير متوافر للحضارة الكونفوشية ، أما الجانب الديني الميتافيزيقي فإن القراءة الدقيقة تدل على أن هذا الجوهر الثقافي يجعل من الغرب أقرب إلى حضارة "كونفوشية " ، تقوم على غياب المنظور الميتافيزيقي ، و حتى على غياب كلمة الدين من اللغة الصينية، وهو ما يعني أن "هنتنكتون " قسم العالم طبقا لمتغيرات معينة ، لكنه لم يلتزم بهذه المتغيرات عندما حدد التحالفات المستقبلية بين الكتل الحضارية التي إفترض قيامها.

ومن الملاحظ أن السياسة الصينية من الناحية الثقافية أبطأ إيقاعاً من حركيتها في الميادين الاقتصادية ، وهو أمر نرى أنه سيصل في خاتمة المطاف إلى نوع من النموذج الياباني القائم على تغير تقني تتسلل آثاره القيمية بالتدرج إلى المنظومة الثقافية (لاحظ أن عدد السلع اليابانية والصينية في الأسواق لا يترافق معها عدد مناسب من النظريات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأنماط الأدبية أو الأزياء أو غيرها من الصين أو اليابان ، دون أن ننفي أن التأثير الشرقي يشق طريقه ولكن بصعوبة، في محاولة للمزاوجة بين نمطين من الأنماط الثقافية).

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية للعولمة الثقافية لدى الغربيين

في ظل المؤشرات الاقتصادية الباهرة للصين و حضورها الدولي البارز و المرحب بهفي شتى المحافل الدولية ، يرى عدة مفكرين بأن هذا القرن سيكون قرن النهضة والصعود الصيني و الوصول إلى قمة النظام الدولي.

نظرا لتماسك بنيتها الاجتماعية والسياسية والثقافية ... ، والتي ترجع أساسا لنجاعة سياستها الثقافية و قدرتها على تجاوز تأثيرات و سلبيات العولمة الثقافية ، خاصة في ظل القوة الاقتصادية المتزايدة ، إذ يشهد الاقتصاد الصيني تطوراً متصاعداً في حجم الناتج المحلي الإجمالي و حجم الاستثمارات بالإضافة إلى التوجه نحو تطوير الصناعة وتحديث الزراعة و العمل على تنويع مصادر الطاقة ...

وهو الأمر الذي يشكل قلقا كبيرا لدول الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، لأنه يهدد هيمنتها و ريادتها العالمية في شتى المجالات ، لاجل ذلك سيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن ترضى بالحضور الصيني القوي إقليميا و عالميا ، بسبب التهديدات التي يشكلها على هيمنتها و ريادتها ، وعليه فأمام الولايات المتحدة أربعة بدائل لإحباط كل مساعي النهضة و الصعود الصيني و تتمثل هاته البدائل في ما يلي:

1 – يتمثل البديل الأول في البديل العسكري أو الأمني ، و يقصد به شن حرب وقائية ضد الصين، و هو بديل مستحيل التحقيق بسبب قوة الجيش الصيني و قدراته النووية (كما تمت الإشارة إليه سابقا ضمن الأسس و المقومات العسكرية للنهوض الصيني) من جهة، و العقيدة السياسية للنظام السياسي الصيني (الحزب الشيوعي الصيني ...) من جهة أخرى ، كما أن هذا الأمر قد يتسبب في اندلاع حرب شاملة ، ستكون من المحتمل بداية لحرب عالمية ثالثة بقدرات نووية (لا منتصر فيها) ، وهو ما يعني وقوع هذا البديل ضمن إطار "اللعبة الصفرية ".

2– و يتمثل البديل الثاني في البديل الاقتصادي ، ويقصد به فرض سياسات من شأنها إبطاء النمو الاقتصادي الصيني وهذا أيضاً بديل صعب إن لم نقل مستحيل التحقيق ، لأنه

سيضر بالجانب الأمريكي وسيعمل على استنزاف قدرات الاقتصاد الأمريكي ، باعتبار أن الصين شريك لا بديل عنه للاقتصاد الأمريكي (في مجال الاستثمار، الصناعة ،التجارة)، و هنا يرى بعض الاستراتيجيين بأن الصين أوقعت الدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في فخ "فكرة الاعتماد المتبادل "، بحيث لم يعد بإمكان هاته الدول التخلي عن الصين اقتصاديا و هو ما جعلها ترضى و تقبل بعقد الاتفاقات الاقتصادية بدون المشروطية السياسية (التي تمارسها على بقية دول العالم) ، كقبول التحول الديمقراطي ، احترام حقوق الإنسان ... ، و عليه فأي سيناريو من هذا القبيل ، سيكون مرفوضا من قبل الدول الغربية لأنه حتى و إن حقق بعض الخسائر للاقتصاد الصيني ، فسيسبب أيضا خسائر اقتصادية فادحة لهم ، بسبب الارتباط الاقتصادي بالصين ، الأمر الذي يعني أيضا وقوع هذا البديل ضمن إطار اللعبة الصفرية.

3 – يتمثل البديل الثالث في البديل السياسي و الدبلوماسي ، و يقصد به العمل على عزل الصين عن محيطها الإقليمي و الدولي ، بغرض إضعافها و تحطيمها ، إقتصاديا وسياسيا (عزلها عن مكانتها الدولية) وهو أمرا مستحيلا واقعيا و عمليا، وذلك نظرا لعلاقات الصداقة التي تربط الصين بباقي دول العالم نظرا لانتهاجها سياسة القوة الناعمة (إنشاء علاقات الصداقة مع بقية دول العالم ...) ورفضها التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، الأمر الذي ساهم في قيام عدة كتل دولية بدعمها ، في شتى المناسبات الدولية ، ككتلة دول حركة عدم الانحياز ...

4 – يتمثل البديل الرابع و الأخير، في العولمة الثقافية ، ويقصد بها ممارسة التأثيرات السلبية للعولمة الثقافية على المكون الاجتماعي والسكاني داخل الصين ، أي بعبارة أخرى تحطيم الصين و تفجيرها داخليا ، عبر إضعافها و إثارة النعرات و الخلافات و الصراعات الدينية و العرقية و اللغوية ... داخل المكون المجتمعي للشعب الصيني ، إضافة إلى نشر مختلف الظواهر السلبية و الآفات الاجتماعية داخله مثل : "الانحلال الخلقي – المخدرات – الدعارة – المثلية الجنسية ... " (وذلك وفق الشعار الذي يقول : ما لا تستطيع تدميره

من الخارج ، فجره من الداخل)، و هذا بغرض تحويل الصين من دولة صاعدة اقتصاديا و متماسكة اجتماعيا و ثقافيا و متفتحة على محيطها إلى دولة منغلقة على نفسها تعيش حالة من النزاعات و الصراعات الداخلية بين القوميات والإثنيات التي تعيش داخلها ، الأمر الذي قد تكون أحد أبرز نتائجه سقوط النظام السياسي الصيني وتحوله إلى نظام شبه ليبرالي يدور في فلك الدول الغربية و يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية .....

وهنا تبرز الأهمية الاستراتيجية للعولمة الثقافية بالنسبة للدول الغربية ، ليس كخيار وإنما كضرورة استراتيجية لا مناص منها ، في التعامل مع الصين مستقبلا و كبح طموحاتها في الريادة و الهيمنة العالمية ، من قبل الدول الغربية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

و ذلك نظرا لعدم وجود أي بدائل أخرى (سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية ...) لمواجهة الصين من جهة و باعتبار الصين دولة ليست كباقي دول العالم من جهة أخرى (باعتبار إمكانياتها الهائلة اقتصاديا و عسكريا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا وسكانيا ....).

المطلب الرابع: التحديات المستقبلية المرتبطة بالعولمة الثقافية

تشير العولمة من خلال أهدافها المعلنة وغير المعلنة إلى وجود عدة تحديات مستقبلية مرتبطة بها ، هاته التحديات ستمثل للصين إشكاليات لابد من التعامل معها في حالة إصرارها على المحافظة على نهضتها و صعودها الاستراتيجي.

ولفهم أبعاد و جوهر التحديات المستقبلية المرتبطة بالعولمة الثقافية ، خاصة ما تلعق منها بالصين ، وجب علينا التطرق إلى تحليل و تصورات الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي ، بخصوص هذا الموضوع و التي أوردها في كتابه "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ".

– وفي هذا الإطار يقول الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي[1] ، أن ثمة ظاهرتان لهما صلة بموضوعنا وهما : التوجه الدولي نحو التمركز الاقتصادي من ناحية، والتفتت الاجتماعي من ناحية أخرى ولكل من هاتين الظاهرتين انعكاساتها على السلوك السياسي الصيني.

1. ظاهرة التمركز الاقتصادي: وتتضح هذه الظاهرة على المستوى الدولي من خلال الاندماج بين الشركات والمصارف و المصانع، و من خلال التكتلات الاقتصادية التي تحاول قدر الإمكان أن تكون متقاربة جغرافياً، ولما لا تكون متقاربة ثقافياً ؟ و من الواضح أن الصين تسعى من خلال العمل على تحقيق الصين الكبرى إلى خلق نمط من هذا القبيل.

2. ظاهرة التفتت الاجتماعي : وتتمثل هذه الظاهرة في الزيادة المتواصلة لعدد الدول الجديدة من ناحية ولتزايد حركة الأقليات من ناحية أخرى ، سواء أكانت هذه الأقليات دينية أم قومية أم حسب اللون.

ونرى أن هناك ثقافة عالمية تسعى لأن تفرض نمطها على المجتمعات والثقافات كافة سواء من خلال النمط السياسي (النموذج الديمقراطي) أو من خلال النمط الاقتصادي، كما هي الحال في فلسفة اقتصاد السوق، أو من خلال الأنماط الاجتماعية المتمثلة في محاولة تنميط الأزياء والأساليب الأدبية والأذواق وأنماط الموسيقى أو تعميم اللغة الإنجليزية ... ، من خلال وسائل الإعلام وغيرها من الوسائل.

وكرد فعل متوقع من قبل الثقافات الفرعية أو التقليدية تتم عملية الإحياء القومي التي تخفي في مضامينها الخوف من عملية التذويب في إطار ثقافي أوسع ، أو أنه إطار يخلق حالة من العصاب الجماعي عند جمهور الثقافة الفرعية.

1 . وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 28 .

المبحث الثاني : انعكاسات العولمة الثقافية وأثرها على الصين

المطلب الأول : أهم مراحل و محطات إنتقال العولمة الثقافية إلى الصين.

إضافة إلى مختلف وسائل انتقال العولمة الثقافية إلى مجتمعات دول العالم (التي تطرقنا إليها سلفا في الفصل الأول) والتي تعتبر في مجملها من الوسائل الحديثة لانتقال العولمة الثقافية.

نجد أن الصين قد مرت بعدة محطات زمنية سابقة ، انتقلت فيها العولمة الثقافية إليها (حتى و إن لم تمكن بالشكل والهدف المعروف حاليا) ، ومن بين أهم هاته المحطات ما يعرف تاريخيا بحرب الأفيون و التي نتطرق إليها كما يلي.

فقد كانت الصناعة الحرفية الوطنية (آنذاك) وثيقة الصلة بالزراعة المحدودة في الريف الكبير للصين الإقطاعية . هذه الحقيقة جعلت من الصعب على الرأسماليين البريطانيين الذين كانوا قلقين على تصريف نسيجهم في الخارج ، أن يجدوا سوقا ضخمة في الصين، وقد كانت شركة الهند الشرقية التي تمثل احتكار التجارة البريطانية في الصين ، تدفع مرغمة ثمن الحرير والشاي فضة ولعدة عقود من السنوات الأخيرة للقرن الثامن عشر أرسلت شركة الهند الشرقية ، بالتعاون مع الموظفين الصينيين في " فوانغدونغ " كميات ضخمة من الأفيون إلى الصين ، أما عن طريق الرشوة أو عن طريق التهريب. كانت هذه التجارة المحرمة استنزافا كبيرا لثروة الصين وكان للتجار الأمريكان وغيرهم يد في تلك العمليات القذرة . وتدل التقديرات أن أكثر من ثلاثين ألف صندوق من الأفيون ، تقدر قيمتها بعشرين مليون دولار فضي كانت سنوات تصدر إلى الصين لعدة سنوات[1].

وفي عام 1839 أقدم الإمبراطور " دواغوانغ " على تعيين " لين زيكسو " مفوضا وأرسله إلى " غوانغتزو " لتحري الأمور ووضع حد لتجارة الأفيون ، واعتمادا على تأييد السكان

1 . جيان بوزان ، هوهو، شاو خونتشينغ ، موجز تاريخ الصين ، ترجمة: حنا عبود ، ط1 ، دار دمشق ، دمشق سوريا ، 1992 ، ص 77.

المحليين شن " لين زيكسو " نضالا حازما ضد تجار الأفيون الأجانب وضد الموظفين الصينيين الذين خرقوا القانون وضد الطبقة العليا والتجار في " غوانغتزو ". وقد سلم التجار البريطانيون عن طريق ممثلهم وقنصلهم الكابتن " تشارلز آليوت "، أكثر من مليون كغ من الأفيون أحرقت علنا في " هومن " في 03 حزيران 1839 وحتى يقضي " لين زيكسو " على تهريب الأفيون نهائيا فرض على كل سفينة أجنبية تدخل الميناء أن توقع على تصريح بأنها لا تحمل أفيونا[1].

غير أن الأجانب (البريطانيين والفرنسيين ...) لم يتقبلوا هذا الواقع ليدخلوا في حربين ضد الصين عرفتا تاريخيا في ما بعد بحرب الأفيون.

- الأولى عام (1840 – 1842)
- والثانية عام (1856– 1860)

أين انتهت هاتين الحربين بهزيمة الصين ،لتتحمل جراء ذلك شروطا مهينة للاستسلام بغرض تأمين تعاون الأجانب معها (الحكومة الصينية) لقمع الثورة الشعبية القائمة – آنذاك ، و من بين هاته الشروط المجحفة ما يلي:

1- فتح عدة موانئ بحرية صينية أمام التجارة مع الدول الغربية ، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في حصول احتكاك الصينيين مع غيرهم من الغربيين وبذلك انتقال العولمة الثقافية إلى الصين.

2- دفع تعويضات مالية للأجانب الغربيين (الفرنسيين والبريطانيين) وصلت إلى16مليون تايل ضمانة للضرائب.

3- السماح للفرنسيين والبريطانيين باستئجار العمال الصينيين للعمل في مستعمراتهم – أي بيعهم عمليا كعبيد للأجانب.

4- السماح للكهنة الكاثوليك بمزيد من التسهيلات للقيام بنشاطهم التمسيحي في الصين ، الأمر الذي تسبب في اعتناق بعض الصينيين للديانة المسيحية.

1 . جيان بوزان ، نفس المرجع ، ص 78.

كما أن احتلال القوى الغربية لعدة أجزاء من الصين في تلك الفترة الزمنية ، ساهم في نقل العولمة الثقافية إليها مثل: " هونغ كونغ " ، التي أحتلت عام 1841 و تم استرجاعها عام 1997 "، و ماكاو ، التي أحتلت عام 1557 من قبل البرتغاليين و تمت استعادتها عام 1999و جزيرة تايوان ، التي لم ترجع بعد إلى حضن الصين الأم لحد الساعة ، بسبب الأجندة و المؤامرات الغربية عليها ، نظرا لامتلاكها تكنولوجيا عالية (بسبب الاستثمارات الغربية) فرجعوها إلى الصين سيمكن الاقتصاد الصيني من امتلاك تكنولوجيات هامة وهو ما تعارضه هذه الأخيرة ، نظرا للتهديدات المرتبطة به و خاصة ما تعلق منها بريادتها وتفوقها العالمي.

كل ما سبق أدى إلى انتقال العولمة الثقافية إلى الصين بكل سلبياتها و إشكالاتها، أين مارس هؤلاء الأجانب إضافة إلى القتل والاغتصاب و ترويج المخدرات ... ، عمليات تحريضية للقوميات الصينية المختلفة " عرقيا ودينيا ولغويا ... " ، بغرض إشعال الفتنة بين مكونات الشعب الصيني لإضعافها وإدخالها في حالة من التململ والتفتت الداخلي.

المطلب الثاني : إنعكاسات العولمة الثقافية على الصين.

أثر الانتشار الواسع لظاهرة العولمة الثقافية في هذا القرن على كل جوانب الحياة ، الأمر الذي كان له انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية على الواقع الصيني الداخلي وهذا ما نحاول الوقوف عنده.

1- الانعكاسات الايجابية للعولمة الثقافية على الصين :

شملت هذه الانعكاسات الإيجابية بصفة خاصة البعد الاقتصادي بدرجة أولى ونذكر منها:

* دعم ثقافة تحرير التجارة ونزع الرسوم الجمركية و فتح المجال للتنافس وضمان سرعة نقل السلع ورفع جودة الإنتاج ، مما ساعد السلع الصينية على غزو العالم و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .

* استغلال الصين لوسائل العولمة الثقافية للتعريف بثقافتها (العولمة البديلة للصين).

* تمكين الصين من الانضمام إلى المنظمات الدولية (أو ما يعرف بالحكومة العالمية).

* استفادة الصين من الثقافة الغربية ، عبر استغلالها في إطار نقل تقنيات العلوم والتكنولوجيا الغربية إضافة إلى الأفكار و انتقاء ما يتناسب مع الثقافة الصينية.

2- **الانعكاسات السلبية للعولمة الثقافية على الصين :**

إن ظاهرة العولمة بصفة عامة والعولمة الثقافية بصفة خاصة تطرح تحديا كبيرا أمام الدول ومنها الصين ومن جملة الانعكاسات السلبية نذكر ما يلي:

- إشاعة ثقافة العنف والتطرف والترويج للجريمة ،عبر مختلف وسائل العولمة : السينما ... انتشار الثورة المعلوماتية دون ضوابط أخلاقية ، خاصة عبر شبكة الأنترنت :الإباحية ...

- تأجيج فكرة الصراع بين الثقافة الصينية بجميع مكوناتها والثقافة الغربية، وما تحمله في طياتها من أفكار تهدد بزعزعة تماسك ووحدة الشعب الصيني الدعوة للفردانية والإثنية والعرقية .

- التأثير اللغوي عبر استعمال اللغات الغربية (خاصة الإنجليزية) والإعلاء من شأنها باعتبارها لغة تخاطب عالمية ، مقابل التهوين من شأن اللغة الصينية

- إبراز و تقديم الدعم الخارجي للحركات الانفصالية دخل الصين (إقليم التبت ...).

- تشجيع فكرة الصراع ما بين الهوية الوطنية والهوية العالمية ، مما يشتت الهوية الوطنية ويتسبب في اضطرابها (إدخال الصين في معضلة الهوية).

- بروز بعض الأمراض النفسية وسط أفراد المجتمع الصيني ، بسبب المحذرات والتناقضات الثقافية

- التأثر بالأفكار الغربية ، خاصة ما تعلق منها بالأفكار الليبرالية في المجال السياسي ، الأمر الذي يولد اضطرابات اجتماعية (كالإضرابات و الاحتجاجات...).

المطلب الثالث : التوترات الإقليمية و الحركات الانفصالية كأثر للعولمة الثقافية اتجاه الصين.

يتشكل 90% من مجموع السكان سكان الصين من عرف " الهان " ، و لكن في نفس الوقت يوجد في الصين حوالي مائة مليون شخص من 55 أقلية مختلفة يعيش عدد كثيرا منهم في مناطق نائية على الحدود ، و أدى نفورهم من الحكم الصيني إلى أعمال عنف متكررة وهناك مسألتين في هذا الجانب ، مسألة التبت و إقليم إكسجيانغ بغرب الصين وعلى هذا الأساس تمثل الحركات الانفصالية إحدى أهم التحديات السياسية التي تواجه الكيان الصيني و استقراره.

ولفهم أبعاد و جوهر التحديات المستقبلية المرتبطة بهاتة الحركات الانفصالية ، خاصة ما تلعق منها بالصين ، وجب علينا التطرق إلى تحليل وتصورات الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي بخصوص الموضوع والتي أوردها في كتابه " المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ".

وفي هذا الإطار يقول الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي [1] إن التباين القومي ليس حاداً على غرار الحالة التي كانت في الاتحاد السوفياتي ، لكن ذلك لا يعني أن التوترات القومية غير موجودة ، ويمكن رصد مناطق التوتر القومي أو الديني على النحو التالي :

1- التوترات القومية في مقاطعات سينكيانج (xinjiang) :

تقع هذه المقاطعة في أقصى الغرب الصيني، و قد فتحها القائد المسلم قتيبة بن مسلم الباهلي ، عام 617 ميلادية ، و خضعت للصين عام 1876 و أعلنت الصين ضمها عام 1884، و قبل قرابة القرن خضعت هذه المناطق لنفوذ عدة قوى من بينها الأتراك و المسلمون و الهنود و الإنجليز ، إلى جانب الصينيين . و في عام 1944 تم الإعلان في هذه المنطقة عن إنشاء ما عرف آنذاك بجمهورية تركستان ، لكنها لم تتمكن من البقاء طويلاً ، حيث اجتاحتها القوات الصينية عام 1949.

1 . وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 40-44.

وقد عرفت المنطقة سلسلة من الاضطرابات خلال عام 1997 ، وذكر حينها أن سبب الاضطرابات حركات مساندة لدعاة الاستقلال من المسلمين « و تدعي الحركة الانفصالية التي مقرها في كازاخستان أن الاضطرابات التي وقعت في شباط/ فبراير 1997 قد أدت إلى إعدام 30 من الأقلية اليوغورية ، كما أن 57 ألفاً قد تم اعتقالهم إلى جانب إغلاق حوالي مئة مدرسة قرآنية، و ذلك في أعقاب مقتل أحد كبار الشيوعيين من الأقلية اليوغورية ، وهو جزء من حركة اغتيالات أصابت قرابة اثني عشر مسؤولاً حكومياً، و تقلل الحكومة الصينية من أهمية هذه الادعاءات و من صحتها ».

وتنقسم الحركة الانفصالية في هذه المنطقة إلى تيارين أحدهما أصولي ديني والآخر علماني ، إلا أن الطرفين يعملان من أجل إقامة دولة تركستان الشرقية (أو دولة يوغورستان). وقد عملت الصين على تطويق المساعدات إلى هذه الحركة من خلال توقيع اتفاقيات حدودية مع كل من طاجكستان و كازاخستان و قرغيزيا في نيسان/ إبريل 1996 ، لضمان عدم تسلل عناصر هذه الحركة إلى الأراضي الصينية.

ويبلغ عدد المسلمين في الصين حوالي عشرين مليون نسمة ، منهم ثمانية ملايين من اليوغور و هم الأكثر مقاومة للذوبان في المجتمع الصيني .

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن هذه المنطقة هي منطقة نفطية ، الأمر الذي يعزز النزعة الانفصالية فيها ، إذ ترى الدراسات المتخصصة في موضوع الأقليات أن هناك مجموعة من العوامل تساعد على تعزيز النزعة الانفصالية لدى أقلية من الأقليات مثل :

أ- إقامتها على الحدود الأمر الذي يسهل لها الحصول على المساعدات الخارجية ، كما يخلق لديها إحساساً سيكولوجيا بأنها بعيدة عن المركز. و بالنظر إلى مقاطعة " سينكيانج " نجد أنها منطقة حدودية و تقع بالقرب من جمهوريات إسلامية

ب- وجود مصادر طبيعية في منطقة سكن الأقلية : و تعتبر هذه المنطقة من المناطق الواعدة نفطياً ، إذ تقدر بعض المصادر أنها تحتوي على حوالي ثلثي الاحتياطيات النفطية الصينية.

ج- وجود الأقلية العرقية (بل معظمها) في منطقة واحدة وهو ما نلاحظه في هذه المنطقة.

د- التشجيع الدولي لحركة الانفصال : و يبدو أن الدول الإسلامية و الدول الغربية على حد سواء تبدي قدراً من التأييد للحركة الإسلامية في هذه المنطقة بنسب متفاوتة.

لكن خوف الدول الاسلامية المحاذية للصين من احتمالات امتداد التأثير الاسلامي إليها دفعها الى توقيع اتفاقيات حدودية مع الصين عام 1996.

خلاصة القول إن النزعة الانفصالية ستبقى موجودة في هذه المنطقة ، إلا أن درجة النجاح في برنامج التحديثات الأربعة سيحد من اتساع قاعدتها الشعبية.

ومن المعلوم أن التاريخ الصيني الحديث شهد ظاهرة انفصال مهمة ، منغوليا عن الصين عام 1924، و التي لم تعترف بها الصين إلا عام 1946، وماتزال بعض المشاعر القومية بادية فيما يسمى بمنغوليا الداخلية. و لم يعرف أي نشاط - داخل الصين - للأقلية المنغولية حتى عام 1995 عندما اعتقلت الحكومة الصينية تنظيماً يعمل للحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي.

لكن المشكلة المركزية هنا تتمثل في تقاطع الحركة الدينية مع الانتماءات القومية ، بمعنى أن المسلمين لا ينتمون إلى عرق واحد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى مزاحمة الانتماء الديني للانتماء العرقي، و هي قضية تحتاج إلى تناول بعض التفاصيل التي تساعد على رصد الاتجاه المستقبلي للتفاعلات السياسية في المنطقة.

فطبقا للدستور الصيني الصادر عام 1982 هناك 55 أقلية إثنية في المجتمع الصيني منها عشر أقليات تدين بالإسلام، و يبلغ إجمالي عددها عام 1982 ما مجموعه 14.6مليون نسمة ، وهو رقم يتضارب مع الأرقام التي تعلن عنها المصادر الإسلامية. لكن هذه المجموعة الدينية متباينة من الناحية العرقية ، إذ تنقسم إلى " الهوي " الذين يمثلون 50٪ من مجموع المسلمين، وهم الأكثر ذوباناً في المجتمع الصيني من النواحي الثقافية و التزاوج مع الأغلبية (وهم خليط من الترك و العرب و المغول)، واليوغور الذين يشكلون حوالي 21

% طبقاً للمصادر الصينية ، إلى جانب القوزاق و القرغيز و غيرهم ممن أشرنا إليهم في مواضع مختلفة من هذه الدراسة. و قد عرف التاريخ الصيني الحديث محاولات انفصالية كما سبق و ذكرنا ، إلا أن التباين القومي بين المسلمين يجعل من احتمالات اتحادهم ضعيفة ، كما أن استمرار هجرة الهان إلى مناطقهم قد يؤدي على المدى البعيد إلى خلخلة البنية السكانية.

ومع انفتاح الصين على العالم بعد التحديثات ، تزايدت العلاقات بين الحركات الإسلامية الخارجية و المسلمين في الصين، و هنا تجد الحكومة الصينية نفسها أمام نتائج متضاربة ، إذ يؤدي الانفتاح إلى تزايد فرص جذب رؤوس الأموال الإسلامية للاستثمار في هذه المناطق المتخلفة، و قد تزايدت العلاقات بين هذه المناطق و الجمهوريات الإسلامية السوفياتية السابقة منذ عام 1983 ، إلا أن ذلك التزايد يحمل معه مخاطر انعكاس تنامي الحركات الدينية الإسلامية على الصين ذاتها.

2- التوترات القومية في هضبة التبت:

يمكن اعتبار عام 1913 نقطة البداية لتبلور الإحساس في هذه المنطقة بضرورة الظهور ككيان سياسي له خاصيته . ففي هذا العام و نتيجة لحالة الضعف التي كانت عليها الصين أعلن الإقليم نفسه منطقة للحكم الذاتي، و بقي على هذه الحال حتى عام 1951.

وقد تنامت النزعة الانفصالية في فترة الخمسينيات ، إلا أن الحكومة الصينية مارست القوة المباشرة ضد التبت عام 1959.

وقد سعت الحكومة الصينية إلى إدخال إصلاحات اقتصادية في هذه المنطقة، و عملت على التخفيف من القيود المفروضة على ممارسة الشعائر الدينية منذ بدء برنامج التحديثات الأربعة (برنامج الإصلاح) ، بل وجرت مفاوضات مع الحكومة الصينية لإعادة " الدلاي لاما " عام 1986 من جهة، و العمل على إضعاف نفوذه من جهة ثانية ، كما شجعت من جهة ثالثة السكان من الهان (الأغلبية) على النزوح و السكن في هذه المناطق.

ويقدر عدد سكان التبت بحوالي ستة ملايين نسمة ، غير أن التباين في الأرقام يتضح من الأرقام الخاصة بعدد الصينيين من الهان الذين نقلوا إلى المنطقة ، ففي الوقت الذي تقدر المصادر الرسمية الصينية عددهم بحوالي نصف مليون نسمة فإن المصادر المحلية والغربية تقدر عددهم بحوالي 7.5 ملايين نسمة ، مما يعني أن الفارق بين التقديرين كبير إلى حد بعيد، و بالتالي فإن من الصعوبة تقدير مدى الخلخلة التي أصابت البنية الديمغرافية المحلية.

وعلى الرغم من المساندة الكبيرة له من الأوساط الغربية – ولاسيما عبر الوسائل الإعلامية – فإن المجتمع التبتي يعرف حركة معارضة لسياسة " الدلاي لاما "، و تعتقد الحكومة الهندية التي تستضيف " الدلاي لاما " منذ عام 1959 أن عمليات الاغتيال التي تعرض لها عدد من أنصاره تقف وراءها هذه الحركة.

ويوصلنا الجدول الكرونولوجي الصيني الذي يبين التواريخ الدقيقة للأحداث مرتبة بحسب تسلسلها الزمني ، خلال الفترة من عام 2100 قبل الميلاد إلى الآن إلى نتيجتين مهمتين تؤكدان كلتاهما ما ذهبنا إليه في هذه الدراسة في أكثر من موضع ، وهو ما يتضح في الجدول التالي :

***الجدول رقم (07) يمثل الكرنولوجي الصيني[1].**

الفترة الزمنية	الأسرة	السمة العامة للنزعة الانفصالية
2100-1122ق.م	22أسرة	غير مدونة
1122-221ق.م	أسرة تشو	ضعيفة
221-209ق.م	أسرة تشن	ضعيفة
209ق.م – 206م	عدة أسر	قوية
220-206م	أسرة هان	ضعيفة
589-220	الممالك الثلاثة	ضعيفة
618-589	أسرة سوي	قوية
906-618	أسرة تانج	ضعيفة
960-907	أسرة تانج	قوية
1279-960	أسرة تانج	ضعيفة
1368 -1279	أسرة يوان	قوية
1644-1368	أسرة مينج	قوية
1912-1644	أسرة مانشو (تشنج)	ضعيفة (ماعدا عام 1850)
1926-1912	فترة صن يات صن	ضعيفة
1949-1926	ماوتسي تونج – تشان كاي شيك	قوية
1949 – الآن	ماو / دنج / زيمين	استمرار انفصال تايوان

يمكن استنتاج ما يلي :

1– تبين لنا أنه خلال 4100 سنة تقريباً خضعت الصين لحكم الأسرة (Dynasty) لمدة سنوية شكلت 84 % من إجمالي الفترة، وهذا يعني أن النمط السلطوي يشكل مرجعية التراث السياسي الصيني المتمثل في الكونفوشية ، والتي سنعود إليها فيما بعد. و لكنه يفسر

1 . وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 45-47 .

البناء الإقليمي لبعض الأجهزة المهمة في الحزب الشيوعي و المتمثل في سيطرة بعض الأقاليم على غيرها (مجموعة شنجهاي مثلاً) من ناحية ، ويفسر النمط المتوقع للمؤسسات الاقتصادية التي يبنيها القطاع الخاص من ناحية ثانية ، إذ سيتم بناؤه على أساس الارتباطات الأسرية.

2- إن ظاهرة الانفصال في الأقاليم الصينية قد عرفت خلال الفترة ذاتها نمطين هما الانفصال بين الشمال و الجنوب و الانفصال بين الشرق والغرب ، أي انفصال الأقاليم عن السلطة المركزية، و عندما حسبنا المدد الزمنية التي استغرقتها حالات الانفصال من النمطين تبين لنا أن الانقسام الأفقي شرق/ غرب يعادل ثلاثة أضعاف حالات الانقسام العمودي شمال/ جنوب ، وهو ما يعني أن النزعة الانفصالية في حالة حدوثها مرجحة من الشرق الفقير أكثر منها من الجنوب الغني إن التفكك الصيني يمثل أحد الأبعاد التي يجري التركيز عليها من قبل الدراسات الغربية بشكل خاص ، غير أن دراسة التجربة التاريخية الصينية تدل على أن حالات الانفصال السابقة تشترط لتحققها مجموعة من العوامل :

1- الإفلاس الاقتصادي : أي أن تصل الأوضاع الاقتصادية إلى حالة من التردي تغري الأقاليم المختلفة بالانفصال ، على غرار الوضعية التي عرفتها الصين في فترة حكم أسرة " سوي " الممتدة من 589 – 618 م.

2- ظهور معارضة مسلحة قوية ، أي القدرة في أحد الأقاليم على توفير قوة عسكرية قادرة على تحدي السلطة المركزية ، على غرار الحالة التي عرفتها الصين في منتصف القرن التاسع عشر أثناء تمرد " تاي بنج ".

3- ترهل الحكومة المركزية وسوء سمعتها، وهو أمر تعطيه التقاليد الثقافية الصينية أهمية كبرى كما سبق ولاحظنا، ولعل المثال الأقرب إلى هذه الوضعية الحالة السياسية التي أدت إلى حدوث التغيرات في الصين في مطلع القرن الحالي ضد أسرة "مانشو ".

4- زيادة التدخل الأجنبي و تعميق التوترات الداخلية ، أو العمل على استقطاع أجزاء من الكيان الإقليمي للدولة، و لعل التدخلات اليابانية خلال فترة الثلاثينيات في منشوريا تمثل النموذج الأبرز على مثل هذه الحالة.

إن كافة المعطيات السابقة تجعلنا نصل إلى تحديد بعض الملامح العامة للعلاقة بين الجوانب السياسية و الجغرافية :

1-إن سياسة التحكم في الزيادة السكانية تسير بشكل ناجح إلى حد ما ، غير أن التوزيع السكاني بين الأقاليم يمثل بعداً لابد للصين من العمل على ضبط التفاوتات فيه. فالتباين يأخذ شكلاً متعدد الجوانب كما لاحظنا ، فهو تباين بين أقاليم من الهان ذات المسحة الدينية والصناعية و التنامي في القطاع الخاص، و أقاليم داخلية يتركز فيها أغلب الأقليات وذات سمة زراعية أو متخصصة في إنتاج المواد الخام، و تشكل هذه العوامل مجتمعة تعزيزاً للنزعة الانفصالية.

2- إن الضغط السكاني وفقر البيئة الطبيعية و تضاؤلها المتواصل سيجعل السياسات الزراعية تعاني من بعض المشكلات ، إلا إذا تمكنت الصين من تطوير مستوياتها التقنية في مجال الإنتاج الزراعي.

المطلب الرابع : العراقيل و المخاطر المهددة لاستمرار النهضة و الصعود الصيني.

بالرغم من التقدم و الصعود الذي تعرفه الصين في المجال الاقتصادي ، إلا أن بعض الخبراء يؤكدون بأن هذا النهضة الصينية ستواجه مجموعة من العراقيل و المخاطر المهددة لاستمرار صعودها و التي يمكن اختصارها في ما يلي.

01- المعيقات السياسية :

لم تتحول الصين بعد نحو الليبرالية السياسية مثلما فعلت على الصعيد الاقتصادي ، فالواقع السياسي في الصين يتمثل في سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة بحماية الجيش الشعبي ، واستمرار ظاهرة شخصنة السلطة ، وقد أدى ذلك لاتساع الفجوة بين التيار المحافظ والإصلاحي، وظهور حركات احتجاجية مثل: المظاهرات الطلابية في ميدان "تيان

آمين" سنة 1989 ، التي تمكن النظام من قمعها ، هذا بالإضافة إلى الحركات الإنفصالية في إقليم" التبت " والإقليم الغربي لأقليات المسلمين " إقليم إكسيجيانغ" المطالبة بالانفصال عن الصين ورفض سلطة الحزب الشيوعي الصيني [1].

وذريعة القيادة السياسية من الإصلاحات السياسية هو أن الديمقراطية تفتح نوافذ متعددة من الانزلاقات السياسية والمزيد من التشرذم للوطن الأم الصين ، بالذات في ظل التعنت التايواني في العودة التلقائية إلى النظام السياسي الصيني ، إضافة إلى تصاعد المطالب الانفصالية من مرحلة لأخرى وبعض الحركات الروحية والدينية بين الفينة والأخرى.

ومن ثمة فإن الإبقاء على النظام السياسي مغلقا لأجل تحقيق الاستقرار تبقى عقبة أمام أية إصلاحات سياسية ، كما أن النظام السياسي الصيني يتسم بقمة المركزية والدكتاتورية المغلقة نسبيا ، المنطوية على الشيوعية الصارمة بيروقراطيا، والمتمثلة في غياب الديمقراطية وعدم احترام حقوق الإنسان والحريات الرئيسية[2].

أما أخطر معرقل للصعود الصيني فهو الفساد ، بحيث بات يسري بصورة كبيرة في الدولة الصينية ، بفعل الجشع والتطلع إلى النفعية والمصالح الخاصة ، ووجود ممارسات منحرفة نتيجة الافتقار الثقافي في ظل نظام قضائي يفتقر إلى الاستقلالية وعدم تنفيذ الأحكام ، وعدم تمتع الإعلام بالحرية الكاملة والاستقلال.

إن الفساد في الصين ليس ظاهرة فردية وإنما هو فساد مؤسساتي منظم، وقد عكست التقارير الدولية حجم هذا الفساد [3] ، حيث جاءت الصين ضمن الدول الأكثر فسادا.

وبالرغم من الإصلاحات الكبيرة في هذا القطاع إلا أنه مازال هناك عقبات نذكر منها:

- الحقوق غير مضمونة ومربوطة بقوانين من طرف الحزب الشيوعي السلطوي الشمولي.
- الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع محدودة.
- المؤسسات القضائية هشة وغير مستقلة [1].

1 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص 479 .

2 . المرجع نفسه ، ص 479 .

3 . بلحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 296.

2- العقبات العسكرية [2] :

أدركت الصين مبكرا أهمية تطوير قدراتها العسكرية وبموازاة إنفحتاها الاقتصادي الذي بدأته في أواخر العقد السابع من القرن العشرين ، إذ تحركت نحو بناء قدراتها العسكرية وإعادة فلسفة دورها من كيان إقليمي إلى قوة ذات مصالح و اهتمامات عالمية ، ومع ذلك فإنها تولي اهتماما للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية على حساب الجوانب العسكرية ، وهذا ما يجعل القدرات العسكرية للصين في الوقت الحاضر تتركز في إطار استراتيجي دفاعي نسبيا.

غير أن الدراسة المتأنية للقدرات الصينية في الوقت الحالي تدل على تخلف كبير في بعض المجالات، فلو أخذنا قدرات الصين في المناطق البحرية التي تشمل أكبر عدد من النقاط يمكن أن تكون مستقبلا موضوع نزاع بينها وبين الدول المجاورة.

إن القوات الجوية في منطقة بحر الصين الشرقي تعتمد على أنماط تقليدية وقديمة جدا من الطائرات ، حيث يعود معظمها إلى الأنماط التي ظهرت خلال الخمسينيات والستينيات ، كما أن طائراتها من طراز (ف 8-11) ، تتوازن مع مستوى الطائرات الأمريكية في فترة الستينيات.

كما أن سلاح الجو الياباني ولاسيما بعد إدخال طائرات (F2) تمثل قوة قادرة على مواجهة السلاح الجوي الصيني، ومن المعلوم أن الطائرات اليابانية مزودة بصواريخ " جو/ جو " تتفوق على المدى الذي تبلغه الطائرات الصينية ، إضافة إلى اعتماد الطائرات اليابانية على المساندة من قبل الإنذار المبكر (الأواكس).

فالصين ما تزال قوة لا تستطيع أن تجاري الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا ونوويا على الأقل في الوقت الحالي ، بالرغم من أن لديها قدرات ردع على صعيد آسيا فقط ، كما أن قدراتها العسكرية الحالية لا تزال تعاني الضعف في الجوانب التكنولوجية ، ولاسيما في قطاع

1 . المرجع نفسه ، ص 298 .

2 . نصيرة ملاح ، مرجع سابق ، ص 482-484.

تكنولوجيا الصناعة العسكرية ، فهي تفتقر للقدرة على القيام بعمل عسكري حاسم بعيدا عن أراضيها ، ولهذا تسعى إلى تعزيز علاقاتها بإسرائيل لتحديث سلاح الطيران بتكنولوجيا إسرائيلية في إطار صفقة كبيرة.

كما أن معظم الغواصات الصينية لا تستطيع إطلاق صواريخها إلا بعد أن تطفو على السطح ، كما تفتقد البحرية الصينية لوسائل الإنزال الضرورية والمتطورة.

بالرغم من أن الغواصات الصينية تحتل حاليا المرتبة الثالثة عالميا ، رغم أن أغلبها يبقى أقل تقدما تكنولوجيا، ورغم افتقار الصين للخبرة في مجال قتال الغواصات فإن غواصاتها المطورة محليا حديثا والمتمثلة في فئة "مينج 35" و"سونج39" تتميز بأنها أسرع وأكثر فعالية، كما أن غواصات "سونج 39" قادرة على إطلاق صواريخ حديثة مضادة للصواريخ تحت الماء. ومما سبق يتضح أن هناك فجوة في الصناعة والتكنولوجية العسكرية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ولو أن هناك أحيانا من المختصين من يقول: أن الفجوة ضئيلة ، لكن ليس بمقدور الصين تقليصها ولو في المدى المتوسط، فنقطة الضعف في الإمكانيات الصينية هي محدودية التكنولوجيا ، مما جعلها رهينة التكنولوجيا المرخصة بالرغم من ارتفاع تكاليفها.

ومن السابق لأوانه الحديث عن مكانة قطبية للصين في النظام الدولي بمؤهلات لم تصل بعد مستوى الكمال أو حتى موازاة نظرائها.

وفي هذا السياق يقول "بول كينيدي" في كتابه: "صعود وسقوط القوى العظمى" أن عصرنة السلاح يدخل في إطار المنافسة الدولية، بالإضافة إلى توفر الشروط الاجتماعية والحاجة إلى توفر القنوات والمؤسسات المنتجة لما لها من أهمية، وبالنسبة للصين (في تلك الفترة) كانت في فترة عصيبة وتشهد تدخل الحكام في استراتيجية الدولة الذي يبدو مهما... لكن على الأقل كانت لديهم نظرة بعيدة ومتناسقة عكس موسكو وواشنطن وطوكيو وبدون ذكر أوروبا الغربية.

كما أن التعويل على القوة العسكرية للاضطلاع بمهام عالمية تتطلب موارد اقتصادية (متنامية ولها القابلية للتجديد) قادرة على تأمينها ، وهي المعضلة التي واجهت الاتحاد السوفياتي سابقا وقادت إلى تراجعه.

3 – العراقيل الاقتصادية :

كما أشرنا في العراقيل الاقتصادية ، فإن النمو السريع للاقتصاد الصيني ، يجعل من المجتمع الصيني ينتقل من كونه مبني على المساواة ، إلى مجتمع ينتقل بسرعة إلى أكثر المجتمعات من حيث عدم المساواة ، بين الأقاليم الشاطئية والداخلية والمناطق الحضارية والريفية، وبين المناطق التي تدخل في نطاق الاقتصاد الرسمي ومناطق الاقتصاد غير رسمي ، يخلق هذا توترات بين العمال المهاجرين، وسكان المدن المحليين، وهو الأمر الذي يهدد التلاحم الاجتماعي [1].

كل ذلك يؤثر على القطاع الاقتصادي فمنذ الإصلاحات لايوجد احترام القانون التجاري، قانون المنافسة ، قانون البيئة ، بعد دخول الصين إلى المنظمة العالمية للتجارية سنة 2001 بدأت تتحسن هذه القوانين ، لكن تعتبر الصين متأخرة بالمقارنة مع الدول الغربية الأخرى.

كما تبرز مشكلة هجرة الأدمغة ، حيث أن 30 بالمائة من الطلاب الموهوبون في الصين في الجامعات الخاصة يذهبون إلى الخارج ، لإكمال الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أنه بين سنة 1978 إلى 1999 بلغت نسبة العودة من الولايات المتحدة الأمريكية 14,1 فقط، كما أن دراسة للمؤسسة القومية للعلوم الأمريكية في أواخر التسعينات وجدت أن 88 بالمائة من الطلاب الصينيين الدارسين في الهندسة يخططون للبقاء خارج الصين ، وهذا ما يعتبر خسارة رأس المال البشري المؤهل[2].

1 . بلحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 294.

2 . المرجع نفسه ، ص 298.

ومن هنا نجد أن العراقيل الاجتماعية تبدو أن لها تأثير حاسم في صعود الصين ، فمن الفساد الذي وصل إلى أعلى هرم السلطة وعدم المساواة ، ثم عدم استقلال القضاء ، هجرة الأدمغة، ووجود حركات انفصالية مدعمة خارجيا، كلها عراقيل مؤثرة على الصين في القرن الواحد والعشرين [1].

بالإضافة إلى الاستهلاك الواسع في الطاقة والموارد الأولية ، خاصة مع اضطراب البيئة الإقليمية والبيئة الدولية ، كون الصين تعتمد أساسا على آسيا الوسطى ، الشرق الأوسط وإفريقيا في سد احتياجاتها للطاقة وهذه المناطق بالذات تعد من أكبر مناطق التوتر في العالم والتنافس الدولي .

كما يشهد الاقتصاد الصيني وضعا غير بعيد عن التأزم ، خاصة أنه مازال يعتمد كثيرا على القطاع العام ومحدودية دور القطاع الخاص ، فهناك 118 ألف مؤسسة قطاع عام في الصين قد تعرضت إلى النقد المتواصل بسبب خسائرها المتواصلة في مجال الأعمال الأمر الذي أدى إلى إعادة هيكلة تلك المؤسسات ، وفقدان أكثر من عشرة مليون عامل وظيفته جراء إعادة الهيكلة عام 1996، وهو ما جعل هذه الشركات تشكل عبئا ماليا كبيرا على الاقتصاد الصيني. كما تواجه البيئة التجارية للصادرات الصينية تحديدات قاسية ، فمع الصعود الاقتصادي والتجاري للصين بات أكثر تعقيدا ، حيث يطبق مبدأ الحمائية التجارية ضد الصين بكل عنف. ومنذ 2012 أطلقت أمريكا والاتحاد الأوروبي وأستراليا وغيرها من الاقتصادات المتقدمة جملة من التحقيقات للمكافحة المزدوجة اتجاه الصادرات الصينية كما واصلت أمريكا الضغط على أسعار صرف اليوان ، بالإضافة إلى إنشاء وكالات إنفاذ قوانين تجارية دولية جديدة ، كما قامت أمريكا وأوروبا أيضا بتحدي سياسة ائتمان الصادرات الصينية وتشويه سمعة الاستثمار الأجنبي الصيني[2].

1 . بلحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 298.

2 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص 481.

كما أن الصين تواجه سلسلة من الضغوط الناجمة عن النمو السكاني المرتفع والذي يتوافق مع تقلص القطاع الزراعي ، فعدد السكان الكبير يفرض على الحكومة الصينية تأمين إطعام ربع سكان العالم، ولاسيما أن الحبوب وخاصة من الأرز يعد الطعام الرئيسي المفضل للسكان.

4- المعيقات الاجتماعية [1]:

تعد المعيقات الاجتماعية من أكبر مهددات استمرار النهضة والصعود الصيني وذلك لخطورتها وارتباطها بالشعب الصيني.

إن المجتمع الصيني الحالي لو نقارنه بالمجتمع الصيني في عهد " ماوتسيتونج" نجد أنه متفاوت ، خصوصا بين المناطق الداخلية والساحلية ، لقد ولى عهد المجتمع المتجانس ، الذي كان مبني على المساواة ، كانت السياسة مبنية على التوزيع المتساوي للدخل ، في الزمن الليبرالي ظهرت المنافسة والاستقطاب ، هذه المنافسة تحتاج القوة ، الديناميكية والارتباط بالواقع فكان الشباب هم الأغنياء ، لكن كان المسنون والنساء الفئات الأكثر فقرا ، كل هذا يولد عدم الانسجام الاجتماعي.

التحولات الاقتصادية في الصين اليوم عامل نتج عنه عدم المساواة ، التي أدت بدورها إلى اضطرابات متصاعدة ، وفقا لتقديرات وزارة الأمن العام الصينية ، فقد شهد عام 2005 نحو 84 ألف إضراب كبير يضم 15 شخص فما فوق شاركوا في الاضطراب الواحد ، شارك فيها نحو 367 مليون صيني ، بينما كان عدد تلك الاضطرابات 8700 اضطراب سنة 1993 ، في سنة 1998 زادت الاضطرابات في الصين بنسبة 68% مقارنة بالسنة التي قبلها.

وبهذا فالفقر النسبي في الصين زاد مند منتصف الثمانينات ، نظرا لأن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للقسم الفقير من السكان ، كانت أقل بكثير بالفئات

1 . بلحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 295 .

الأخرى، وهو ما زاد من درجة عدم المساواة ، فمعامل جيني* – الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، حيث يشير الصفر إلى المساواة التامة في حين يشير الواحد على عدم المساواة التامة– . قد زاد في الصين من 28 في عام 1981 إلى 382 في عام 1988.

وعليه فالحزب الشيوعي الصيني بدأ معاناة من أزمة الشرعية السياسية نتيجة التحول نحو اقتصاد السوق– دون الديمقراطية– فضلا عن احتمالات التفكك القومي لبعض الأقاليم الصينية التي بدأت تطالب بالانفصال ، كل ذلك يعتبر محددات رئيسية في صياغة الدور والمكانة القطبية الصينية، لذا فإن الصين إذا ما أرادت تعزيز مكانتها في النظام الدولي، فعليها أن تخفف من وطأة سطوة نظامها السياسي.

يضاف إلى ذلك التنوع الإثني لما يمثله من تهديد للتكامل الإقليمي ، فرغم أن الصين تبلغ نسبة عرقية "الهان" فيها 91,1 بالمائة ، إلا أنها تضم أقليات عرقية دائما تشكل عامل اضطراب وطموح انفصالي ، خاصة أن هذه الأقليات متصلة بالخارج ولها منافذ حدودية وتنتشر في مساحات واسعة مثل أقلية "اليوغور" في إقليم "سينكيانج" والأقلية " البوذية في " التبت "، وهذه المناطق دائما تتحرك في فترة الاضطرابات ، يضاف إلى الاختلافات العرقية التدهور الاقتصادي لهذه المناطق الداخلية.

حسب منظمة الشفافية الدولية، احتلت الصين مركزا متأخرا في تصنيف البنك الدولي للدول ، وفقا لمؤشر "حكم القانون" جاءت الصين المركز 73 من إجمالي 180 دولة.

طبقا لتقديرات " هيونجانج" أستاذ الاقتصاد بجامعة " شينجوا" في بكين فقد سبب الفساد في الفترة من 1999إلى 2001 في خسائر اقتصادية بلغت 1293 مليار "يوان "أي ما يعادل 13,2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للصين، وكان قطاع الخدمات المالية الأكثر تضررا بسبب الفساد.

كما أن وجود ممارسات منحرفة مثل دفع الرشاوى من قبل الشركات المقلدة للصناعات الأجنبية داخل الصين، والتي تدفع أموال للمسؤولين المفترض منهم مراقبة المخالفات وتنفيذ القانون، لذلك فإن المؤشر العالمي لدافعي الرشوة *BPI يضع الصين في المركز الثاني

على سلم أعلى الدول التي تدفع الرشاوي من بين 21 دولة شملها الإحصاء، وتأتي تايوانفي المركز الثالث وهونج كونج في المركز السادس.

ما هو خطير أن كوادر الحزب الشيوعي يتحولون إلى طبقة برجوازية، وهو ما يشجع الفساد، يشير البرفيسور "تشينج" من جامعة "هاملتون" بأنه في عام 2004 كان حوالي 34 بالمائة من المشاريع الخاصة أصحابها أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني.

ويعتبر هذا تغير كبير في قيم النظام السياسي الصيني المؤسس سنة 1949، أين كان الحزب الشيوعي في فترة "ماوتسيتونج" هو المثل والقدوة للشعب الصيني، يحمل منطق ثوري، لا يهتم بالمادي من الأمور، لكن اليوم أصبح أعضاءه بعيدين عن الفلسفة الأولى التي أسس عليها هذا الحزب .

كما يمتد الفساد إلى قطاع العدالة، فهو غير مستقل وتنقص كفاءة المحاكم بدرجة كبيرة سواء من ناحية القوانين، أو الجانب البشري وحتى بعد خروج القرار من العدالة فإن الأجهزة الإدارية والحكومة لا تطبق قرارات العدالة إلا بانتقائية.

أما نظام الرعاية الصحية ليس جيد، ففي مقارنة موسعة كان أداء نظام الرعاية الصحية في الصين قبل عام 1980 أفضل من أنظمة الرعاية الصحية في البلدان الأخرى.

وانخفض عام 1980 على نحو كبير، وصنفته عام 1999 منظمة الصحة العالمية في المرتبة 144 عالميا ، حيث أتت بعد كثير من أفقر البلدان الإفريقية، وبالعودة إلى الستينيات قضت الصين عمليا على الأمراض القديمة مثل: الجذري، الكوليرا والسل، والآن تعود هذه الأمراض للظهور وتحصي الصين 1.4 مليون حالة سل في عام 2004 جعلا منها السبب الرئيسي المؤدي للموت.

كما أن عامل السن يؤثر على نظام الرعاية الصحية، حيث أن الصين تتجه ديموغرافيا وبسرعة نحو مرحلة ستؤثر على المعاشات ونظام الرعاية الصحية ، ففي عام 2001 كان 10 بالمائة كان عمرهم 65 سنة و من المتوقع عام 2030 أن يصل إلى 25 بالمائة، ومن هنا ستكون خدمات الرعاية الصحية ذات تكاليف عالية، في " شنغهاي " طفل واحد والداه

هما أيضا من عائلة الطفل الواحد، غدا ستكون عند هذه الأسرة ستة أشخاص معتمدون عليه، الوالدان وأربعة أجداد، وخاصة مع تحسن مستوى الحياة والمعدل العمري للسكان.

5- التحديات الخارجية [1]:

تعاني الصين جملة من التحديات الخارجية سواء على الدول الإقليمية المجاورة لها أو مع القوى الكبرى جعلت من طموح القطب الدولي للصين يتأجل لعقود أجلة ، بالرغم من الصين تحولت إلى قوة اقتصادية لا يستهان بها، وأصبحت في مقام منافس قوي للاقتصاد الأمريكي إلى جانب الاقتصاد الروسي حسب تصريح للرئيس الأمريكي "دونالد ترامبد" في ديسمبر 2017 مفاده : " أن من شأن هذا التوافق الروسي الصيني يسعيان إلى التأثير في التوازنات الدولية"، لكن تبقى بعض الرهانات الخارجية والإقليمية تحاصر النفوذ الصيني وتحول دون تحولها إلى قطب دولي ، ومن هذه التحديات تذكر :

* قضية "تايوان" التي بقيت معلقة ولم يتم الفصل فيها على غرار مسألة مكاوو هونغ كونغ لدور اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في هذه القضية.

* التمدد العسكري الأمريكي في آسيا، والمحيط الهادي، وفي عدد من المواقع الحساسة مثل: اليابان، بحر الصين، جمهوريات آسيا الوسطى، أفغانستان وهو نوع من الاحتواء غير المعلن للنفوذ الصيني ومحاصرته.

* كما أن الصين حديثة في الشؤون الدولية، فظهورها كقوة اقتصادية تحلى منذ الثمانينيات من القرن الماضي، كما أنها تفتقد إلى تقاليد دبلوماسية راسخة سواء في علاقاتها مع الدول أو في إطار المنظمات الدولية لا الو على المستوى الشعبي.

1 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص 485 و ص 487 .

-* الفصل الثالث *-

- البنية الثقافية الصينية والسيناريوهات المستقبلية لعلاقتها بالعولمة الثقافية -

المبحث الأول : البنية الثقافية الصينية وأهم ملامحها

المطلب الأول: دور المتغير الثقافي في نهضة و صعود الصين.

إن الاعتزاز بماضي الصين جلي اليوم من كل أفراد المجتمع ، وهي نقطة تتفق عليها جميع الرؤى ، سواء كانت متقمصة ثقافة لبرالية غربية أو شيوعية أو أي ثقافة، لكن الاعتزاز بثقافة الماضي أمر مجمع عليه بالمعنى نفسه أيضا، يمكن فهم مصطلح "الحضارة الاشتراكية "، التي يروج لها الحزب (الشيوعي الصيني)، على أنها ثقافة أخلاقية " كونفوشيوسية " أكثر مما هي ماركسية[1].

إن فهم دور المتغيرات الثقافية في نهضة و صعود الصين، و كيف تشكل دافعا له، عبر تحليل مستقبل ذلك الصعود ، أين يتم التركيز على نظرية الدولة عند " ابن خلدون " و مقاربة "هنتنجتون" لصراع الحضارات ومقاربة القوة الناعمة " لجوزيف ناي" وبناء عليه نقوم باستعراض آراء مختلف النظريات المفسرة للنهضة الصينية كما يلي.

(01)- النظرية النقدية [2]:

رغم أن النظرية النقدية تم صياغتها من طرف مدرسة "فرنكفورت" سنة 1937كتشكيلة فكرية مأخوذة من أفكار " إمانويل كانط " ، " فريدريك هيجل " ، " كارل ماركس " ، " فريدريك نتشه"، " ماكس فيبر" ، " لوكاس قرامشي " ، فقد تم ذلك من طرف مفكرين : "ماكس هوركهايمر "، " تيودور أدرنو " ، " يرجن هبرماس "و هي نظرية شاملة نظرا لمصادرها المتناقضة.

تعتبر النظرية النقدية تحليلا متكاملا للحقيقة الاجتماعية ، تفسر الحقيقة الاجتماعية وتستنتج النماذج و التخطيط الإدراكي، وصور كبيرة و التي تمكن الحكومات و المؤسسات من الفهم الشامل، و بهذا فالنظرية النقدية تزودنا بصورة كبيرة عن الحركات الاجتماعية الدولية ، المنظمات غير الحكومية ، أشكال جديدة للمواطنة ، المؤسسات فوق قومية ، تفسيرات غير مادية للسلوك المحلي و الدولي ، بالتالي يمكن أن تكون النظرية النقدية مقدمة لبناء نظري جديد في العلاقات الدولية.

---

1 . بلحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 287.

2 . المرجع نفسه ، ص 38-40 .

وهو المنطلق الذي طرحته نظرية ما بعد الحداثة ، فهي تتحدث عن فترة زوال نماذج نظرية كانت توصف بأنها مسلمات.

وأول ظهور لمصلح ما بعد حداثة ، كان في عام 1995حيث وصفت جريدة "نيويورك تايمز "النزاع في البوسنة بأنه نزاع ما بعد حداثي ، في هذا النزاع لم يكن هناك تمييز بين الناسو الجيوش كانت الدول تستعمل تقنية عالية مستعملة ، لم يكن هناك الولاء الوطني بل الولاء عرقي وديني ، جنود حفظ السلام ، التابعيين للأمم المتحدة ، دور الإعلام الدولي في تلك الحرب، اعتبرت بأنها فشل لنموذج الحداثة ، الذي بشر بنهاية التاريخ وسيادة الليبرالية، وهنا برز التحليل النقدي الما بعد حداثي.

لكن النظرة المعيارية و دراسة القيم الآسيوية حاليا تتميز بثلاث خصائص محورية هي : الدراسة العلمية المحدودة و المبنية على نماذج غير آسيوية ، غلبت الدراسات الانطباعية والمصلحية البحث في القيم الآسيوية موجه و يرمي إلى التشكيك والتمييز.

ومن هذا المنطلق جاءت النظرية المعيارية وركزت على النقد الأخلاقي للنظام الدولي وخاصة أعمال " جون رولز " حول العدالة ، ليس العدالة المادية ولكن العدالة وفق منطلق الهوية ويكون بالاعتراف بالهويات الأخرى والأعراق المختلفة وهنا أصبح الحديث عن العدالة انطلاقا من التنمية وليس من النمو ، فهذا الأخير يحمل معاني مادية اقتصادية ، أما التنمية فهي تحمل معاني مادية و غير مادية مثل العدالة.

وعليه فالثقافة الصينية تملك هذا المقوم الخاص بالنهضة وهو ما لم تتمكن النظريات الغربية الأنجلوسكسونية من تفسيره و فهمه.

وهنا يعتقد "برتراند بادي "أنه لا يمكن أن نعتمد مفاهيم دقيقة للثقافة أو تحديد عناصرها ومستويات التحليل ، بل كل ذلك نسبي يرجع لطبيعة كل أمة ومسارها التاريخي و تفاعل عناصرها الثقافية.

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن مشروع الصين للظهور كقوة إقليمية وعالمية استند دائما إلى ضمانة ثقافية تقوم على العرق "الهاني "و التراث "الكونفوشيوسي "و لغة "الماندرين" ، التي

يستخدمها أكثر من 70%من الشعب، و لقد لعبت هذه الضمانة الثقافية دورها الفعال في نهضة الصين ، بسبب أن جوهرها يكمن في التركيز على الجانب العملي، بضبط منظومة السلوك التي تجعل من الإنسان كائنا حضاريا، و بخلق نظام متماسك يجمع الطبيعة و المجتمع و الإنسان في وحدة واحدة منسجمة و بنوع من الانضباط الحضاري الكوني.

ويعتبر « قونغ » الذي يُسمى "كنفوشيوس "المرجعية في القيم و الأخلاق الصينية وقد قال عن مذهبه أنه : « مجمل لكافة القيم الدينية و الفلسفية والأدبية والعلمية والسياسية للصين ولا تكاد تجد شيئا في الحياة اليومية الصينية لم يتأثر بطريقة أو بأخرى بالكونفوشيوسية بالرغم من ظهور العديد من الأفكار المناهضة و المنافسة للكونفوشيوسية».

02- نظرية الدولة عند "إبن خلدون " [1]:

يعتقد " إبن خلدون " أن الدولة القوية هي الدولة المرتبطة بتراثها و حضارتها (المرجعية) الأصيلة ، وذلك أن للمتغيرات الثقافية دور مهم في نهضة أمة أو حضارة و تحولها من حياة البداوة إلى الحضارة.

ويلتقي " إبن خلدون " مع " كونفوشيوس " في نقطة أخرى وهي مسألة التربية والتعليم ، فلا سبيل إلى السعادة إلا عن طريق نشر العلم، لأن إنتشاره يؤدي بنا إلى فهم حقائق الأمور، فيدرك كل فرد مركزه الاجتماعي وحقه في الحياة.

ومن هنا فإن النظرة التصالحية بين الفكر الكونفوشيوسي والنظام السياسي الصيني، جعل الصين تلقى قبولا في محيطها الإقليمي، ويتم تحقيق تنمية اقتصادية شرق آسيوية ، وهذا يزيل الخطر الصيني حول تصدير الشيوعية نحو هذه البلدان خاصة أن التراث الكونفوشيوسي لم يحارب في دول جنوب شرق آسيا [2].

ومن أبرز مظاهر البعد العملي في الثقافة الصينية أن الحكمة الصينية عالجت بصفة شمولية أغلب الجوانب التي تحكم المجتمع و علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقات الشعب

1 . عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص 192.

2 . بلحربي عومار ، مرجع سابق، ص 42 .

بالسلطة ، مما يخلق بيئة متماسكة مستقرة تحكمها القيم العليا، ولم يعرف العالم « حضارة حافظت على نقاء شخصيتها وهويتها مثل الحضارة الصينية وإذا كانت الحضارات التي حولها في معظمها مزيج من تفاعلات مختلفة متناقضة فإن الحضارة الصينية كانت متجانسة ومنصهرة في وحدة واحدة ».

وبالرغم من ظهور العديد من الأفكار المناهضة والمنافسة للكونفوشيوسية، إلا أن هذه الأخيرة ظلت الركيزة الأساسية للثقافة الصينية التقليدية ويرجع السبب في ذلك إلى:

– التأييد الملكي (النظام الحاكم) لها .

– قدرة المذهب الكونفوشيوسي على استيعاب المذاهب الفكرية القيمة في الثقافة الصينية فينطلق هيكل مفاهيمه.

– تجسيد مضمون الكونفوشيوسية الفكري للخصوصية الصينية بصفة مركزة ، ويظهر ذلك من خلال جوانب أهمها:

– إقامة النظام الكامل لمعايير المبادئ الأخلاقية والفضيلة (سلطة الأخلاق في المجتمع أكثر فغالية دوما من القانون ، وقد حدد " كونفوشيوس " أربع فضائل أساسية هي: الولاء ، احترام الوالدين، وكبار السن، والعدالة. و يقول " كونفوشيوس "«إذا استخدمنا الأوامر للتوصل إلى الحقيقة (الطريق العظيم) والعقوبات لفرض النظام، فإن عامة الشعب لا تعرف الحياء والخجل ولكن نستخدم الأخلاق للحصول على الطريق العظيم وآداب المجتمع من أجل أن يعم النظام، وذلك حتى يعرف الناس الحياء و السلوك الحسن ».

– قدرة المذهب الكونفوشيوسي على تقوية مشاعر الدولة الموحدة [1].

1 . عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص 193 .

3- مقاربة "القوة الناعمة " لجوزيف ناي " [1]:

قدم "جوزيف ناي Joseph Nye" مفهوم القوة الناعمة كحل للولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال قوتها الغير مادية في فترة تراجعها، لإنعاش قوتها وإطالة. قيادتها في السياسة العالمية، لكن كان المثال الأحسن بالنسبة لهذا المنظر هو الصين التي يزيد قبولها كقائد وقوة مركزية في آسيا ، خاصة عندما ندرس علاقات الصين الخارجية في القرن الحالي.

فالقوة الناعمة عموما هي القدرة على الحصول على مكانتك في السياسة العالمية بدون إكراه ، رغم أن التمييز بين القوة الناعمة والصلبة في واقع العلاقات الدولية صعب

حسب "Joseph Nye " فالانتشار و التأثير الثقافي و الإيديولوجي و الهيمنة على المؤسسات الدولية و السيطرة على المعايير و المبادئ يدعم السياسة المادية.

هذه المتغيرات المختلفة في الثقافة الصينية هي ما يسميها "جوزيف ناي Joseph Nye" بالقوة الناعمة "، فبحسبه فالسياسة الخارجية للدولة ، لا يمكن تحقيقها بواسطة استعمال القوة العسكرية المادية وحدها أو القوة الاقتصادية ، وإنما يمكن الوصول إليها من خلال استخدام عناصر القوة الناعمة مثل الجاذبية التي تتمتع بها ثقافة وأفكار و مؤسسات الدولة.

وبداية هذه القوة الناعمة بالنسبة للصين حسب "Joseph Nye" تكون بالمحيط الإقليمي فهناك تقارب إيديولوجي ثقافي ، وهو ما يدعم الجهود الصينية لكسب المزيد من الأصدقاء والتأثير في اتجاهات الرأي العام داخل المنطقة الآسيوية القريبة منها ، خاصة أن المنطقة تدخل ضمن الثقافة الآسيوية عموما ذات الطابع الصيني.

اليوم تصاغ نزعة قومية للصين موجهة برؤية العالم لدى النخبة و المجتمع ، لكن كثير من الدراسات تشكك في كون الصين دولة قومية بالمعنى الغربي المؤسس في العصر الحديث ، بل الصين حضارة وفي ذلك لاحظ " لوسيان باي " بدقة " الصين حضارة تدعي أنها دولة " والوعي القومي في الصين اليوم يستمد من الماضي ويعد بمستقبل تستعيد فيه الصين مجد ومكانة الماضي ، وهذا ما يطلق عليه " ألين وايتينج " القومية التوكيدية.

1 . بحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 40 -41 -287

المطلب الثاني : البنية الثقافية الصينية.

تعد الثقافة الصينية من أعرق الثقافات العالمية ، التي سجل لها التاريخ عدة إنجازات حضارية و لدراسة الثقافة العريقة للمجتمع الصيني ، لا بد من التعرف على بنية الثقافة الصينية والتي تتشكل من ثلاثة أسس هي:

أ- الثقافة الكونفوشية :

وتمحورت أفكار " كونفوشيوس " حول أساسيات الحكم و هي:

1- مبادئ حول فلسفة الحكم و أسسه : يلتزم الحاكم بحدود عمله ولا يتحدث إلا بما يحق و بتطبيق النظام و اللوائح بكل إخلاص و تفاني، و يحرص على الاهتمام بالعلم للجميع ، كما يهتم الحاكم بثلاثة أسس هي:

غذاء وفير ، جيش قوي و ثقة بينه و بين المحكومين.

2- كيفية الوصول للحكم : أكد كونفوشيوس على المنافسة الشريفة بدلا من التنافس القائم على العنف من خلال الانقلابات الدموية.

3- خصال الحكام بحسب كونفوشيوس : أن يكون حاكما عادلا و يتوفر على جملة من الصفات المهمة كالشجاعة و النزاهة و الإخلاص، و إدراك أهمية و خطورة الأعباء الملقاة عليه[1].

أي أنه يمكن القول أن العلاقات عند " كونفوشيوس " تسير في اتجاهين ، ترتب حقوقا وتلزم بواجبات.

وبالنسبة لعلاقة الحاكم بالمجتمع فقد وضع كونفوشيوس عددا من المهام التي يناط بالحاكم تنفيذها ، كأن يتحلى بالأخلاق ، أن يحترم الأفراد الجديرين باحترامه ، أن يتودد إلى من تربطهم صلة قربى به ، أن يحمى الشعب من الفقر، و قد اقترح " كونفوشيوس " أن يخفض الحاكم الضرائب و يساعد الأفراد على النهوض بأوضاعهم فالفقر يولد الجريمة و من ثمة الخروج عن النظام و الاستقرار ، أن يعطف على رعايا الدول الأخرى المقيمين في دولته.

1 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص 173 .

وعند " كونفوشيوس " الأخلاق إذا وصلت إلى حد الكمال لدى الأفراد و الحاكم قامت مقام القانون، و لعل هذا سبب أن يمقت " الكونفوشيون " التشريعات و القوة كأساس للحكم السياسي ، فهم يرون أن تهذيب أخلاق الناس عن طريقة التعليم يجعلنا نستغني عن القوة و عن القانون والتشريعات و القضاء [1].

ب- الثقافة الماركسية :

بعد نجاح الثورة الشيوعية في الصين عام 1949 ، تحت قيادة الزعيم الصيني " ماوتسيتونغ " سعى هذا الأخير إلى نشر الثقافة الماركسية ، باعتبارها مكونا ثقافيا متجذرا لدى الصينيين.

إن الوعاء الثقافي الصيني [2] التقليدي يشتمل على مزيج من العناصر الثقافية المتباينة من تلك المتمثلة في ثنائية لاوتسي / كونفوشيوس ، حيث تصبح الميتافيزيقا هي الأساس الذي يمكن الإستناد إليه لفهم الوجود الإنساني عند لاوتسي و تبريره ، بينما يرى كونفوشيوس أن لدى الإنسانية الكثير من المشكلات على الأرض و عليها أن تحلها قبل أن تفكر في السماء ، وصولاً إلى المرحلة المعاصرة المتمثلة في ثنائية " صن يات سن " (بمبادئه الثلاثة) ، مقابل " ماو تسي تونج " (بماركسيته).

لقد شعر " ماو تسي تونغ " أن هناك ثقافة عالمية تسعى لتطويق البنية الثقافية التي أسسها خلال الثورة ، فشن ثورته الثقافية التي أغلق خلالها الجامعات لمدة عقد كامل تقريباً ، استدعى كل سفرائه من الخارج لتزويدهم بالتوجهات الثقافية الجديدة التي يجب أن يلتزموا بها عند عودتهم إلى مراكز أعمالهم ، وأرسل معظم المثقفين إلى الحقول ليحول دون تكون طبقة منهم، غير أن " ماو " أدرك فيما بعد الهوة الكبيرة بين أحلام الفيلسوف وتعقيدات الواقع ، فبدأ بإرسال الطلاب إلى الخارج ليتعلموا لغات أجنبية ، نظرا لأن اللغة الصينية كانت تشكل عائقا أما التحديث.

1 . سالم حسين ، مرجع سابق ، ص 61 .

2 . وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 15.

ففي حزيران/ يونيو 1997 أعلن الحزب عن خطط لبناء مئة مركز تعليم " وطني " لتثقيف الأفراد عن "الأمجاد الحضارية الصينية " ، كما تبنت اللجنة العلمية التقنية مشروعاً للبحث في عهد " الهسيا ".

إن ذلك يعني من الناحية الثقافية محاولة نبش التراث و استحضار التاريخ الصيني لبلورة مشروع ثقافي يشكل قاعدة لرسم صورة قومية تجسد هذه الشخصية ، وبالتالي التحول من البحث عن الروابط بين الطبقة العاملة و طبقة الفلاحين في المجتمع الصيني ومثيلاتها في المجتمعات الأخرى إلى خلق الوعي لدى أمة ذات مواصفات اجتماعية ثقافية متميزة ، أي التحول من المعيار الطبقي إلى المعيار الثقافي القومي [1].

ترجع تقديرات عديدة استقرار نظم الحكم السلطوية في آسيا إلى تلاقيها مع أنماط سلطوية في وحدات غير حكومية مثل الأسرة و المدارس و دور العبادة.

كما أن انتشار المعاهد الكونفوشيوسية اليوم يعتبر ظاهرة لها أهداف كبيرة و بعيدة المدى:

- تطوير اللغة الصينية و جعلها عالمية.
- خلق استقرار سياسي لمواجهة الصدمات الثقافية الغربية.
- خلق علاقات مع الشتات الصيني في الخارج.
- تطوير البعثات العلمية مع الخارج.
- الاستفادة من الديناميكية و القوة الاقتصادية للشتات الصيني في الخارج ، إنه الباب نحو الهيمنة الثقافية الإقليمية.

نجد من ناحية الواقع اليوم في شرق آسيا وبعد عملية الإصلاح في الصين ، أن الثقافة الكونفوشيوسية متجذرة في تلك المجتمعات ، رغم الحروب الثقافية الرسمية التي عانت منها هذه الثقافة بعد التراجع الصيني والصعود الغربي الليبرالي الفرداني الاستعماري [2].

1 . وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 14 .

2 . بلحربي عومار ، مرجع سابق ، ص 206.

ج – الثقافة الليبرالية المعاصرة:

مرت الصين خلال تاريخها الطويل بمراحل عدة في إطار علاقتها بالغرب وتعد حرب الأفيون الصينية الإنجليزية التي وقعت أحداثها عام 1840 بداية التاريخ الصيني الحديث حيث كانت من العوامل التي ساعدت على نقل الصين الى عصر التحديث وبعدها لما يقرب من (150 عاما) فقد دخلت الصين في إطار مراحل عدة من مراحل قبول الحضارة الغربية ، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 ، إتجهت الصين إلى التحديث وهي العملية التي أثرت تدريجيا على قيم واتجاهات و سلوكيات الأفراد و مرت بمرحلتين ، المرحلة الأولى سميت مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي من 1949 – 1978، و هي فترة التطبيق الاشتراكي، و التخطيط المركزي ، أما المرحلة الثانية فقد عرفت مرحلة الإصلاح الاقتصادي وبدأت تمارس من خلالها بعض المؤثرات الغربية آثارها على المجتمع و الدولة[1].

و هو ما ساهم في ترسيخ بعض أفكار الثقافة الليبرالية لدى فئة من الصينيين ، خاصة في المجال الاقتصادي.

المطلب الثالث : أهم ملامح الثقافة السياسية الصينية.

تشتمل الثقافة السياسية الصينية على عدة ملامح من أهمها ما يلي [2] :

1- البرجماتية (الواقعية):

و هي صفة قديمة اتصف بها الصينيون و تعني سرعة تكيفهم مع الأوضاع و لعل أبرز الأدلة على ذلك أن الصين – عندما اعتنقت الفكر الماركسي – لم تقبله كما هو و لم تستطع أن ترفضه فقد فرضه عليها واقعها كما سلفت الإشارة – فقامت بإدخال العديد من التعديلات حتى يتناسب مع طبيعة مجتمعها و طبيعة الانقسامات التاريخية الموجودة فيه ، حتى أصبح هناك ما عرف بالنموذج الاشتراكي الصيني الذي عملت الصين على نشره في مواجهة النموذج الاشتراكي السوفياتي.

1 . سالم حسين ، مرجع سابق ، ص 126.

2 . سالم حسين ، مرجع سابق ، ص 63-64 .

وبرغم حدة الخلاف الأيديولوجي ما بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد دعت المصلحة الصينية التي تقاربهما في 1971- 1972 و يعد ذلك ملمحا لواقعية الصين في التعامل مع الأحداث و هو ما أسفر عنه احتلال الصين لموقعها في مجلس الأمن و الجمعية العامة للأمم المتحدة و كذلك يعود الفضل للواقعية الصينية في التركيز منذ بداية الثمانينات على الإصلاح الاقتصادي ، فإدخال تعديلات هامة على الاقتصاد وجدها البعض تتعارض مع المبادئ الاشتراكية فكان رد " دينغشياوبنغ " أن الاقتصاد أهم من الايدلوجيا ، أي أن مصلحة الصين تأتي أولا و هذه المرونة في التعامل مع الواقع ما كانت لتظهر في الفكر الاشتراكي الصيني لولا أنه طعم بيسر المبادئ الكونفوشيوسيه.

2- التخطيط المستقبلي.

بمعنى الاهتمام بالأهداف بعيدة المدى التي تتحقق مستقبليا و قد فسر البعض ذلك على أنه إحدى السمات التي تشترك فيها شعوب الأنهار ، التي كان تخطيطها للزراعة يستلزم منها رؤية تتخطى الواقع و تحاول أن تستشرف المستقبل و تقيم له الحسابات.

كما فسر البعض بعمق و طول التاريخ الصيني الذي تعلم منه الصينيون أن الفترات القصيرة لا شأن لها في حياة الشعوب. و على أساس من هذه الخصيصة استطاع " ماوتسي تونج " أن يرفع شعارات و أحلاما يقبلها المجتمع دون أن يكون مطالبا بتحقيقها في المدى القريب أو المتوسط.

3- طاعة السلطة.

بالعودة لتعاليم " كونفوشيوس " الذي رأى ضرورة طاعة الحاكم طالما أنه يقوم بمهامه أي أن طاعة الحاكم ليست مطلقة بل هي رهن قيام الحاكم بواجبه.

ولذلك يلاحظ على الصينيين استعدادهم لتحمل قدر من أخطاء السلطة إذا كانت هذه السلطة تنتصر للصين خارجيا مثلا و تحقق بعض مطامحها دوليا أو أن هذه السلطة قامت ببعض السلبيات في طريقها للإصلاح.

أما إذا شعر الشعب أن هذه السلطة ضلت طريقها لتحقيق خير و رفاهية الأفراد يثور وهنا إشارة واجبة لأحداث عام1989 حيث تجمع الطلبة مطالبين بوضع حد للفساد الحكومي وضمان

مساحة أكبر من الحرية السياسية – هذا يؤكد أن الثقافة الصينية ليست ثقافة خنوع أو استسلام كما وصفها البعض.

4- الجماعة :

ويعني أن المجتمع في الفكر الصيني يأتي قبل الفرد ، و منطقهم في ذلك أن الفرد يحقق ذاته ويرتقي بنفسه و ينتج داخل الجماعة و بتعبير كونفوشيوس : أن الجماعة هي التي تمنح الفرد ملامحه و يعود فضل النجاح في كثير من مناحي الاقتصاد لهذه القيمة فقد اتخذ منها أساسا لما عرف بالإنتاج الجماعي.

المطلب الرابع: طبيعة وتقييم الثقافة السياسية الصينية.

بالرغم من الشعارات البراقة للسياسة الثقافية الصينية ، إلا أن بعض الدارسين يرون بأنها ذات طابع قومي.

وتدل بعض المؤشرات الثقافية الأولية في الصين على توجه يوحي بنزعة ثقافية قومية ، لم تكن تحظى زمن الحمى الثورية الماوية بالكثير من العناية ، و تأخذ هذه النزعة شكل الإحياء التاريخي لرموز تاريخية صينية (منذ عهد " هيسيا HSIA " ، الذي بدأ عام 2200 قبل الميلاد) [1].

لفهم و تقييم السياسة الثقافية الصينية و فهم حقيقتها ، لا بد من دراستها على المستويين الدولي والإقليمي.

1- على المستوى الدولي [2] :

تتخوف العديد من القيادات الغربية من أن بكين تطرح رؤية سياسية مغايرة تسمى " إتفاق بكين" و هو اتفاق يتناقض مع " اتفاق واشنطن "بموجبه تقوم الصين بتشجيع الدول النامية عن إمكانية الفصل بين الاصلاح السياسي و الاقتصادي

1 . وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 13.

2 . ملاح نصيرة ، مرجع سابق ، ص 424-425.

خاصة أن الصين تؤكد في كل مرة على مبدأ " عدم التدخل واحترام السيادة " ، وتقديم المعونات والقروض دون مشروطية سياسية ، بالمقابل لا تتوانى الصين في عقد الاتفاقيات وتقديم المساعدات لدول و أنظمة إفريقية استبدادية ، لها سجل حافل بتجاوزات من الفساد والمساس بقواعد النزاهة و الشفافية ، خاصة في دول مثل : أنغولا ، زيمبابوي و إثيوبيا ...

وهناك تزايد لمخاطر الإعتماد والمسعى الصيني الشره للحصول على الموارد الخام وموارد الطاقة من الدول النامية، و يشير بعض الخبراء إلى أن مساعي الصين في هذا الصدد من خلال إبرامها لعقود الامتياز في عمليات البحث و التنقيب والاستغلال لهذه الموارد بتكلفة زهيدة وقيام شركاتها المملوكة للدولة بدفع رشاوى وعمولات لمسؤولي الدول الأكثر فقرا ، يضع الصين في نفس المرتبة و المنزلة التي وصفت بها عمليات البحث و التنقيب للشركات الغربية في عقد الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي ، بأنها نهب لثروات و قدرات الدول.

و الملاحظ أن قبضة الدولة في الكثير من الدول الغنية بالنفط التي تتعامل مع الصين، و تؤكد لها أهمية احترام سيادة الدولة في الواقع ، هي ضعيفة نسبيا في المكان الذي يتم فيه استغلال النفط و تعد منطقة دلتا النيجر ، حيث فقدت حكومة نيجيريا ذات السيادة سيطرتها على أجزاء واسعة في المناطق المنتجة للنفط ، أين تعقد الشركات الغربية و الميليشيات المحلية اتفاقات سرية من أجل حماية موجوداتها ، فهل تستطيع الصين أن تحذو حذو تلك الشركات و أن تلقي في الوقت نفسه مواعظها حول سيادة الدولة و عدم التدخل.

2- على المستوى الإقليمي:

إن الثقافة السياسية الصينية تتجه بشكل متزايد نحو تعزيز التوجه القومي ، هذا التوجه الذي يقوم على عدة مرتكزات أساسية منها : الإقرار بالتراتبية و عدم الاتفاق في مفهوم المساواة و الرغبة في القيادة المركزية ، على الرغم من ذلك فالخطاب الرسمي الصيني يدعو إلى احترام سيادة الدول ولا تدل المؤشرات التاريخية الصينية على وجود دولة ذات نزعة توسعية ، هذا الأمر لا ينفي أبدا سعي الصين لتحقيق مركزيتها الإقليمية بداية و تحديدا من إطار الصين الكبرى

(الصين تايوان ، سنغافورة، و ربما حتى في إطار الكتلة الثقافية الصينية الأكبر في شرق و جنوب شرق آسيا) [1].

هذا المنطق الصيني قديم وهو ما أطلق عليه الكاتب الأمريكي "الاستير جونستون ": "**الواقعية الثقافية** "الموجودة في الثقافة الإستراتيجية الصينية ، فرغم تعاليم " كونفوشيوس " التي تدعو إلى السلم وتعارض الحرب ، إلا أن تعظيم التاريخ و خضوع المنطقة للصين لفترات زمنية طويلة يجعل من الصين خطرة كلما تقدمت في المستقبل[2].

وقد شكلت هذه الثقافة وعاءا فكريا في مراحل معاصرة للإيديولوجيا القومية الصينية ، التي أخذت تتنامى ضمن ما تمكن تسميته بـ " الصين الكبرى "، و هو تعبير له دلالتان " الأولى سياسية و ترتبط بين الامتداد الثقافي و القومي و وجود العرق الصيني من ناحية ، و الصين الأم التي تمثل المنطقة المركزية للقومية الصينية ، مضافا إليها كل من هونغ كونغ ، التي أحتلت عام 1841 واستعيدت عام 1997 "، وماكاو (التي أحتلت عام 1557 من قبل البرتغاليين وهي ذات تنظيم رأسمالي منذ عام 1943 و قد أعيدت إلى السيادة الصينية في 20 كانون الأول / ديسمبر 1999) و تايوان (التي تفقد التأييد الدولي لاستقلالها بشكل متدرج ، منذ طردها من الأمم المتحدة عام 1971 ، حيث لا تعترف بها سوى 16 دولة فقط، و قد حاولت عرض مليار دولار مساعدة عاجلة للأمم المتحدة أثناء أزمتها المالية في عام 1996 ، مقابل عرض قضيتها على مجلس الأمن لمراجعة قراره بطردها عام 1972)، و دول أخرى يشكل الصينيون قطاعا مهما من سكانها (مثل سنغافورة التي يشكل الصينيون 75 % من سكانها) [3].

1 . بلحربي عمار ، مرجع سابق ، ص 206 .

2 . المرجع نفسه ، ص 42 .

3 . سالم حسين ، مرجع سابق ، ص 58 .

ولفهم أبعاد وحقيقة السياسة الثقافية الصينية ، وجب علينا التطرق إلى تحليل و تصورات الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي ، بخصوص هذا الموضوع والتي أوردها في كتابه "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ".

- الثقافة الصينية و الاستراتيجية القومية:

ضمن هذا الإطار يرى الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي [1]، إن الدلالة على الصين الكبرى أخذت منحى آخر مع تزايد الإحساس بهوية ثقافية تجمع الصين مع حوالي خمسين مليون صيني يعيشون في دول تنتمي إلى النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه الصين، مثل: سنغافورة و ماليزيا ، و يعملون بشكل متزايد على المشاركة في تطوير بلدهم الأم ... و إن هذه الهوية القومية قد تكون لها آثارها السياسية المستقبلية من ناحيتين :

أ- توسع الطموحات الصينية على المدى البعيد ، مما يشكل مصدر قلق لهذه الدول التي فيها أقليات صينية كبرى.

ب- احتمالات تفجر نزاعات قومية داخل هذه الدول على خلفية التباينات العرقية ، أي أن تحدث توترات بين الصينيين في هذه الدول الباسيفيكية و سكانها الأصليين ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأزمات إقليمية أو دولية.

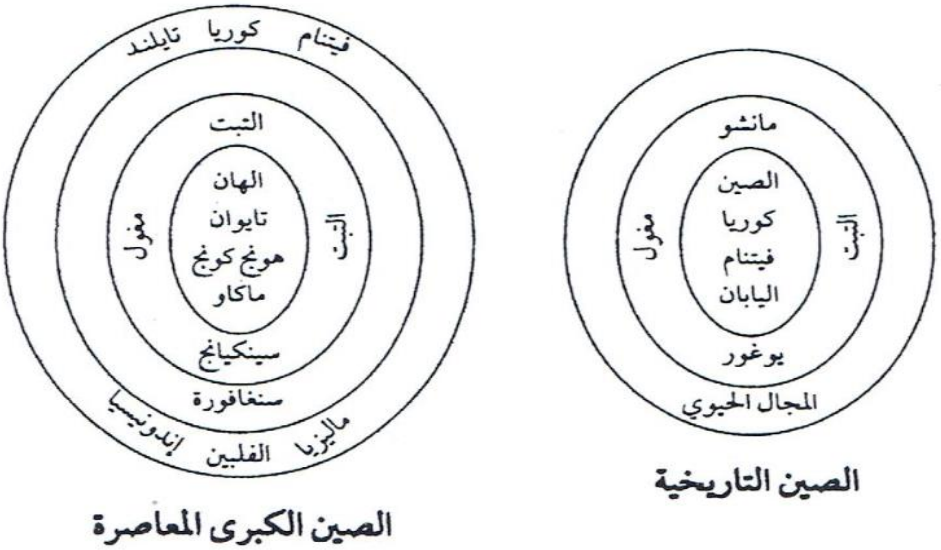

شكل رقم (02) : يمثل امتداد الثقافة الصينية

1 . وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 21-23 .

و لعل هذه الأبعاد هي التي جعلت "هاري هاردينج "من جامعة "جورج واشنطن "يشبه هذه الحالة الصينية بالحالة الألمانية التي سادت قبيل الحرب العالمية الثانية ، بينما قارنها "هنتنكتون "بحالة ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر ، في فترة "فيلهلم "، عندما تحولت ألمانيا إلى قوة إقليمية أخلت بالتوازنات الإقليمية في أوربا.

إن النظرة التاريخية تدل على أن الصين التاريخية لا تختلف في توجهها العام عن الصين المعاصرة ، إذ إنها عملت في السابق و تعمل حالياً على أن تكون مركز " الثقافة الكونفوشية "، كما يوضح الرسم السابق، و يبدو أن القيادة الصينية تريد لهذا المركز أن يدعم روابطه مع الأطراف الصينية في البيئة المحاذية و الإقليمية بشبكة من العلاقات الاقتصادية و السياسية.

وتبدو الاستراتيجية الصينية التي تسير منذ الاستقلال عام 1949 باتجاه الصين التاريخية (قوة إقليمية) ، إذ بدأت الصين في الخمسينيات بمحاولة التحالف مع الاتحاد السوفياتي أملاً في موقع عالمي متميز ، إلا أن التعامل السوفياتي معها لم يرقى إلى الطموحات الصينية ، فبدأت الصين في مرحلة لاحقة محاولة تشكيل كتلة من العالم الثالث بزعامتها، و راحت الآلة الأيديولوجية للدولة تروج لطروحات ما و حول الثورة العالمية ، إلا أن أعباء قيادة هذه الكتلة ومنافسة الاتحاد السوفياتي دفعتها إلى التراجع نحو علاقات أقل عداء مع الولايات المتحدة الأمريكية، و لكن الانهيار السوفياتي أفقد هذا التوجه مبرره المركزي ، فعادت الصين باتجاه دائرة أضيق تتمثل في كتلة كونفوشية إقليمية (جيو ثقافية سياسية) ، و لعل تراخي العلاقات الصينية مع الأحزاب الشيوعية في العالم يدل على هذا التوجه.

إذا أردنا تصوير الاستراتيجية الصينية وتحديد اتجاهها خلال الفترة 1949- 1997، فإننا نلاحظ اتجاها يعزز التوجه القومي خلال ثلاث فترات فرعية هي :

1- 1949 ــ 1979: ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الطموح إلى القيام بدور القوة الكبرى على المسرح العالمي ، حيث سعت الصين إلى دور عالمي قائم على تأجيج الثورة ضد القوى الإمبريالية ، لكنها شعرت أن الاتحاد السوفيتي قد تبوأ هذا المركز وأراد لها دوراً تابعاً، مما خلق

التصدع في الجبهة الاشتراكية، وفشلت الصين في التوازي مع الأقطاب الأخرى، وهو الأمر الذي يبدو أنه دفع القيادة الصينية إلى التحول نحو التفكير في استراتيجية جديدة.

2- 1971 ــ 1978: بعد فشل الطموح لدور القوة العالمية ، اتجهت الصين إلى ممارسة دور قوة التوازن العالمية بمعنى أن إدراكها لمحدودية قدراتها جعلها تتخلى عن الطموح العالمي، ولكنها اعتقدت أنها تستطيع أن تشكل القوة الموازنة بين القطبين المركزيين، وهو أمر يؤدي إلى دفع القوى الأخرى للتقرب منها، إلا أن انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع مكانة المنظور الماركسي أفقد هذه الاستراتيجية وظيفتها.

3- 1978 ــ 1997 : التحول من استراتيجية القوة الموازنة إلى القوة الإقليمية ، ولكن في منطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة الحساسية، إذ إنها تسعى إلى أن تكون مركز الثقل في منطقة حوض المحيط الهادي.

إن الاتجاه العام يدل على تراجع المكانة الصينية في المجال الدولي، لكنه يدل في الوقت نفسه على تزايد المكانة على المستوى الإقليمي، الأمر الذي يبدو أنه سيبقى خلال العقد القادم على أقل تقدير.

إن هذا التحول الاستراتيجي ليس مفصولاً عن التوجه الثقافي القومي الذي أشرنا إليه والذي يقوم على العرق " الهاني " من ناحية والتراث الكونفوشي من ناحية ثانية ، وعلى لغة الماندرين التي يستخدمها أكثر من 70% من الشعب. ومن الواضح أن هذا التوجه القومي في الصين ليس مفصولاً عن توجهات قومية متصاعدة في منطقة الشرق الآسيوي بكاملها، ويقول تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية عام 1990: « إن هناك تصاعداً واضحاً في المشاعر القومية لدى معظم الدول المتطورة اقتصاديا في منطقة حوض المحيط الهادي».

المبحث الثاني : السيناريوهات المستقبلية المحتملة للعلاقة بين العولمة الثقافية والصين

المطلب الأول : سيناريو صعود و تفوق الصين على العولمة الثقافية.

مع بروز و زيادة النمو الاقتصادي الباهر للصين ، فإن هناك عدة خبراء و محللين قدموا تنبؤات تشير إلى أن السياسة العالمية تتجه نحو عصر ستكون فيه الصين إلى جانب الولايات المتحدة لاعباً مهيمناً على العالم ، نظرا لقدراتها على تجاوز تأثيرات المتغيرات الثقافية الدخيلة للعولمة الثقافية، و تشير ذات التوقعات إلى أن الصين ستتجاوزها على المدى المتوسط ، نظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية في تراجع مستمر كقوة عالمية على عكس الصين، و من أبرز داعمي هذا الطرح نجد مفكري النظرية الواقعية البنيوية و الجديدة إضافة إلى مفكري نظرية انتقال القوة ، أين يرون أن صعود الصين إلى قمة الهرم الدولي هو أمرا مؤكدا ، لأنه مرتبطا بانتقال وتوزيع القوة على المستوى الدولي ، مفترض ينبأن توزيع القوة يتم وفق بنية هرمية (الأقوى – فالقوي –الضعيف – فالأضعف ...).

كما أن تزايد الصعود الصيني على الساحة الدولية ، جعل البعض يتحدثون عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام العالمي، و تشير التوقعات إلى أن الصين سوف تصل لقيادة النظام الدولي بحلول 2025، و يذهب البعض إلى أن ذلك سوف يتحقق في منتصف القرن الواحد والعشرين، و من العوامل التي ساهمت في بزوغ نجم الصين على الساحة الإقليمية والعالمية نذكر ما يلى [1]:

– انهيار الاتحاد السوفياتي الذي فتح أفق جديدة أمام العديد من القوى كالاتحاد الأوروبي والصين واليابان والهند ، لتلعب دور أكثر فاعلية في النظام العالمي الجديد.

– تعتبر الصين الأولى عالميا من حيث الموارد البشرية، والرابعة عالمياً من حيث المساحة، وهذا ما يعطيها عناصر قوة لسياستها الخارجية.

1 . تمارا أحمد يوسف العدوان ، الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الدولية الصاعدة (دراسة حالة الصين) ، مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية ، عمان الأردن ، المجلد 04 ، العدد 02 ، نوفمبر 2021 ، ص130.

– الصين هي الأولى عالميا من حيث معدل و سرعة النمو الاقتصادي، و هي ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

– تمتلك الصين أضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياط ، و لديها ثاني أكبر ميزانية معلنة للدفاع بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

– تمتلك الصين موقعا استراتيجيا يربط شرق آسيا بشرق أوروبا، وتتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية.

– الصين تحتل المرتبة الثالثة فضائياً بعد الولايات المتحدة وروسيا.

– تعتبر الصين القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة و روسيا.

– الصين من ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

– هناك رغبة صينية شديدة بالوصول لقيادة النظام العالمي.

– هناك توافق صيني روسي قد يؤدي إلى حلف استراتيجي يجعل من الصين وروسيا القطبين الأكبر في العالم.

– الصين هي ثاني أكبر قوة عالمية في جذب الاستثمارات بعد الولايات المتحدة.

– الصين هي ثالث قوة عالمية في التجارة الدولية بعد الولايات المتحدة و اليابان و الثانية في حجم الإنتاج الإجمالي.

– الصين هي القوة العالمية الأولى في الاحتياطي النقدي الأجنبي.

– تعتبر الصين دولة مؤثرة من خلال نجاحها في التعامل الدولي مع كوريا الشمالية و برنامجها النووي والبرنامج النووي الإيراني.

– تملك الصين من الخبرات البشرية الاستراتيجية ما يمكنها من تحقيق هاته الريادة العالمية.

حققت الصين خلال السنوات الأخيرة إنطلاقة متزايدة في كافة المجالات، و الميادين ، الأمر الذي مكنها من منافسة القوى العظمى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تبدي تخوفًا من تبدل ميزان القوى وصعود الصين كقوة دولية عظمى.

ولا شك بأن قوة السياسة الثقافية الصينية وتماسك المجتمع الصيني هو أبرز عامل ودافع في هاته النهضة الصينية البارزة في شتى الميادين.

ووفق هذا السيناريو يعد الصعود الصيني للريادة الدولية في شتى المجالات " السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... "مستقبلا ، من المخرجات الحتمية و المؤكدة لتفوقها على العولمة الثقافية ، و تحقيقها لتماسكها الاجتماعي.

و يعني من جهة أخرى تقهقرا و تراجعا للدول الغربية و منظومتها القيمية و سطوتها العسكرية والاقتصادية و السياسية ... ، أين سنشهد بداية تخلي عدة دول عن النموذج الغربي و منظومته و مقارباته في شتى المجالات ، مع تبنيها للنموذج الصيني المتألق.

الأمر الذي يعني احتماليا أننا قد نكون أمام عالم ذو قطبية واحدة ، تهيمن عليه الصين باعتبارها القوة الأولى دوليا أو أمام عالم متعدد الأقطاب ، غير أن هذا الاحتمال يبدو المرجح و الأقرب للصحة ، خاصة على المدى المتوسط ، حسب هذا السيناريو.

المطلب الثاني : سيناريو تفوق العولمة الثقافية على الصين.

بالرغم من النمو الاقتصادي الهائل للصين ، تشير بعض الدراسات التنبؤية إلى أن السياسة العالمية تتجه نحو عصر ستكون فيه الصين إلى جانب الولايات المتحدة لاعباً مهيمناً على العالم ، نظرا لقدراتها على تجاوز التأثيرات العميقة للمتغيرات الدخيلة للعولمة الثقافية و تأثيراتها السلبية.

إلا أن هناك من يرى أن سياسة العزلة التي تعيشها الصين ثقافيا واجتماعيا بغرض تجنب تأثيرات العولمة الثقافية ، هي سياسة فاشلة فسرعان ما ستشهد الصين برغبتها أو بدونها تلك التأثيرات العميقة للعولمة الثقافية ضمن كافة أبعادها " السياسية والاجتماعية و الثقافية".

خاصة أن المؤشرات والتقارير التي تفيد بوجود نهضة و صعود صيني سيؤدي في المستقبل القريب إلى تحقيق ريادتها وهيمنتها على المستوى العالمي ، بسبب قوة سياستها الثقافية ، هي

في الحقيقة تقارير مغلوطة لا أساس لها من الصحة و ذلك لأن الصين تعيش أزمة داخلية عميقة متعددة الأبعاد و في شتى المجالات والتي سنتطرق إلى بعض ملامحها كما يلي :

– أن هناك تناقضا ثقافيا و فكريا بين الفلسفة الكونفوشيوسية ، التي تعتبر فلسفة إنسانية مثالية و مجردة و بين فكرة المادية الجدلية الماركسية.

– أن الكونفوشيوسية ترفض فكرة الصراع الطبقي و التي تعد المحرك الأساسي للفكر الماركسي.

– حاليا في الصين بدأ ينظر إلى الماركسية بأنها احتلال ثقافي خارجي و زندقة حطمت الشرق روحيا و رمزيا ، فهي في الأخير مجرد ثقافة غربية مثلها مثل العولمة الثقافية.

و بالتالي فهاته التناقضات بين الثقافة القديمة (الكونفوشيوسية) و التوجه السياسي الجديد (الماركسية – المطبقة ابتداء من عام 1949 من قبل الزعيم الصيني/ ماو تسي تونغ) ، ستخلق أزمة سياسية ذات أبعاد فكرية و ثقافية عميقة في الداخل الصيني (أزمة هوية ...) ، من الممكن أن تتسبب في وقوع اضطرابات و مظاهرات ضد نظام الحكم مستقبلا ، الأمر الذي دفع بباحث غربي إلى القول " إن الفلسفة الماوية (الماركسية) حطمت إطار التقاليد لكنها لم تتمكن من تغيير النماذج السلوكية ".

– كما أن إظهار الثقافة الصينية بكافة مكوناتها الحضارية و الثقافية بصورة التفوق و الصدارة على الحضارة و الثقافة الغربية يجافي الحقيقة ، فمثلا اللغة الصينية لا يمكن بأي حال أن تنافس اللغة الإنجليزية (التي تتميز بأنها عملية و سهلة نسبيا) ، فمن أجل أن تكون قادرا على القراءة و الكتابة المبسطة في اللغة الصينية ، عليك أن تعرف ألفي حرف و لكي تكون مثقفا باللغة الصينية عليك أن تعرف على الأقل خمسة آلاف حرف ، علما بأن هاته اللغة تشتمل على ما مجموعه 45 ألف حرف ، و حيث أنها تعتمد على الصوتيات فإن فمن الصعب إلى حد كبير وضع قاموس لهذه اللغة، و منه فانتشار هاته اللغة يبدو مستحيلا و غير منطقي.

بناء على ما سبق يطرح السؤال التالي أي بديل ثقافي تطرحه الصين بديلا عن العولمة الثقافية ، في ظل عجزها الثقافي و الحضاري.

أما في المجال الاقتصادي و التقني فتشير بعض التقارير إلى وجود فجوة كبيرة في الإمكانيات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، إذ لا يمكن القول بأن الصين قد وصلت إلى مرحلة التكافؤ مع الجانب الأمريكي، والذي يعني امتلاكها لحوالي80 % من إمكانيات الدولة المهيمنة و بالتالي، فإن تحول القوة غير وارد في هذه الحالة وإن كانت معدلات نمو الصين تبشر باحتمالية تحقق ذلك في المستقبل القريب، كما نجد أن الصين تنقسم إلى قسمين مناطق ريفية يمتهن سكانها الفلاحة ، يتجاوز عددهم 800 مليون نسمة ، يستمرون في فلاحة الأرض كما كان يفعل أجدادهم في ظروف قاسية تلك هي صين الموجة الأولى بتعبير " ألفن توفلر" ، بينما المناطق الساحلية تعدمن بين مناطق العالم التي تتطور بأسرع ما يمكن، وتعد ضمن اقتصاد الموجة الثانية وتدخل بسرعة في إطار الموجة الثالثة المعلوماتية.

هذا ما ولد ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، الأخطر في هذه الظاهرة تشكل مدن الأكثر ضخامة في العالم ، يسود فيها الازدحام المروري ونوعية الهواء السيئ ، في الصين اليوم أكثر من 240 مليون سيارة ، لوحدها بكين 5مليون سيارة.

وفي قراءة لـ " زبغنيو بريجنسكي" مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي "جيمي كارتر " في دراسته "رقعة الشطرنج الكبرى "، التي ينكر فيها التحولات العميقة التي شهدتها الصين في ظل الانفتاح والتحديث، وهي تحولات ترشح الصين كي تلعب مستقبلا دورا مؤثر ، غير أن ذلك لا يؤهلها كي تمارس تأثيرا كبيرا خارج البيئة الإقليمية الآسيوية بالنظر إلى الثغرات التي تعتري الصعود الصيني ، من قبيل عدم صحة الإسقاط الإحصائي الذي منح الصين حظوظا كبيرة لتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح دولة عالمية ، إذ ليست هناك ضمانات بخصوص احتفاظ الاقتصاد الصيني بوتيرة نمو مرتفعة.

و في هذا السياق، يرى بعض الباحثين أن التاريخ أثبت أن الولايات المتحدة ستدفع بقوتها لمنع النهوض الصيني، وستتبع سياسة احتواء الصين كما فعلت من قبل مع الاتحاد السوفييتي

السابق، و كما تدخلت لصالح الحلفاء في الحرب العالمية الثانية بعد أن شعرت ببوادر فوز اليابان و ألمانيا (دول المحور آنذاك).

و وفق هذا السيناريو يعد التفوق الصيني على العولمة الثقافية أمرا مستحيلا بكافة المقاييس الحالية، و نتيجة لذلك ستعرف الصين اضطرابات اجتماعية ، نتيجة التفتت والأزمات الاجتماعية و السياسية ... ، بسبب تفوق العولمة الثقافية عليها ، الأمر الذي سيتسبب في تقهقر تراجع النمو الاقتصادي و تعرض تماسكها الاجتماعي للخطر ، أين ستعرف الصين ... حالة انطواء داخلي.

و يعني من جهة أخرى مواصلة و استمرار الريادة الغربية للمشهد العالمي (الأحادية القطبية) ، أين ستتعزز قوة النموذج الغربي (كنموذج ناجح في شتى المجالات) ، كما سيتم التهليل لهذا التفوق كانتصار للثقافة الغربية على الثقافات الأخرى من جهة، و كانتصار للديمقراطية و الحرية على الديكتاتورية و الاستبداد من جهة أخرى – حسب هذا السيناريو.

المطلب الثالث: سيناريو التخلي عن التحدي بين العولمة الثقافية والصين.

في ظل المؤشرات الاقتصادية الباهرة للاقتصاد الصيني ، يرى عدة مفكرين بأن هذا القرن سيكون قرن النهضة و الصعود الصيني و الوصول إلى قمة النظام الدولي ، نظرا لتماسكها الاجتماعي الناتج أصلا عن نجاعة سياستها الثقافية و قدرتها على تجاوز التأثيرات السلبية للعولمة الثقافية ، و في هذا السياق تتمحور الرؤية الصينية للعالم حول نظام متعدد الأقطاب باعتباره النظام الأمثل لتحقيق التنمية السياسية و الاقتصادية ... ، مستندة في ذلك إلى مقاربة الاعتماد المتبادل و تحقيق النمو و التقدم و الازدهار لشعوب هاته الدول.

و بذلك، فإن رؤية كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية لطبيعة و حقيقة الأمور مختلفة ، فالصين تسعى لطمأنه جميع دول العالم بأن تقدمها لصالح الإنسانية و هو غير موجه ضد أي طرف ، معتمدة في ذلك على فكرة التعاون الاقتصادي و الاعتماد المتبادل ، غير أن الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، غير مقتنعة بهاتة التصريحات ، لكون

مؤشرات الصعود الصيني تقلقها و تهدد ريادتها و مكانتها الدولية ، إضافة إلى اختلافها الحضاري و الثقافي معها.

وبناء على ذلك حاولت الولايات المتحدة عرقلة الصعود الصيني و تحجيم الدور الصيني العالمي من خلال فرض العقوبات و الضغط على الصين في قضايا الديمقراطية و حقوق الانسان ، غير أن كل ما سبق – حسب الخبراء – غير كافي لعرقلة النهضة و الصعود الصيني.

وفي هذا السياق تنقسم الرؤية الأمريكية للصين إلى اتجاهين ، بحيث يرى الاتجاه الأول أن الصين مصدر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية ، وأنها سبب محتمل لإحداث خلل في توازن واستقرار العالم مستقبلا (نظرا لاختلافها الثقافي والحضاري مع النموذج الثقافي الغربي) وقد أوصى هذا الاتجاه بضرورة احتواء الصين عن طريق الدخول في تحالفات مع دول منطقة شرق آسيا، و حث الحزب الشيوعي الصيني على تبني الاتجاه الليبرالي اقتصاديا و عسكرياً.

بينما الاتجاه الآخر لا يرى في الصين عامل تهديد حضاري و ثقافي مؤثر على وضع الولايات المتحدة على الساحة الدولية، و يعتمد هذا الاتجاه على مفهوم العلاقات المتشابكة التي تربط الصين بالأسواق الأجنبية و مواردها، و من بين الداعين لهذا الاتجاه أنصار " الاعتماد المتبادل " الذين يرون بأن فكرة الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي بين الصين و الدول الغربية ستساهم في خفض التوترات الثقافية و ستزيلها بالتدرج أين ستتحول الصين إلى النموذج الغربي.

و يدعم هذا الاتجاه فكرة إدراك الحزب الشيوعي الصيني أن ذلك التشابك في العلاقات بمثابة جواز مرورها للنمو و التطور، و الذي يتطلب منها أن تكون علاقات سليمة و مستقرة مع الدول التي تتعامل معها في ظل المشكلات التي تعاني الصين منها مثل : البيئة ، والفقر، والتفاوت الانمائي.

كما أن وجود فجوة كبيرة في الامكانيات ، خاصة التكنولوجية منها بين الصين والولايات المتحدة الامريكية ، سيدفع بالصين إلى مسايرة المواقف الغربية في شتى المجالات إذ لا يمكن القول بأن الصين قد وصلت إلى مرحلة التكافؤ مع الجانب الأمريكي، و الذي يعني امتلاكها لحوالي 80 % من إمكانيات الدولة المهيمنة فقط.

ونظرا لاستحالة قيام الدول الغربية بفرض سياسات من شأنها إبطاء النمو الاقتصادي الصيني لكونه بديل صعب التحقيق ، إن لم نقل مستحيل التحقيق ، لأنه سيضر بالجانب الغربي وخاصة الأمريكي ، أين سيعمل على استنزاف قدرات الاقتصاد الأمريكي ، باعتبار أن الصين شريك لا بديل عنه للاقتصاد الأمريكي (في مجال الاستثمار ، الصناعة ، التجارة ...) ، وهنا يرى بعض الاستراتيجيين بأن الصين أوقعت الدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في فخ" فكرة الاعتماد المتبادل "، بحيث لم يعد بإمكان هاته الدول التخلي عن الصين اقتصاديا وهو ما جعلها ترضى و تقبل بعقد الاتفاقات الاقتصادية بدون المشروطية السياسية (التي تمارسها على بقية دول العالم) ، كقبول التحول الديمقراطي ، احترام حقوق الإنسان ... ، وعليه فأي سيناريو من هذا القبيل ، سيكون مرفوضا من قبل الدول الغربية لأنه حتى و إن حقق بعض الخسائر للاقتصاد الصيني ، فسيسبب أيضا خسائر اقتصادية فادحة لهم ، بسبب الارتباط الاقتصادي بالصين الأمر الذي يعني أن هذا البديل يدخل ضمن إطار اللعبة الصفرية.

ووفق هذا السيناريو ستعمل كل من الصين والدول الغربية (خاصة الولايات المتحدة الامريكية) ، على التخلي عن التحدي والصراع الثقافي بينهما ، لصالح التعاون والتنسيق ، لأن مصلحتهما واحدة ، خاصة في المجال الاقتصادي وهذا اعتمادا على فكرة " الاعتماد المتبادل "، أين يحتاج كل منهما الآخر لمواصلة تقدمه ونهضته ، فأي سقوط وتقهقر لأحداهما هو سقوطا للآخر لارتباطهما معا.

ويعني من جهة أخرى أن الدول الغربية ومنظومتها القيمية وسطوتها العسكرية و الاقتصادية ... ، ستشهد تراجعا لصالح الصعود الحضاري و الثقافي للصين ، مما قد يحتمل معه أن تقوم بعض دول العالم بتغيير منظومتها و نموذجها إلى النموذج الصيني.

الأمر الذي يعني احتماليا أننا قد نكون أمام عالم ذو قطبية واحدة ، تبرز فيه الصين باعتبارها قوة عظمى تدريجيا أو أمام عالم متعدد الأقطاب ، غير أن الاحتمال الأول يبدو المرجح و الأقرب للصحة ، خاصة على المدى المتوسط – حسب ذات السيناريو.

المطلب الرابع : سيناريو استمرار التحدي بين العولمة الثقافية والصين.

ينطلق هذا السيناريو من حقيقة بسيطة تتمثل في وجود اختلاف ثقافي و حضاري كبير بين الصين و الدول الغربية ، الأمر الذي يجعل من تجنب المواجهة و الصراع مستحيلا ، و تفوق أحد طرفيه أمرا مستبعدا أن لم نقل مستحيلا ، خاصة في ظل تمسك كل طرف بتفوق قيمه الثقافية و الحضارية على الآخر.

كما أن الصراع المستقبلي ينطلق من الاختلافات الثقافية بين الشرق و الغرب ، الغرب اللبرالي معبأ بأخلاق الفردانية و ثقافة الحقوق ، التي تناقض أخلاق المذهب المجتمعي في الشرق حيث تلعب الواجبات الأسرية و الالتزامات المجتمعية الدور المحوري في الحياة اليومية يضاف إليها الانضباط في السياسة ، الأسرة، مقر العمل ، الليبرالية إطار يقيم حاجزا بين الدولة و الأسرة.

و هو الأمر الذي خلصت إليه نتائج تجميع تنبؤات بعض الباحثين (ضمن مصفوفة التأثير المتبادل) التي قام بها الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي ، بخصوص هذا الموضوع و التي أوردها في كتابه " المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ".

تنبؤات بعض الباحثين لمستقبل بعض المتغيرات (الداخلية و الخارجية) الخاصة بالصين [1]:

لقد عمدنا – يقول الأستاذ/ وليد سليم عبد الحي – إلى تجميع التنبؤات الواردة لدى مختلف الباحثين لنصل إلى نتيجتين هما :

1- تحديد درجة الاتفاق على متغيرات معينة .

2- تحديد درجة الاتساق مع نتائج مصفوفة التأثير المتبادل التي سبق نقاشها.

1 . وليد سليم عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 227-230 .

و يوضح الجدول التالي نتائج دراسات الباحثين :

الباحث	النزعة الانفصالية	تغلب القطاع الخاص على العام	الفساد الاداري	تراجع الحزب	استمرار زيادة الانفاق الدفاعي	ضم تايوان إلى الصين	احتمالات التصادم مع اليابان أو الولايات المتحدة
هنتنجتون	−	+	+	+	+	+	+
بول كينيدي	=	−	+	+	+	+	+
مهاتير محمد	−	=	+	=	+	+	−
ش. إيشيهارا	+	+	+	+	+	+	+
لورنس براهم	−	−	+	−	+	+	−
جون أندروز	+	+	+	+	+	=	=
روس مونرو	=	=	+	−	+	=	+
هنري كيسنجر	−	=	+	=	+	+	−
ر. نيكسون	=	=	+	=	+	=	=
جيمس مايلز	=	=	+	+	+	=	=
كارول هامرت	−	=	+	=	+	+	−
ايمانويل هسو	=	=	+	=	+	+	−
وي زانج	=	=	+	+	+	+	=
شو شوان لنج	−	=	+	=	−	−	+
هونج يونج لي	+	+	+	+	+	=	+
وليم اوفرهولت	=	=	+	=	=	+	−
ديفيد جودمان	=	=	+	+	+	+	=
سومنجسونج	+	+	+	+	+	=	=
هاري هاردنج	=	=	+	=	=	=	=
ج.نيوباي	=	=	+	=	=	=	=
المجاميع							
=	10	13	20	9	4	8	8
+	4	5	0	9	16	12	5
–	6	2	0	2	0	0	7

= ثبات الظاهرة. + تنامي الظاهرة. – تراجع الظاهرة.

جدول رقم (08) : يوضح نتائج دراسات الباحثين .

تحليل النتائج :

من الممكن أن نلخص نتائج الجدول السابق بتحويل التوقعات إلى نسب مئوية ، و إبراز التوقعات على النحو التالي :

1- يرى 50% من الخبراء السابقين أن النزعة الانفصالية ستبقى على وتيرتها الحالية.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن 30% منهم يرجح تراجعها، فإن ذلك يعني أن عدم انفصال أي إقليم صيني هو الأمر المرجح بنسبة 80% .

2- أن نسبة احتمال تفوق القطاع الخاص على العام لا تزيد على 25%، وهو الأمر الذي يعني أن القرار الاستراتيجي في المجال الاقتصادي سيبقى خلال فترة الدراسة بيد القطاع العام.

3- يجمع الخبراء على أن نسبة الفساد الإداري لن تتجاوز المستوى الذي وصلت إليه يجمع حالياً ، و يميل أغلبهم إلى اعتبار الثقافة الكونفوشية بمنزلة الآلية الضابطة لهذه الظاهرة.

4- يميل 45% من الخبراء إلى الاعتقاد بأن نفوذ الحزب الشيوعي سيزداد، بينما يرى مثلهم أن سيطرة الحزب ستبقى على حالها ، ويرجح 10% احتمال تراجع الحزب، ويبدو أن الاتجاه نحو بقاء الحزب على قوته من ناحية، مع تحول تدرجي في أيديولوجيته نحو التوجه القومي من ناحية ثانية هو الأرجح .

5- يميل 80% من الخبراء إلى أن الإنفاق الدفاعي سيتواصل في الزيادة ، وهو الذي قد تترتب عليه نتائج إقليمية ودولية .

6- يرجح الأمر 60% من الخبراء أن تايوان سوف يتم ضمها إلى الصين خلال فترة الدراسة، غير أن الملاحظة المهمة هنا أن جميع الخبراء يرجحون استمرار تزايد السعي الصيني إلى ضمها ، بغض النظر عن الكيفية التي سيتحقق بها ذلك .

7- يبدو التضارب واضحاً في آراء الخبراء فيما يتعلق باحتمالات المواجهة الأمريكية أو اليابانية مع الصين ، ففي الوقت الذي مال فيه 40% إلى ثبات مستويات المواجهة عند حدودها الحالية،

فإن 35 يميلون إلى تراجعها، بينما يرى 25% احتمال تصاعدها. غير أن الاتجاه نحو عدم المواجهة هو الأرجح بنسبة 75% كما هو واضح.

ووفق هذا السيناريو يعد تفوق أحد طرفي هذا التحدي (الصين و العولمة الثقافية) على الآخر ، أمرا مستبعدا جدا ، بسبب إصرار كل منهما على تحقيق أهدافه المرتبطة بضمان الريادة العالمية في شتى المجالات لصالحه.

ويعني هذا استمرار التحدي و الصراع بين العولمة الثقافية و الصين ، مع بقاء الوضع العام على ما هو عليه (الأحادية القطبية ...) ، ويبدو هذا الاحتمال الأقرب إلى الواقع ، خاصة في المنظور القريب – حسب هذا السيناريو.

خاتمة

أصبحت الصين في الوقت الحاضر ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، وأكبر دولة صناعية وتجارية ، وأكبر دولة في احتياطي العملة الأجنبية في العالم ، فضلاً عند ذلك تجاوز معدل مساهمة الصين في نمو الاقتصاد العالمي 30 % لعدة سنوات على التوالي فأصبحت الصين قوة رئيسية ومصدر هاما في دفع عجلة نمو الاقتصاد العالمي.

ولعل قوة السياسة الثقافية الصينية و تماسك المجتمع الصيني ، هما أبرز عاملين و دافعين في هاته النهضة الصينية الشاملة ، خاصة في ظل تهجم الدول الغربية عليها ، وفق سياسات اقتصادية وثقافية ، سعت لاحتواء هذا الصعود الصيني المقلق والمهدد لهيمنتها وريادتها.

كما أن النظام الثقافي الصيني المحلي هو نظام متكامل يكاد يكون أقرب للدين منه لمفهوم الثقافة فقط وهو مصطلح يختلف عن العلوم والمعارف الأجنبية حول " الثقافة ". ويشبه ذلك على سبيل المثال: الاختلاف بين الطب الصيني و الطب الغربي، أو الاختلاف بين الرسم الصيني والرسم الزيتي ؛ لذا يعد علم الثقافة الصينية مفهوما يختلف لدى الصينيين عن مفهوم العالم للثقافات.

ويقول الرئيس الصيني " شي جين بينغ " معبرا عن أهمية الثقافة: " إن حلم الصين لن يتحقق بدون توارث الحضارة و تطويرها و تطوير الثقافة وازدهارها. ونظرا لأن حلم الصين يجمع بين الحضارة المادية والحضارة الروحية، و أن تطوير الروح الصينية جزء لا يتجزأ من حلم الصين ، فإن نهضة الثقافة الصينية التقليدية الممتازة التي تمثل الروح الصينية وتبني صورة الصين وتنشر صوتها هي خطوة مهمة لتحقيق النهضة والصعود والازدهار في الحاضر والمستقبل ، إذ إن الثقافة هي الروح الجوهرية الدائمة للأمة وتمثل علامة القوة الناعمة للدولة أمام العالم ".

وتتضمن الثقافة الصينية بشكل عام الكثير من السمات والدلالات حول العلاقة بين القيم الإنسانية والمجتمعية ، وانعكاساتها على صياغة الخصوصية الثقافية. ويمكن الإشارة هنا إلى عدد من المعاني التي ترسخها الثقافة الصينية بأبعادها الحضارية ، التي تشمل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ... ، والتي نذكر منها ما يلي:

– ترتبط الثقافة الصينية بواقعها الحضاري ، أين تؤكد على طابعها الإنساني (العالمي) ، وقدرتها على تعزيز دور الإنسان في البناء و التعمير، واستكشاف المعارف ، وترسيخ فلسفة الحياة ، والارتقاء بكرامة الإنسان وحماية حريته الذاتية، وتحقيق العدالة والتضامن.

– إن قدرة الثقافات الكبرى على الاستمرار ونشر منظومة قيمها و ثقافتها ؛ فهذه الثقافات شأنها شأن الكيانات الحية تحتاج للروافد المغذية القادرة على بقائها. وأول هذه الروافد هو استنادها إلى المنظور الإنساني ووحدة الإنسانية، عكس الثقافة الغربية وما تظهره من منظور الاستعلاء الحضاري، و رفض التنوع والتعدد الثقافي.

– تسعى مختلف الثقافات إلى صياغة الهوية الذاتية و الجماعية للأفراد والمجتمعات ومسار الافتخار والاعتزاز الخاص بها. وحالة الهيمنة والسيطرة التي فرضتها ثقافة العولمة، ومن قبلها الحداثة و ما بعدها من ناحية ثانية. فقد فرضت تحولات العولمة مزيدا من الاضطراب و التوتر، و التنافس و الصراع بين تلك الثقافات إلى الحد الذي جعل " صمويل هنتنجتون " يطرح فكرة صدام الحضارات لأسباب أيديولوجية و سياسية.

– أن فهم الثقافة الصينية، و وضع تعريف محدد لها ، يصبح أكثر صعوبة في حالة الثقافة الصينية وذلك نظرا لما تحمله هذه الثقافة من معتقدات ومعرفة و قيم وعادات و تقاليد ، والتي تعبر عن ما يمكن وصفه بـ " العقل الجمعي" للمجتمع الصيني، والتي تمنح هذا المجتمع سمات و خصائص تميزه عن المجتمعات الأخرى. وتتجلى تلك النظرة بوضوح في خريطة القيم والتي تم تجميعها في ثمان مستويات أو فئات عامة ، يتفرع عنها 71 قيمة ثقافية أساسية لدى الشعب الصيني.

– أن الفلسفة الكونفوشيوسية تشير بوضوح إلى مدى تجذر القيم الثقافية، وعمق الارتباط بتلك الفلسفة التي ترتكز على الالتزامات والعلاقات الاجتماعية القائمة على الانسجام والتعاون، و الولاء، و المعاملة بالمثل، والصبر، وتجنب المخاطر، وإدراك كل فرد لمكانته في المجتمع. ، الأمر الذي يحفز الروح الوطنية و المحافظة على الجوهر الثقافي، استنادا إلى أفكار المؤسسين من المفكرين الصينيين وتاريخ الصين وثقافتها وخصوصيتها.

من هذا المنطلق تسعى الدول الغربية إلى ضرب بنية الثقافة الصينية في صميمها (باعتبارها سر قوة و نهضة و صعود الصين في شتى المجالات) ، وذلك عبر طرح العولمة الثقافية (الثقافة الغربية) كبديل عنها ، بغرض تدميرها و تحطيمها داخليا (القضاء على انسجام تركيبة مكونات الشعب الصيني) وهو الأمر الذي سيبقى مرهونا بمدى تمسك الصينيين بثقافتهم و قيمهم الحضارية ، والتي يبدو لحد الساعة بأن الصينيين مصممون على التمسك بها.

كما أن التجربة الصينية في مجال تحدياتها للعولمة الثقافية ، تشكل بلا شك نموذجا حضاريا عالميا بارزا ، في مجال تعزيز الثقافات الوطنية والاهتمام بها ، (وخاصة ما تعلق بالبحث عن حلول المشاكل التي تواجه الدول ضمن إطارها الحضاري الداخلي) ، باعتباره سر نهضتها وتقدمها والضامن لتماسك نسيجها الاجتماعي ، وليس الاستسلام للعولمة الثقافية وتأثيراتها المدمرة على الفرد والمجتمع (الاستيلاب الحضاري) والعمل على استيراد حلول لأزماتها ومشاكلها الداخلية من الخارج ، فلطالما كان حل أزمات الدول (الحروب الأهلية والعرقية والدينية ... ، أزمات الهوية ...) أمامها ، وهو بكل بساطة الرجوع إلى جذورها ورصيدها الحضاري والثقافي الذي تتفق وتجمع عليه جميع مكوناتها.

قائمة المراجع

1- الجابري محمد عابد ، " العولمة و الهوية الثقافية : عشر أطروحات في العولمة و أزمة الليبرالية الجديدة " الكتاب الثاني ، الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، بيروت لبنان ، 2009 .

2- إدريس بولكعيبات ، التحديات المعاصرة للعولمة " الأنترنت ، الفقر ، اللغة ... " ، مخبر علم اجتماع الاتصال (فعاليات اليوم الدراسي الوطني الأول لمخبر اجتماع الاتصال) ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2022 .

3- بلحربي عومار ، الثقافة الكونفوشيوسية : دراسة في الأبعاد الثقافية للصعود الاستراتيجي الصيني ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات إستراتجيات و مستقبليات ، جامعة الجزائر – 03 – إبراهيم سلطان شيبوط ، 2019/2018 .

4- جيلالي بوبكر ، البعد الثقافي و الفكري للعولمة و تداعياته في عالمنا المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر ، سنة 2014 .

5- جيلالي بوبكر ، العولمة و مظاهرها و تداعياتها – نقد و تقييم ، دار عالم الكتب الحديث ، إربد الأردن ط 1 ، سنة 2011 .

6- جيا بوزان ، هوهو، شاو خونتشينغ ، موجز تاريخ الصين ، ترجمة: حنا عبود ، ط1 ، دار دمشق ، دمشق سوريا ، 1992 .

7- وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010 ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الثانية 2014 .

8- زرقين عبود ، قراءات في التجربة التنموية الصينية " أسرار النجاح و دروس مستفادة " ، مجلة أبحاث و دراسات التنمية ، الجزائر ، العدد الأول ، ديسمبر 2014 .

9- حسين سالم ، الصين و الأبعاد العولمية : بين الخصوصية و العالمية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات آسيوية ، جامعة الجزائر – 03- ، جوان 2011 .

10- حسين سالم ، الصين والعولمة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي – الجزائر ، عدد09 ، جوان 2014

11- يسرا محمد أحمد طه ، أثر الثقافة الكونفوشيوسية على السياسة الخارجية الصينية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة – مصر ، 2010 .

12- ملاح نصيرة ، الاستراتيجية الاقتصادية للصين و مكانتها في النظام الدولي ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر03 ، 2018/2017 .

13- سفيان فوكة ، تحدي العولمة و إشكالية الهوية الثقافية : هل الحوار الثقافي العالمي ممكن اليوم ، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، سبتمبر 2020 .

14- عمر مصطفى محمد سمحة ، العولمة الثقافية و الثقافة السياسية العربية : برامج الإصلاح الديمقراطي و الثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين ، 2005 .

15- عبد الرحمان بن سانية ، الانطلاق الاقتصادي للدول النامية في ظل التجربة الصينية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ، 2013/2012.

16- عمار جيدل ، التحديات المعاصرة للعولمة " الأنترنت ، الفقر ، اللغة ... " ، مخبر علم اجتماع الاتصال (فعاليات اليوم الدراسي الوطني الأول لمخبر اجتماع الاتصال) ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2022 .

17 – علي سرور نبيل ، الظاهرة الصينية (أبعاد التجربة الصينية و تطور علاقة الصين الخارجية في مرحلة الإصلاح والانفتاح (1990/ 2015) ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2016 .

18– شفيعة حداد و أسماء بلاغماس ، تأثير العولمة في بعدها الهوياتي على الهوية الثقافية الوطنية ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 04 ، العدد 02 ، جويلية 2009 .

19 – تمارا أحمد يوسف العدوان ، الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الدولية الصاعدة (دراسة حالة الصين) ، مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية ، عمان الأردن ، المجلد 04 ، العدد 02 ، نوفمبر 2021.

فهرس الجداول والأشكال

الجداول	الصفحة
جدول رقم (01) : يوضح توجهات الرأي العام إزاء نشاطات السلطة .	36
جدول رقم (02) : يوضح موقف أفراد العينة من الحزب والديمقراطية .	37
جدول رقم (03): يمثل حجم القوة العسكرية للصين خلال عام 1994 .	46
جدول رقم (04) : يوضح التمويل الذاتي المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الخاصة الصينية.	54
جدول رقم (05): يوضح تطور مساهمة الصين في نمو PIB العالمي.	55
جدول رقم (06) : يمثل مختلف القوميات الصينية .	56
الجدول رقم (07) : يمثل كرنولوجيا الصين.	86
جدول رقم (08) : يوضح نتائج دراسات الباحثين للمصفوفة.	124
الأشكال	الصفحة
شكل رقم (01) يمثل التحالفات الحضارية المستقبلية (نموذج هنتنكتون)	70
شكل رقم (02) يمثل امتداد الثقافة الصينية	112

فهرس المحتويات

مقدمة	أ- ز
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة	
المبحث الأول : العولمة الثقافية	**09**
المطلب الأول: مفهوم العولمة الثقافية.	**09**
المطلب الثاني:أبعاد العولمة الثقافية.	**18**
المطلب الثالث: وسائل انتقال العولمة الثقافية.	**20**
المطلب الرابع: أهداف العولمة الثقافية.	**22**
المبحث الثاني: أسس و مقومات بروز الصين كقوة رائدة عالميا	**26**
المطلب الأول: الأسس و المقومات التاريخية و الثقافية.	**26**
المطلب الثاني: الأسس و المقومات السياسية	**34**
المطلب الثالث: الأسس و المقومات الأمنية و العسكرية.	**39**
المطلب الرابع: الأسس و المقومات الاقتصادية و الاجتماعية	**48**
الفصل الثاني: مظاهر و انعكاساته العولمة الثقافية و أثرها على الصين	
المبحث الأول : مظاهر العولمة الثقافية اتجاه الصين و التحديات المستقبلية المرتبطة بها.	**64**
المطلب الأول: التنظير للخطر الصيني من قبل الغربيين.	**64**
المطلب الثاني: نموذج " هنتكتون " للتحالفات الحضارية المستقبلية (صدام الحضارات).	**69**
المطلب الثالث: أهمية الاستراتيجية للعولمة الثقافية لدى الدول الغربية.	**73**
المطلب الرابع: التحديات المستقبلية المرتبطة بالعولمة الثقافية.	**75**
المبحث الثاني: انعكاسات العولمة الثقافية و أثرها على الصين.	**77**
المطلب الأول: أهم مراحل و محطات انتقال العولمة الثقافية إلى الصين.	**77**
المطلب الثاني: انعكاسات العولمة الثقافية على الصين	**79**
المطلب الثالث: التوترات الإقليمية و الحركات الانفصالية كأثر للعولمة الثقافية اتجاه الصين.	**81**

المطلب الرابع: العراقيل و المخاطر المهددة لاستمرار النهضة و الصعود الصيني.	**88**
الفصل الثالث: البنية الثقافية الصينية والسيناريوهات المستقبلية لعلاقتها بالعولمة الثقافية	
المبحث الأول : البنية الثقافية الصينية و أهم ملامحها.	**99**
المطلب الأول: دور المتغير الثقافي في النهضة الصينية.	**99**
المطلب الثاني: البنية الثقافية الصينية.	**104**
المطلب الثالث: أهم ملامح الثقافة السياسية الصينية.	**107**
المطلب الرابع: طبيعة و تقييم الثقافة السياسية الصينية.	**109**
المبحث الثاني : السيناريوهات المستقبلية المحتملة للعلاقة بين العولمة الثقافية والصين.	**115**
المطلب الأول: سيناريو تفوق الصين على العولمة الثقافية.	**115**
المطلب الثاني: سيناريو تفوق العولمة الثقافية على الصين.	**117**
المطلب الثالث: سيناريو التخلي عن التحدي بين العولمة الثقافية و الصين.	**120**
المطلب الأول: سيناريو استمرار التحدي بين العولمة الثقافية و الصين.	**123**
خاتمة	**128-127**
قائمة المصادر والمراجع	**129**

ملخص الدراسة :

- **اللغة العربية:**

استطاعت الصين عبر نموذج تنموي فريد أن تحقق نموا اقتصاديا وسياسيا ... هائلا سمح لها أن تصنع لنفسها مكانة بين القوى الكبرى وأن تتحول إلى قطب دولي مؤثر في تفاعلات السياسة الدولية وهذا في ظل تراجع " غربي – أمريكي " ، أين أشارت عدة دراسات استراتيجية أن النظام الدولي يتجه نحو عصر تكون فيه الصين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة عالميا .

الأمر الذي تسبب في قلق غربي من فقدان ريادته وهيمنته على العالم ، خاصة في ظل وجود اختلافات ثقافية عميقة مع الصين (بصفتها حضارة شرقية) ، الأمر الذي استدعى من الغرب العمل على كبح هاته النهضة والصعود الصيني ، عبر احتوائه بشتى الطرق كالعولمة الثقافية ، التي تهدف ضمن أهدافها الغير معلنة إلى تفتيت المجتمعات وتفكيكها عبر نشر الفرقة بين مختلف القوميات " اللغوية ، العرقية ، الدينية ... الخ " ، إضافة إلى نشر مختلف الظواهر السلبية المحطمة للمجتمعات مثل : الإباحية ، المثلية ، المخدرات ... الخ .

غير أن الصين تمكنت لحد الساعة من التصدي لهاته الهجمات نظرا لتمتعها بأسس ومقومات متينة (اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية ، ثقافية ... الخ) ، الأمر الذي جعلها نموذجا حضاريا ناجحا يقتدى به .

- اللغةالإنجليزية :

Study summary:

Through a unique development model, China was able to achieve tremendous economic and political growth that allowed it to carve out a position for itself among the major powers and to turn into an influential international pole in the interactions of international politics, and this is in light of the "Western-American" decline. The international community is heading towards an era in which China, along with the United States of America, will be a global dominant power.

This caused Western concern about losing its leadership and hegemony over the world , especially in light of the existence of deep cultural differences with China (as an eastern civilization) , Which necessitated the West to work to curb this Chinese renaissance and rise by containing it in various ways, such as cultural globalization, which aims, among its undeclared goals, to fragment societies and dismantle them by spreading disunity between different nationalities, "linguistic, ethnic, religious...etc " in addition to spreading Various negative phenomena that destroy societies, such as: pornography, homosexuality, drugs...etc.

However, China has so far been able to confront these attacks due to its solid foundations and ingredients (economic, political, social, cultural, etc.) , Which made it a successful civilized model to follow.

تم بحمد الله